

القسم الأول

الدراسة

ويشتمل على الفصول الآتية :

الفصل الأول : التعريف بالمؤلف ومؤلفاته .

الفصل الثاني : تحقيق عنوان الجامع ، ونسبته إلى مؤلفه ، وموضوعه .

الفصل الثالث : علم مصطلح الحديث قبل الجامع .

الفصل الرابع : مقارنة بين الجامع وما قبله ، وما بعده من مؤلفات .

obeikandi.com

الفصل الأول التعريف بالمؤلف ومؤلفاته

اسمه ، ونسبه ، ومولده :

هو الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي .
وأبوه علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي أبو الحسن ، وأصله من العرب وكان
خطيباً لمسجد قرية «دَرْزِيْجَان» التي تقع جنوب غربى بغداد لمدة عشرين عاماً (١) .
وكان له أثر طيب فى توجيه ولده إلى العلم النافع ، فحضره على السماع منذ
الصغر ، فسمع وله إحدى عشرة سنة (٢) .
ولد أبو بكر يوم الخميس لست بقين من جمادى الآخرة سنة اثنتين وتسعين
وثلاثمائة هجرية (٣) .

وقيل : أنه ولد سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة هجرية ، واقتصر النووى فى
التقريب على إحدى وتسعين وثلاثمائة ، وزاد السيوطى فى شرحه ، « أو اثنتين » (٤) .
وقال السخاوى فى فتح المغيـث (٥) : « مولده فى جمادى الآخرة سنة إحدى
وتسعين وثلاثمائة وقيل : سنة اثنتين ، وهو المحكى عن الخطيب نفسه » (٦) .
نشأته وطلبه للعلم :

نشأ أبو بكر فى بيت علم ودعوة فأبوه - كما ذكرنا - كان خطيباً لمسجد قرية
«دَرْزِيْجَان» وكان على درجة طيبة من العلم ، فوجد أبو بكر مناخاً علمياً مهياً ليبدأ
طريقه العلمى فى سن مبكرة ، فتعلم القراءة والكتابة ، وحفظ القرآن ، وتعلم
القراءات ، على يدى « هلال بن عبد الله الطيبى (ت ٤٢٢ هـ) » ، و « منصور الحبـال
(ت ٤٥٣ هـ) » (٧) ، و « ابن الصيدلانى (ت ٤١٧ هـ) » (٨) .

-
- (١) انظر : تاريخ بغداد ج ١١ ص ٣٥٩ . (٢) انظر : ص ٢٤ من ترجمته فى أول كتاب الكفاية .
(٣) ذكره ابن السبكي فى طبقات الشافعية ج ٣ ص ١٦ ، وابن خلكان فى الوفيات ج ١ ص ٣٢ ، وانظر :
تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٣١٢ ، وعلوم الحديث لابن الصلاح - الطباخ ص ٣٨٨ .
(٤) انظر : تدريب الراوى ص ٢٦١ من الطبعة الأولى للمطبعة الخيرية سنة ١٣٠٧ هـ .
(٥) ص ٤٧٦ .
(٦) انظر : ترجمة الخطيب (فى أول كتاب الكفاية ص ٢٤) للشيخ محمد الحافظ التيجانى .
(٧) انظر : موارد الخطيب البغدادي ص ٣٠ من تاريخ بغداد ١٤ / ٧٥ .
(٨) المرجع السابق عن يوسف العش : الخطيب البغدادي ص ١٨ .

وبدأ فى تلقى الحديث سنة (٤٠٣ هـ) أى وهو فى الحادية عشرة من عمره ، فجلس فى حلقة أبى الحسن بن رزقويه فى جامع المدينة ببغداد (١) ، وانصرف بعد هذا إلى الفقه فجلس إلى كبار فقهاء الشافعية كأبى حامد الإسفرايينى ، وأبى الطيب طاهر ابن عبد الله الطبرى ، وأحمد بن محمد المحاملى (٢) .

وعاد الخطيب مرة أخرى إلى حلقة ابن رزقويه فى بداية سنة (٤٠٦ هـ) - وواظب على ذلك فى سنة ٤١٢ هـ (٣) .

وطلب أبى بكر للحديث كان مصحوباً بهمة عالية ورغبة صادقة فى الجمع والاستيعاب .

فيقول ابن الجوزى عنه : «قرأ صحيح البخارى على كريمة بنت أحمد المروزية فى خمسة أيام » .

وقال : « وكان حريصاً على علم الحديث ، وكان يمشى فى الطريق وفى يده جزء يطالعه » (٤) .

وبهذه الهمة أخذ فى الاستكثار من مجالسة الشيوخ والارتحال إليهم طلباً لما عندهم من العلم ، فأفاد من شيخه أبى بكر البرقانى (ت ٤٢٥ هـ) وغيره من علماء بغداد مثل : محمد بن أحمد بن رزق (أبى الحسن بن رزقويه) (٥) ، وأبى القاسم عبيد الله ابن أحمد الأزهرى ، وأبى القاسم عبيد الله بن أحمد الأزهرى ، وأبى محمد الحسن بن محمد الخلال البغدادى (٦) ، وأبى الحسن أحمد بن على بن الحسين المحتسب المعروف بابن التوزى ، وأبى الحسن أحمد بن محمد بن أحمد العتيقى ، وأبى القاسم على بن الحسن التنوخى ، وأبى علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان البزاز ، وأبى عبد الله الحسين بن على الصيرمى القاضى ، وعلى بن محمد السمسار ، وأبى الفرج الحسين بن

(١) المرجع السابق عن تذكرة الحفاظ ١١٣٧ .

(٢) انظر : مقدمة كتاب الرحلة فى طلب الحديث للخطيب د . عتر ص ٣٧ ، وانظر : تذكرة الحفاظ ١١٣٧ ، وسير أعلام النبلاء ١١ / ٤١٤ .

(٣) موارد الخطيب ص ٣٠ عن يوسف العش ، والخطيب البغدادى ص ١٨ .

(٤) انظر : (ترجمة الخطيب فى مقدمة الكفاية ص ٢٥) للشيخ محمد الحافظ التيجانى .

(٥) ولد سنة ٣٢٥ هـ / ٩٣٦ م فى بغداد ، وكف بصره فى سنة ٤٠٦ هـ ، وتوفى بعد ذلك بست سنوات ٤١٢ هـ / ١٠٢١ م فى بغداد (انظر : تاريخ التراث ج ١ / ٥٥٢) .

(٦) ولد سنة ٣٥٢ هـ / ٩٦٣ م وكان محدثاً موثقاً به وتوفى ٤٣٩ هـ / ١٠٤٧ م ، انظر : تاريخ التراث ص ٥٦٥ المجلد الأول عن تاريخ بغداد ٧ / ٤٢٥ ، شذرات الذهب ٣ / ٢٦٢ ، معجم المؤلفين ٣ / ٢٨٠ .

على الطناجيري، وأبى الحسين على بن محمد بن عبد الله بن بشيران البغدادي المعدل، وأبى محمد الحسن بن على الجوهري، وأبى طاهر حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق، وعبد الله بن يحيى السكري، وأبى الحسين محمد بن الحسين بن الفضل القطان الأزرق، وأبى العلاء محمد بن على الواسطي، وأبى عمر عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن مهدي البزاز، وأبى عبد الله محمد بن عبد الواحد بن محمد البزاز وأبى الحسين محمد ابن عبد الواحد بن على البزاز، وعبيد الله بن عمر بن أحمد بن شاهين^(١).

وأفاد الخطيب من أحمد بن محمد أبى سعد الماليني الهروي الصوفي وهو من الذين قدموا بغداد عدة مرات .

ولم يكتف أبو بكر بأخذ العلم عن علماء بغداد والقادمين إليها بل خرج ليطلب العلم وكان يخطط لخروجه فيختار البلاد التي يكثر فيها العلماء، فيقول متحدًا عن طلبه ورحلته: « أول ما سمعت في المحرم سنة ثلاث، واستشرت البرقاني في الرحلة إلى عبد الرحمن بن النحاس بمصر، أو أخرج إلى نيسابور؟ فقال: إن خرجت إلى مصر إنما تخرج إلى رجل واحد، وإن فاتك ضاعت رحلتك، وإن خرجت إلى نيسابور ففيها جماعة إن فاتك واحد أدركت من بقي، فخرجت إلى نيسابور... »^(٢).

وبدأ رحلاته بالتجوال في المدن والقرى القريبة من بغداد مثل جرجرايا وعكيرا ويعقوبا والأنبار والنهروان^(٣)، وقد ذهب وهو في العشرين من عمره إلى البصرة ماراً بالكوفة وذلك في جمادى الأولى من سنة اثنتي عشرة وأربعمائة^(٤).

ولم تطل إقامته في البصرة فعاد إلى بغداد في نفس العام وقد لمع اسمه واشتهر حتى سمع منه أحد كبار شيوخه وهو أبو القاسم الأزهرى^(٥) وقد توفي أبوه في نفس العام.

وبعد ثلاث سنوات خرج في رحلته إلى نيسابور بعد استشارته لشيخه أبي بكر البرقاني ومر وهو في الطريق على بلاد لم يترك فيها فرصة التحصيل، ومن هذه البلاد حلوان وروى عن أحد شيوخها وهو أبو طالب يحيى بن على بن الطيب الدسكوى وهو

(١) انظر: أسماء هؤلاء الشيوخ في موارد الخطيب ص ٣١، ٣٢.

(٢) انظر: د. عتر في الرحلة للخطيب ص ٣٨.

(٣) انظر: موارد الخطيب ص ٣٥ حيث ذكر د. أكرم العمري أسماء الشيوخ الذين وجدوا في هذه الأماكن والتقى بهم الخطيب.

(٤) المرجع السابق عن تاريخ بغداد ١ / ٤١٧، وتذكرة الحفاظ ١١٣٦.

(٥) انظر: معجم الأدباء لياقوت ١ / ٢٥٤.

الذى حدث الخطيب بأحاديث أبى بكر محمد بن إبراهيم بن زاذان المقرئ الأصبهاني^(١).

ومن هذه البلاد أسد أباذ وروى عن أحد شيوخها وهو أبو بكر أحمد الحسين بن على بن محمد بن نصر الأسد أباذى^(٢). وخرج بعدها إلى همدان وحدث عن عدد من شيوخها مثل عبد الله بن على بن حمويه بن أبزك الهمداني^(٣) وغيره. ثم تابع رحلته إلى ساوة وحدث عن شيخ لقيه فيها وهو : أبو نصر أحمد بن إبراهيم المقدس^(٤).

ثم دخل مدينة الرى فى نفس العام ٤١٥ وأخذ عن شيخين هما : أبو على عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن فضالة النيسابورى^(٥) وأبو الحسين على بن محمد بن جعفر الأصبهاني^(٦).

ثم انتهى إلى نيسابور فى رجب سنة ٤١٥ هـ نفسها ولقى فيها عدداً كبيراً من الشيوخ منهم أبو الحسن على بن محمد بن أحمد بن عثمان الطرازي^(٧).

وأبو حازم عمر بن أحمد العدوى الحافظ^(٨) ، وأبو محمد محمد بن موسى بن الفضل بن شاذان الصيرفى^(٩).

وليس هناك تحديد لفترة هذه الرحلة ولكن يستنتج أنها أربع سنوات أى إلى سنة ٤١٩ لأنه كان ببغداد فى هذه السنة^(١٠).

وخرج فى رحلة أخرى إلى المشرق ولكنه ولى وجهه فيها إلى أصفهان سنة ٤٢١ هـ ومعه رسالة من شيخه أبى بكر البرقانى إلى أبى نعيم الأصبهاني قال عنها الخطيب : «كتب معى أبو بكر البرقانى إلى أبى نعيم الأصبهاني الحافظ كتاباً يقول فى فصل منه وقد نفذ إلى ما عندك عامداً متعمداً أخونا أبو بكر أحمد بن على بن ثابت - أيدى الله وسلمه - ليقبّس من علومك ويستفيد من حديثك وهو - بحمد الله - ممن له فى هذا

(١) موارد الخطيب ص ٣٧ عن تاريخ بغداد ١ / ٢٤٧ ، ٢٩٦ .

(٢) موارد الخطيب عن تاريخ بغداد ١١ / ١٢٤ .

(٣) انظر : تاريخ بغداد ١ / ٢٣٨ ، وانظر : موارد الخطيب ص ٣٨ .

(٤) المرجع السابق ص ٣٨ عن تاريخ بغداد ١٠ / ١٥٦ ، ١٣ / ٣٩٨ .

(٥) المرجع السابق تاريخ بغداد ١ / ٢٤٩ .

(٦) المرجع السابق عن تاريخ بغداد ٢ / ٣٧٥ ، ٩ / ٤٦٤ ، وانظر : سير أعلام النبلاء ١١ / ٤١٤ .

(٧) تاريخ بغداد ٢ / ١٦٩ ، ٧ / ٨٠ ، وانظر : سير أعلام النبلاء ١١ / ٤١٤ .

(٨) تاريخ بغداد ٢ / ١٨ ، ١٢ / ٤١٠ ، وانظر : سير أعلام النبلاء ١١ / ٤١٤ .

(٩) انظر : الرحلة للخطيب ص ٣٨ ، وموارد الخطيب ص ٤ عن يوسف العش : الخطيب البغدادي ص ٢٣ .

الشأن سابقة حسنة وقدم ثابت وفهم به حسن وقد رحل فيه وفي طلبه ، وحصل له منه ما لم يحصل لكثير من أمثاله الطالبين له ، وسيظهر لك عند الاجتماع من ذلك ، مع التورع والتحفظ وصحة التحصيل ما يحسن لديك موقعه ، ويجعل عندك منزلته ، وأنا أرجو إذا صحت منه لديك هذه الصفة أن يلين له جانبك ، وأن تتوفر له ، وتحتل منه ما عساه يورده من تثقيل في الاستكثار أو زيادة في الاصطبار ، فقديمًا حمل السلف عن الخلف ما ربما ثقل ، وتوفروا على المستحق منهم بالتخصيص والتقديم والتفضيل ما لم ينله الكل منهم » (١) .

والتقى في أصبهان بعدد كبير من الشيوخ منهم : أبو الفتح على بن محمد بن عبد الصمد الدليل (٢) ، وأبو الحسين على بن محمد بن جعفر العطار (٣) ، وأبو بكر محمد ابن عبد الله بن صالح العطار (٤) وأبو سعيد الحسين بن محمد بن عبد الله بن حسنويه الكاتب (٥) ، وأبو بكر أحمد بن محمد بن جعفر اليزدي (٦) ، وأبو الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن شاذة الأصبهاني (٧) ، وأبو على أحمد بن محمد بن إبراهيم الصيدلاني (٨) ، ومحمد بن عبد الله بن شهریار (٩) ، وأبو الحسن بن عبد توبه ، وأبو عبد الله الحمال (١٠) .

كما زار في هذه الرحلة « جرياذقان » وهي قرية من أصبهان وروى عن أحد شيوخها وهو أبو نصر إبراهيم بن هبة الله الجرياذقاني (١١) .

وزار الخطيب « الدينور » وعمن روى عنه من شيوخها : أبو الفتح منصور بن ربيعة ابن أحمد الزهرى الخطيب (١٢) وأبو نصر بن الحسين القاضي (١٣) .

رحلته إلى الشام :

ورحل الخطيب إلى الشام وروى عن شيوخها إلا أنه أفاد علماء دمشق أكثر مما استفاد منهم ، وذلك أنه تردد على دمشق فزارها أربع مرات بدأت سنة ٤٤٠ هـ وكانت

-
- | | |
|---|-----------------------------------|
| (١) معجم الأدباء لياقوت ١ / ٢٥٨ - ٢٥٩ ، وانظر : هامش (٣) من موارد الخطيب ص ٤٠ . | (٢) تاريخ بغداد ٥ / ٣٢٤ . |
| (٣) تاريخ بغداد ٨ / ٥٨ . | (٤) تاريخ بغداد ٩ / ٣٦٣ . |
| (٥) تاريخ بغداد ١ / ٤٤ ، ٤٥ . | (٦) تاريخ بغداد ٨ / ٤٣٧ . |
| (٧) تاريخ بغداد ٩ / ٢١٨ . | (٨) تاريخ بغداد ٩ / ١٥٣ . |
| (٩) انظر : موارد الخطيب ص ٤١ . | (١٠) سير أعلام النبلاء ١١ / ٤١٤ . |
| (١١) تاريخ بغداد ٧ / ٢٢٨ . | (١٢) تاريخ بغداد ١ / ٢١٦ . |
| (١٣) تاريخ بغداد ١٣ / ٤٠٤ . | |

زيارته لها بعد النضج العلمي والتصنيف ، فعلى أثر حركة أبي الحارث البساسيري (١) في بغداد ، وقتل الوزير ابن المسلمة الذي كان وثيق الصلة بالخطيب اضطر إلى الخروج من بغداد إلى دمشق حاملاً معه عدداً من كتبه وكان في ذلك الخروج الزيارة الرابعة لدمشق .

ومن الشيوخ الذين التقى بهم في دمشق أبو محمد عبد العزيز أحمد بن محمد بن علي الكتافي (٢) ، وأبو القاسم علي بن الفضل بن طاهر (٣) وأبو القاسم الحضر بن عبد الله من كامل المرى (٤) .

وخرج الخطيب إلى صور في صفر سنة ٤٥٩ هـ (٥) وزار حلب وطرابلس سنة ٤٦٢ هـ كما زار « صيدا » والمصيصة (وهي من ثغور الشام) والتقى فيها بالحسن بن علي الفقيه (٦) .

وزار بيت المقدس وروى عن اثنين من شيوخها وهما : نصر بن إبراهيم الفقيه النابلسي (٧) وأبو سعد إسماعيل بن علي الأستراباذي (٨) .

رحلة الحج :

ودخل الخطيب مكة المكرمة حاجاً في ٨ من ذي الحجة سنة ٤٤٥ هـ (٩) ، والتقى في ذلك الموسم بمجموعة من الشيوخ وروى عنهم : ومن هؤلاء : أبو عبد الله محمد ابن سلامة بن جعفر القضاعي المصري (١٠) ، وأبو القاسم عبد العزيز بن بNDAR الشيرازي (١١) ، ومحمد بن أحمد بن عبد الله الأردستاني (١٢) .

وفي حجته هذه دعا الله بثلاث دعوات :

الأولى : أن يحدث بـ (تاريخ بغداد) في بغداد .

(١) أبو الحارث البساسيري قائد تركي ثار ببغداد ضد الخليفة القائم سنة ٤٤٩ هـ لصالح الفاطميين بمصر وبمؤازرتهم ، واحتل بغداد وأقام الدعوة للفاطميين مدة عام ، ثم استعاد طغربك السلطان السلجوقي السيطرة على بغداد وقتل البساسيري وأعاد القائم إلى الخلافة « انظر : موارد الخطيب ص ٤٣ عن تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم ٤ / ١١ - ١٧ » .

(٣) تاريخ بغداد ١ / ١٥٤ .

(٢) تاريخ بغداد ١ / ٢٢٤ .

(٤) تاريخ بغداد ٩ / ١٦٦ .

(٥) معجم الأدباء ١ / ٢٥٦ ، وتذكرة الحفاظ ١٤١ - ١٤٢ .

(٦) انظر : موارد الخطيب ص ٤٥ ، وتاريخ بغداد ٩ / ٣١٩ .

(٨) تاريخ بغداد ٢ / ٦٠ .

(٧) تاريخ بغداد ١ / ٤٣ ، ١٤٧ .

(١٠) تاريخ بغداد ٨ / ٣٣٧ .

(٩) تاريخ بغداد ٦ / ١٣٩ .

(١٢) تاريخ بغداد ١٤ / ٣٩٥ .

(١١) تاريخ بغداد ١٤ / ٢٢١ .

الثانية : أن يملأ الحديث بجامع المنصور .

الثالثة : أن يدفن بجوار قبر بشر الحافى (١) .

واستجيب دعواته فعاد بعد غيبة طويلة امتدت أحد عشر عاماً فبلغ بغداد سنة ٤٦٢ هـ وحدث في جامع المنصورة وأملى من تاريخ بغداد .

ولما توفى في يوم الاثنين السابع من ذى الحجة سنة ٤٦٣ هـ دفن في مقبرة باب حرب بجوار بشر الحافى (٢) .

الرواة عن الخطيب :

ومن دلائل المكانة العلمية التي كان عليها الخطيب البغدادي ثقة شيوخه في رواياته وأخذهم عنه فيقول ابن الصلاح في النوع الحادي والأربعين من علوم الحديث :
معرفة الأكابر الرواة عن الأصاغر ، ويذكر منها : أن يكون الراوى أكبر سنّاً وأقدم طبقة من المروى عنه .

ومنها : أن يكون الراوى أكبر قدراً من المروى عنه ، يقول بعد ذلك : « ومنها أن يكون الراوى أكبر من الوجهين جميعاً ، وذلك كرواية كثير من العلماء والحفاظ من أصحابهم وتلامذتهم ... كرواية أبى بكر البرقاني عن أبى بكر الخطيب ، وكرواية الخطيب عن أبى نصر بن ماکولا » (٣) .

وذكر ابن الصلاح - أيضاً في معرفة الأكابر الرواة عن الأصاغر : « وكأبى القاسم عبيد الله بن أحمد الأزهرى من المتأخرين أحد شيوخ الخطيب » روى عنه الخطيب في بعض تصانيفه ، والخطيب إذ ذاك في عتفوان شبابه وطلبه » (٤) .

وقال الذهبي : « روى عنه البرقاني شيخه ، وأبو الفضل بن خيرون والفقهاء نصر المقدسى ، وأبو عبد الله الحميدى ، وعبد العزيز الكتانى ، وأبو نصر بن ماکولا ... وعبد الله بن أحمد السمرقندى ، والمبارك بن الطيورى ، ومحمد بن مرزوق الزعفرانى ، وأبو بكر بن الخاضبة ، وأبى النرسى ، وأبو القاسم النسيب ، وهبة الله بن الأكفانى ، وعلى بن أحمد بن قيس الغسانى ومحمد بن على بن أبى العلاء المصيصى ، وأبو الفتح

(١) المنتظم لابن الجوزى ٨ / ٢٦٩ ، ومعجم الأدباء ١ / ٢٤٦ ، وتذكرة الحفاظ ١١٣٩ .

(٢) المنتظم ٨ / ٩ - ٢٦ .

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح تحقيق . نور الدين ص ٢٧٧ .

(٤) المرجع السابق ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

نصر الله بن محمد المصيصي ، وعبد الكريم بن حمزة ، وطاهر بن سهل الإسفرائيني ،
وهبة الله بن عبد الله الشروطي ، وأبو السعادات أحمد بن المتوكلي ، وعبد الرحمن
ابن محمد الشيباني القزاز ، وأبو منصور بن خيرون المقرئ ويوسف بن أيوب الهمداني
نزىل مصر . . وخلق يطول عددهم . . » (١) .

صفاته (طالباً و شيخاً) :

لعل في رسالة شيخه أبي بكر البرقاني إلى أبي نعيم الأصبهاني ما يشير إلى
صفات طيبة تحلى بها كطالب للعلم ، فهو يشهد له بالسابقة الحسنة والقدم الثابتة والفهم
الحسن والرحلة في الاقتباس من العلم والاستفادة من الحديث . كما شهد له بأنه حصل له
منه ما لم يحصل لكثير من أمثاله الطالبين له مع التورع والتحفظ وصحة التحصيل .

ومصنفاته العلمية وخاصة كتابه الجامع خير دليل على استمرار هذه الصفات فيه
وحسن نقلها بصورة ميسرة ومدعمة بالأدلة إلى الطالبين للعلم ، فكأنه سجل بكتابه هذا
صفاته طالباً و صفاته شيخاً . فكان حسن الخط كثير الشكل والضبط فصيح القراءة
منصرفاً إلى العلم .

وكان يجمع بين العلم والعبادة والدعوة ، فروى الذهبي عن أبي الفرج الإسفرائيني
قال :

« كان الخطيب معنا في الحج ، فكان يختم كل يوم قريب الغياب ، قراءة ترتيل ،
ثم يجتمع عليه الناس وهو راكب فيقولون : حدثنا ، فيحدث . وقال الذهبي :
« وقال عبد المحسن الشيعي : عادت الخطيب من دمشق إلى بغداد ، فكان له في
كل يوم وليلة ختمة » (٢) .

ومن مظاهر اهتمامه بالدعوة عمله خطيباً في قرية « درزجان » ولقب لذلك
بالخطيب . بل رفع ذكره في ذلك حتى صار مرجعاً لغيره من الخطباء ، فالخطباء وفقهاء
الحديث جروا على أن يعرضوا عليه ما جمعوه من أحاديث ليحكم عليها بثاقب رأيه قبل
أن يضمنوها خطبهم ودروسهم (٣) .

وكان مترفعاً عن الدنيا وزينتها ويوصي غيره بذلك فمما قاله في هذا شعراً :

(١) انظر : الرحلة في طلب الحديث ص ٣٩ ، وانظر : ترجمة الخطيب ص ٢٥ من كتاب الكفاية .

(٢) انظر : ص ٢٨ من ترجمة الخطيب في الكفاية ، وانظر : الرحلة في طلب الحديث ص ٤٣ .

(٣) انظر : دائرة المعارف الإسلامية المجلد الثامن ص ٣٩١ .

لا تغبطن أخوا الدنيا بزخرفها
فالدهر أسرع شىء فى قلبه
كم شارب عسلاً فيه منيته
ومما قاله أيضاً فى النفس وهواها :

إن كنت تبغى الرشاد محضاً
فخالف النفس فى هواها
لأمر دنياك والمعاد
إن الهوى جامع الفساد (٢)

وهذا الزهد فى الدنيا لم يكن زهد المعدم الذى لا يجد شيئاً بل كان زهد من رزقه الله المال الكثير فجعله فى يده يصرفه وفق إيمانه وتقواه ولم يدخله قلبه وكان للخطيب المهدي الزاهد صفات منها :

١ - السخاء :

فكان ينفق من ماله على أهل الحديث وطلبة العلم فحكى الذهبى فى ذلك قال : قال أبو زكريا التبريزى : « كنت أقرأ على الخطيب بحلقته بجامع دمشق كتب الأدب المسموعة له ، وكنت أسكن منارة الجامع ، فصعد إلى وقال : أحبيت أن أزورك فتحدثنا ساعة ، ثم أخرج ورقة وقال : الهدية مستحبة اشتر بهذه أقلاما ، فإذا خمسة دنائير ، ثم صعد نوبة أخرى ووضع نحواً من ذلك » (٣) وقال ابن السبكي : « ولما مرض وقف جميع كتبه ، وفرق جميع ماله فى وجوه البر ، وعلى أهل العلم والحديث ، وكان ذا ثروة وماله كثير فاستأذن أمير المؤمنين القائم بأمر الله فى تفريقها ، فأذن له ، وسبب استئذانه أنه لم يكن له وارث إلا بيت المال » (٤).

٢ - التواضع :

وكانت تلك الخليفة من أبرز صفات الخطيب ، ومصنفاته الكثيرة تشهد له على ذلك فمع كثرتها لم ينقل عنه مظهر من مظاهر الخيلاء أو التفاخر ، قال سعيد المؤدب : قلت للخطيب عند لقائي له : أنت الحافظ أبو بكر ؟ فقال : « أنا أحمد بن على

(١) انظر : الرحلة فى طلب الحديث ص ٤٣ .

(٢) المرجع السابق ص ٤٤ .

(٣) انظر : ص ٢٩ من ترجمة الخطيب من كتاب الكفاية ، وانظر : تذكرة الحفاظ ١١٣٨ .

(٤) المرجع السابق ، وانظر : معجم الأدباء ٢٥٣/١ - ٢٥٥ ، والخطيب البغدادى ليوسف العشى ص ٥٦ ، ٥٧ .

الخطيب ، انتهى الحفظ إلى الدارقطني « (١) .

٣ - وكان مع ذلك مهيباً وقوراً نبيلاً حسن الهيئة والمظهر فصيح القراءة مرتفع الصوت يسمع صوته في آخر الجامع (٢) .

ولم يسلم الخطيب من اتهامات الخصوم التي حاولت تشويه شخصيته فرمى مرة بالمر والمكر وأخرى بالتغزل بالغلمان ونسب إليه أشعار في ذلك ولكن لا حاجة لنا بذكر ذلك لسببين :

الأول : عدم توثيق روايتها (٣) .

الثاني : لا تتسجم الاتهامات ولا الأشعار بما عرف عنه من واقع آثاره وشخصيته . وقد فندت كل الاتهامات من قبل دارسى حياته (٤) ، غير أن هناك اتهاماً سآرد عليه بإيجاز عند الحديث عن مذهبه .
مذهبه :

وكان الخطيب على مذهب السلف وأهل الحديث في الصفات والذى يتلخص فى عدم التأويل والتعطيل وهو مذهب الأشعرى فى آخر قوله ولذلك يخطئ من ظن أن الخطيب كان على مذهب الأشعرى فى قوله الأول وهو التأويل عندما ينسب إلى الأشعرى فى علم الكلام . قال ابن السبكي : « وكان يذهب فى الكلام إلى مذهب أبى الحسن الأشعرى » (٥) .

وهذا بعض قول الخطيب فى ذلك كما حكاه عنه الذهبى فى التذكرة (٦) « أما الكلام فى الصفات فإن ما روى منها فى السنن الصحاح مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها ، ونفى الكيفية والتشبيه عنها ، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبتته الله ،

(١) انظر : الرحلة فى طلب الحديث ص ٤٤ .

(٢) انظر : معجم الأدباء ١ / ٢٤٣ - ٢٥٥ ، وانظر : تذكرة الحفاظ ١١٣٥ ، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ج ٤ ص ٢٩ وما بعدها ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ج ١ ص ٧٦ ، والبداية والنهاية لابن كثير ج ١ ص ١٠٣ ، وشذرات الذهب ج ٣ ص ٣١٣ ، والنجوم الزاهرة لابن تغرى بردى ج ٥ ص ٨٧ .

(٣) انظر : معجم الأدباء ١ / ٢٥٠ ، والتنكيل للمعلمى اليمانى ١ / ١٣٧ .

(٤) انظر : الخطيب البغدادى ليوסף العش ٦٤ - ٧٣ ، والتنكيل للمعلمى اليمانى ص ١٣٠ - ١٣٨ ، وانظر : موارد الخطيب ص ٤٩ .

(٥) انظر : الخطيب البغدادى ليوסף العش ٢٢٠ - ٢٢٤ ، والتنكيل ١ / ١٢٦ - ١٢٧ ، وتذكرة الحفاظ ١١٤٢ - ١١٤٣ ، وانظر : ترجمة الخطيب فى الكفاية ص ٢٧ ، وموارد الخطيب ص ٤٧ ، ٤٨ .

(٦) ص ١١٤٢ ، ١١٤٣ .

وحققها قوم من المثبتين فخرجوا من ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف ، والفصل إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين ، ودين الله بين المغالى فيه والمقصر عنه ، والأصل فى هذا أن الكلام فى الصفات فرع الكلام فى الذات ، ويحتذى فى ذلك حذوه ومثاله ، وإذا كان معلوماً أن إثبات رب العالمين هو إثبات وجود لا إثبات كيفية ، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف .

فإذا قلنا : لله يد وسمع وبصر ، فإنما هى صفات أثبتها الله تعالى لنفسه . ولا نقول إن معنى اليد القدرة ، ولا إن معنى السمع والبصر العلم . ولا نقول : إنها جوارح ، ولا نشبهها بالأيدى والأسماع التى هى جوارح وأدوات للفعل ، ونقول وجب إثباتها لأن التوقيف ورد بها ، ووجب نفي التشبيه عنها لقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى ١١] ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص ٤] .

وأما فى الفقه فكان الخطيب شافعى المذهب وترجم له ابن السبكي فى طبقات الشافعية الكبرى فقال : « كان من كبار الفقهاء » .

ولكن هل بدأ الخطيب حياته الفقهية على مذهب الشافعى ؟

نجد عند من درس حياة الخطيب رأيين فى ذلك :

أحدهما : أنه كان شافعيًا منذ باكورة طلبه العلم . ويقرر ذلك الأستاذ يوسف العشى .

والثانى : أنه بدأ بالفقه الحنبلى ، لأن والده وعائلته حنابلة فورث ذلك عنهم حتى إذا نضج وطلب المزيد من الفقه والجلوس إلى الكثير من العلماء لم يجد إلا التحول عن مذهب الحنابلة إلى مذهب الشافعية ويذكر ذلك المعلمى اليمانى ويؤيده ، ويشير إلى أنه « خرج إلى المذهب الشافعى لتضييق الحنابلة عليه » (١) .

ولكن هل تبع ذلك ما أوردته دائرة المعارف الإسلامية من اتهام للخطيب يتناقض مع ما عرف عن شخصيته ؟

لقد جاء فيها : « والظاهر أن الخطيب قد انطوت نفسه على الحقد المرير مما لاقاه من عداوة الحنابلة فكان لا يدع فرصة تمرّ دون أن يعرض بأحمد بن حنبل وأتباعه فى دروسه وكتاباتة تعريضاً لاذعاً بل كان يهاجمهم صراحة » وهذا الاتهام باطل للأسباب الآتية .

(١) انظر : موارد الخطيب ص ٤٨ .

- ١ - كتبه تحفل بروايات الإمام أحمد بن حنبل للاستدلال على ما يذهب إليه .
 - ٢ - له كتاب فى مناقب الشافعى وكتاب آخر فى مناقب أحمد بن حنبل (١) .
 - ٣ - قدم فى الصلاة على جنازة أحد كبار فقهاء الحنابلة وهو أبو على الهاشمى سنة ٤٢٨ هـ (٢) أى وعمره ستة وثلاثون عاماً .
 - ٤ - ما ذكر من روايات تحمل معانى التعصب المذهبى وتنسب إلى الخطيب البغدادى مدسوسة على الخطيب ولا تصح سنداً .
 - ٥ - ما عرف عن الخطيب وشهادات العلماء فيه يبرئه مما اتهم به . وهذه هى أقوال العلماء فيه :
- قال الذهبى :
- « طلب هذا الشأن ورحل فيه إلى الأقاليم وبرع ، وصنف ، وجمع ، وسارت بتصانيفه الركبان ، وتقدم فى عامه فنون الحديث » .
- وقال ابن السمعانى :
- « كان إمام عصره بلا مدافعة ، وحافظ وقته بلا منازعة ، صنف قريباً من مائة مصنف ، صارت عمدة لأصحاب الحديث » .
- وقال ابن ماكولا :
- « كان أبو بكر الخطيب آخر الأعيان ممن شاهدناه معرفة وحفظاً وإتقاناً وضبطاً لحديث رسول الله ﷺ ، وتفننا فى علله وأسانيده ، وعلمنا بصحيحه وغريبه ، وفرده ومنكره ومطروحه ، ثم قال : ولم يكن للبغداديين بعد الدارقطنى مثله . وسألت الصورى عن الخطيب وأبى نصر المجزى ففضل الخطيب تفضيلاً بيناً » .
- وقال مؤتمن الساجى :
- « ما أخرجت بغداد بعد الدارقطنى مثل الخطيب »
- وقال أبو على البردانى :
- « لعل الخطيب لم ير مثل نفسه » .
- وقال أبو سعد السمعانى :

(٢) انظر : تاريخ بغداد ١ / ٣٥٤ .

(١) انظر : موارد الخطيب ص ٧٦ .

« كان الخطيب مهيباً وقوراً ، ثقة ، متحريراً ، حسن الخط ، كثير الضبط فصيحاً ، ختم به الحفاظ » (١) .

مؤلفات الخطيب :

يعد الخطيب من الرجال الذين بورك لهم في فوفقهم الله لجمع واستيعاب وتصنيف الكثير من الكتب في مختلف الفروع الإسلامية ما بين مصنف ضخم وكتاب متوسط الحجم ورسالة صغيرة .

وقد تقدم قول ابن السمعاني : « صنف قريباً من مائة مصنف » (٢) وسأذكر جملة من هذه المؤلفات مرتبة على حروف المعجم مع ذكر موضع كل كتاب بجواره :

- ١ - إبطال النكاح بغير ولي ، في جزء . (في الفقه)
- ٢ - الإجازة للمعدوم والمجهول (٣) . (في مصطلح الحديث)
- ٣ - إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة . (في الفقه)
- ٤ - « الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة »
وقال الخطيب في مقدمته : « أوردت فيه أحاديث تشتمل على قصص متضمنة ذكر جماعة من الرجال والنساء أبهت أسماؤهم وكنى عنها ، وجاءت في أحاديث أخر بينة محكمة فجمعت منها وذكرت إثر كل حديث فيه اسم مبهم حديثاً فيه بيانه ، ورتبت ذلك على نسق حروف المعجم » (٤) . (في رجال الحديث)
- ٥ - الأسماء المتواطئة والأنساب المتكافئة . (في رجال الحديث)
- ٦ - اقتضاء العلم العمل (٥) (في آداب المحدث)

(١) انظر : كل هذه الأقوال في تذكرة الحفاظ ص ١٣٥ وما بعدها ، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ج ٤ ص ٢٩ وما بعدها ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ج ١ ص ٧٦ ، وشذرات الذهب ج ٣ ص ٣١٤ ، والبداية لابن كثير ج ١٢ ص ١٠٣ ، والنجوم الزاهرة ج ٥ ص ٨٧ .

(٢) انظر : ج ٥ ص ٧٩ من هدية العارفين .

(٣) طبع مع (مجموعة رسائل في علوم الحديث) بعناية صبحي البدرى السامرائي - نشرتها المكتبة السلفية سنة ١٩٦٩ وهو في خمس ورقات بالتقديم ط ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م - الرسالة السادسة .

(٤) من نسخة في الظاهرية مجموع ١٠١ (١٩) ويقع في ٤٠ صفحة (الألباني : فهرس مخطوطات الظاهرية ص ٢٦٦) وانظر : موارد الخطيب ص ٦٩ و ٧٠ (وله نسخ أخرى)

(٥) طبع بتحقيق محمد ناصر الدين الألباني الطبعة الأولى ١٣٨٦ بيروت - الثانية . ١٣٨٧ دمشق - الثالثة ١٣٨٩ بيروت منشورات المكتب الإسلامي في ١٢٨ صفحة من القطع الصغير .

٧ - الأمالي (١)

(في الحديث)

٨ - أمالي الجوهرى (٢) تخريج أبى بكر الخطيب ، رواية

محمد بن البراز .
(في الأحاديث المخرجة)

٩ - البخلاء (في الأدب طبع بتحقيق أحمد مطلوب

وخديجة الحديثي وأحمد تاجي القيس ، مطبعة العافى

بيغداد ١٩٦٤ وهو فى ١٧٢ صفحة سوى المقدمة

والفهارس) .

١٠ - بيان أهل الدرجات العلى .
(فى الزهد والرقائق)

١١ - بيان حكم المزيد فى متصل الأسانيد .
(فى مصطلح الحديث)

١٢ - تاريخ بغداد . وقد طبع فى القاهرة بمطبعة السعادة

ويقع فى ١٤ مجلداً وتناول فيه خطط بغداد ثم

تراجم الخلفاء والأمراء والوزراء والقادة والقضاة

وغيرهم من أعيان مدينة بغداد إلى جانب المحدثين

الذين أولاهم اهتماماً خاصاً ولذلك فالكتاب يعد فى

علم الرجال ويعد كذلك فى كتب التاريخ .

١٣ - تالى التلخيص فى أربعة أجزاء وهو مستدرك على

تلخيص المتشابه بما فاتهُ أولاً .

(علم رجال الحديث)

١٤ - التبيين لأسماء المدلسين فى جزأين .
(فى رجال الحديث)

١٥ - التطفيل وحكايت الطفيليين وأخبارهم ونوادر

كلامهم وأشعارهم وطبع بعناية كاظم المظفر ،

منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها ، النجف

١٩٦٦ .

(فى الأدب)

١٦ - التفصيل لمبهم المراسيل (٣) : فى جزء ، قال الكتانى :

(١) من نسختين ذكرهما بروكلمان فى تاريخ الأدب العربى (الملحق) ١ / ٥٦٤ . وبقي منه الجزء الخامس

فى الظاهرية مجموع ٢٧ (ق ٢٠٣ - ٢١٠) ، انظر : موارد الخطيب ص ٥٦ .

(٢) الجوهرى هو الحسن بن على أحد شيوخ الخطيب تاريخ بغداد (٧ / ٣٩٣) . ومنه مجلسان فى

الظاهرية مجموع ١٠١ (٤) فى ٢٢ صفحة .

(٣) ذكره ابن الصلاح فى النوع الثامن والثلاثين معرفة المراسيل الخفى إرسالها وقال : هذا نوع مهم عظيم

الفائدة يدرك بالاتساع فى الرواية ، والجمع لطرق الأحاديث مع المعرفة التامة ، وللخطيب الحافظ فيه :

«كتاب التفصيل لمبهم المراسيل» ص ٢٦٠ ، ٢٦١ من علوم الحديث .

إنه فى مبهم الأسانيد والمتون من الرجال أو النساء مرتباً على حروف المعجم معتبراً اسم المبهمة، ولكن تحصيل الفائدة منه عسير؛ لأن العارف بالمبهمة لا يحتاج إلى كشفه والجاهل به لا يعرف موضعه (الرسالة المستطرفة ١٢٢) .

(فى علم رجال الحديث)

وتوجد منه نسخة خطية مختصرة فى الأسكوريال رقم ١٥٩٧ (بروكلمان الملحق ١ / ٥٦٤) .

١٧ - تقييد العلم طبع بتحقيق يوسف العش ويقع فى ١٢٢ صفحة ونشره المعهد الفرنسى بدمشق ١٩٤٩ وهو فى آداب المحدث .

١٨ - تلخيص المتشابه فى الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادى التصحيح (١) والوهم فى ١٦ جزءاً وتوجد منه قطعة كبيرة فى خزانة جامع الزيتونة رقم ١٦٦٢ فى ١٦٣ ورقة (فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس ٤٢١) وانظر: بقية النسخ (موارد الخطيب ص ٧٠)

وانظر : علوم الحديث ابن الصلاح ص ٣٣١) .

١٩ - تمييز المزيد فى متصل الأسانيد (٢) فى ثمانية أجزاء .

٢٠ - التنبيه والتوقيف على فضائل الخريف .

٢١ - الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع

٢٢ - جزء فى أحاديث مالك بن أنس عوالى تخريج أبى بكر الخطيب وهو مخطوط فى الظاهرية مجموع ١٠١

(٤) فى ٢٢ صفحة (الخطيب ليوسف العش : ١٢٢) .

(فى الأحاديث المخرجة)

٢٣ - الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم فى الصلاة فى

جزأين ومنه مختصر بخط الحافظ الذهبى فى

(١) ذكره ابن الصلاح فى « النوع الخامس والخمسين » وقال : « ويلحق بالمؤتلف والمختلف فيه ما يتقارب ويشبهه ، وإن كان مختلفاً فى بعض حروفه فى صورة الخط ، وصنف الخطيب الحافظ فى ذلك كتابه الذى سماه « كتاب تلخيص المتشابه فى الرسم » وهو من أحسن كتبه لكن لم يعرف باسمه الذى سماه به عن موضوعه كما أعربنا عنه » ص ٣٣١ من علوم الحديث .

(٢) ذكره ابن الصلاح فى « النوع السابع والثلاثين » معرفة المزيد فى متصل الأسانيد وقال : « قد ألف الخطيب الحافظ فى هذا النوع كتاباً سماه « كتاب تمييز المزيد فى متصل الأسانيد » . ص ٢٦٠ من علوم الحديث » .

- الظاهرية مجموع ٥٥ (١٢٨ - ١٣١) الخطيب
(في الفقه) ليوسف العش ص (١٢٧) .
- ٢٤ - حديث جعفر بن حبان ومنه نسخة في الظاهرية
حديث ٣٩٠ (انظر : موارد الخطيب ص ٥٧) .
(في الحديث)
- ٢٥ - حديث السنة من التابعين ، ذكر طريقه وهو حديث
(أيعجز أحدكم أن يقرأ كل ليلة بثلاث القرآن) وهو
مخطوط في الظاهرية مجموع ١١٥ (ق ١٠ - ١٨) .
(في الحديث)
- ٢٦ - حديث عبد الرحمن بن سمرة وطريقه (في جزأين) .
(في الحديث)
- ٢٧ - حديث النزول .
(في الحديث)
- ٢٨ - الحيل في أربعة أجزاء .
(في الفقه)
- ٢٩ - الدلائل والشواهد على صحة العمل بخبر الواحد .
(في أصول الفقه)
- ٣٠ - ذكر صلاة التسبيح والأحاديث التي رويت عن النبي
ﷺ ٧٣ فيها واختلاف ألفاظ الناقلين (في الفقه)
(مخطوط) انظر : فهرس مخطوطات الظاهرية ٢٦٨
للألباني .
- ٣١ - رافع الارتباب في المقلوب من الأسماء والأنساب في
مجلد وهو في معرفة الرواة المتشابهين في الاسم
والنسب المتميزين بالتقديم والتأخير في الابن والأب
مثل يزيد بن الأسود والأسود بن يزيد (١) .
(في رجال الحديث)
- ٣٢ - الرباعيات في ثلاثة أجزاء وهي الأحاديث التي عدد
رجال سلسلة سندها أربعة رجال ويراد بها بيان عن
الإسناد .
(في الحديث)
- ٣٣ - الرحلة في طلب الحديث ، طبع ضمن مجموعة رسائل
في علوم الحديث بتحقيق صبحي البدوي السامرائي
ونشرت المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٣٨٩ هـ -
١٩٦٩ م الرسالة الخاصة ، وحققه د . نور الدين عتر
وطبعه ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م دار الكتب العلمية بيروت .
(في آداب الحديث)

(١) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٣٥ وذكره في النوع « السادس والخمسين » : « معرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنسب المتميزين بالتقديم والتأخير في الابن والأب » .

- ٣٤ - الرواة عن شعبة في ثمانية أجزاء .
 (في رجال الحديث)
- ٣٥ - الرواة عن مالك بن أنس وذكر حديث لكل منهم في تسعة أجزاء (مخطوط) (انظر : موارد الخطيب ص ٧٢) .
 (في رجال الحديث)
- ٣٦ - روايات الصحابة عن التابعين في جزء .
 (في رجال الحديث)
- ٣٧ - رواية الآباء عن الأبناء (١) ، في جزء .
 (في رجال الحديث)
- ٣٨ - رياض الأنس إلى حضائر القدس وهو في الوعظ ويقول عنه العشي : « وليس فيه شيء من نفس الخطيب ويبعد أن يكون له . (انظر : الخطيب البغدادي للعش ص ١٣٤) (مخطوط) .
- ٣٩ - السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة الراويين عن شيخ واحد (٢) في تسعة أجزاء (مخطوط) .
 (في رجال الحديث)
- ٤٠ - شرف أصحاب الحديث ، طبع بتحقيق محمد سعيد خطيب أوغلي ونشرته كلية الإلهيات بجامعة أنقرة سنة ١٩٧١ م .
 (في آداب الحديث)
- ٤١ - طريق حديث قبض العلم ، في ثلاثة أجزاء .
 (في الحديث)
- ٤٢ - طلب العلم فريضة على كل مسلم .
 (في الحديث)
- ٤٣ - الغسل للجمعة (في جزأين) .
 (في الفقه)
- ٤٤ - غنية الملتبس في إيضاح الملتبس في مجلد (مخطوط) .
 (في رجال الحديث)

(١) ذكره ابن الصلاح في « النوع الرابع والأربعين : معرفة رواية الآباء عن الأبناء » .
 وقال : وللخطيب الحافظ في ذلك كتاب رويناه فيه عن العباس بن عبد المطلب عن ابنه الفضل رضي الله عنه
 أن رسول الله ﷺ « جمع بين الصلاتين بالمزدلفة » . ص ٢٨١ ، ٢٨٢ من علوم الحديث .

(٢) وذكره ابن الصلاح في « النوع السادس والأربعين : معرفة من اشترك في الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر تباين وقت وفاتيهما تبايناً شديداً فحصل بينهما أمد بعيد ، وإن كان المتأخر منهما غير معدود من معاصري الأول وذوى طبقته » . وقال : « ومن فوائد ذلك تقرير حلاوة علو الإسناد في القلوب وقد أفرد الخطيب الحافظ في كتاب حسن سماه « كتاب السابق واللاحق » . ص ٢٨٦ من علوم الحديث .

ومثال ذلك : أحمد بن محمد بن حنبل . حدث عنه أبو عبد الله بن إدريس الشافعي . . . وأبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي ، وبين وفاتيهما مائة وثلاث عشرة سنة » انظر : السنة قبل التدوين ص ٢٦٧ .

- ٤٥ - الفصل للوصل المدرج في النقل ^(١) في تسعة أجزاء (مخطوط) .
(في مصطلح الحديث)
- ٤٦ - الفقيه والمتفقه ، طبع بتصحيح وتعليق إسماعيل الأنصاري طبعتان ، إحداهما مطابع القصيم بالرياض ١٣٨٩ هـ ، والأخرى منقحة ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م ، نشر دار إحياء السنة النبوية .
(في أصول الفقه)
- ٤٧ - فوائد أبي القاسم النرجسي تخريج الخطيب في عشرين جزءاً .
(في الأحاديث المخرجة)
- ٤٨ - فوائد عبد الله بن علي بن عياص الصوري في أربعة أجزاء .
(في الأحاديث المخرجة)
- ٤٩ - الفوائد المنتخبة الصحاح العوالي ، تخريج الخطيب ، لجعفر بن أحمد بن الحسين السراج القارئ (مخطوط) في الأحاديث (المخرجة) انظر : موارد الخطيب ص ٥٨ .
- ٥٠ - الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب انتقاء الخطيب من حديث الشريف أبي القاسم علي بن إبراهيم بن العباس بن أبي الجن الحسني - في عشرين جزءاً - (مخطوط) .
(في الأحاديث المخرجة)
- ٥١ - الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب ، تخريج الخطيب لأبي القاسم المهرواني (مخطوط) انظر (الخطيب البغدادي للعش ص ١٢٣) .
(في الأحاديث المخرجة)
- ٥٢ - القضاء باليمين مع الشاهد في جزأين .
(في الفقه)
- ٥٣ - القنوت والآثار المروية فيه على اختلافها وترتيبها على مذهب الشافعي في ثلاثة أجزاء .
(في الفقه)
- ٥٤ - القول في علم النجوم في جزء (مخطوط) .
(في العقائد)
- ٥٥ - كتاب السنن (مخطوط) .
(في الأحاديث المخرجة)
- ٥٦ - كتاب السنن (مخطوط) .
(في الحديث)

(١) ذكره ابن الصلاح في « النوع العشرين : معرفة المدرج » .
قال : «واعلم أنه لا يجوز تعمد شيء من الإدراج المذكور ، وهذا النوع قد صنف فيه الخطيب أبو بكر كتابه الموسوم : «بالتفصيل للوصل المدرج في النقل» فشفى وكفى والله أعلم . ص ٨٩ من علوم الحديث .

- ٥٧ - كتاب فوائد النسب (١)
(في رجال الحديث)
- ٥٨ - كتاب فيه حديث (نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً).
(في الحديث)
- ٥٩ - كتاب فيه حديث (الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن) .
(في الحديث)
- ٦٠ - كتاب فيه خطبة عائشة في الثناء على أبيها من تخريج الخطيب من رواياته عن شيوخه . وذكر ابن خبير أنه «في ذكر أبيها وعمر بن الخطاب وأحاديث غريبة ومنامات ورقيق وإنشاءات في الزهد والرقائق .
(في الزهد والرقائق)
- ٦١ - كتاب المتفق والمفترق (٢) (مخطوط) في ستة عشر جزءاً وهو في المتفق خطأ ولفظاً ، وطريقة الخطيب فيه أن يذكر عدد من اتفقت أسماؤهم ثم يميزهم عن بعضهم . فمثلاً عبد الله بن مسلم أحد عشر رجلاً ميز بينهم الخطيب بذكر الجد أو النسبة أو غير ذلك .
(في رجال الحديث)
- ٦٢ - كتاب موضح أو هام الجمع والتفريق (طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية لحيدرآباد الدكن ، الهند ١٩٥٩ - ١٩٦٠م) وهو مجلدان في ٩٥٢ صفحة .
(في رجال الحديث)
- ٦٣ - كتاب الوفيات . وذكر بروكلمان أن هدايت حسين نشرته في مجلة جراز Grauz في البنغال سنة ١٩١٢ .
(في رجال الحديث)
- ٦٤ - كشف الأسرار .
- ٦٥ - الكفاية في علم الرواية (٣) .
(في مصطلح الحديث)
- ٦٦ - مجلس من إملاء أبي جعفر بن أحمد بن المسلمة - تخريج الخطيب (مخطوط) .
(في الأحاديث المخرجة)
- ٦٧ - مجموع حديث أبي إسحاق الشيباني - في ثلاثة أجزاء .
(في الحديث)

(١) ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ ١١٧١ .

(٢) ذكره ابن الصلاح في « النوع الرابع والخمسين : معرفة المتفق ما يسمى من الأسماء والأنساب ونحوها » . وقال : « هذا النوع متفق لفظاً وخطاً . . وهذا من قبيل ما يسمى في أصول الفقه المشترك . وزلق بسببه غير واحد من الأكابر ، ولم يزل الاشتراك من مظان الغلط في كل علم ، وللخطيب فيه « كتاب المتفق والمفترق » وهو مع أنه كتاب حفيظ غير مستوف للأقسام التي أذكرها إن شاء الله تعالى » ص ٣٢٤ من علوم الحديث .

(٣) طبع في حيدرآباد الدكن سنة ١٣٥٧هـ ، وأعيد طبعه في القاهرة بمراجعة عبد الحليم محمد عبد الحليم ، وعبد الرحمن حسن محمود ، وتقديم الشيخ محمد الحافظ التيجاني - مطبعة السعادة ١٩٧٢ .

- ٦٨ - مجموع حديث محمد بن جحادة، وبيان بن بشر،
(في الحديث)
وصفوان بن سليم، ومطر الوراق، ومسعر بن كدام.
- ٦٩ - مجموع حديث (أو مسند) محمد بن سوقة - في
(في الحديث)
ثلاثة أجزاء .
- ٧٠ - مسألة الاحتجاج للشافعي فيما أسند إليه والرد على
(في الفقه)
الطاعنين بعظم جهلهم عليه - في جزء (١) .
- ٧١ - مسألة الكلام في الصفات (مخطوط) .
- ٧٢ - المسلسلات ، في ثلاثة أجزاء - والحديث المسلسل هو
الذي يتفق رواته في صيغ الأداء أو غيرها من
الحالات كاتفاقهم في صيغة « سمعت » فكل رجال
إسناده يعبر بلفظ « سمعت » ، أو اتفاقهم في
الوظيفة كأن يكونوا جميعاً من القضاة (٢) .
- (في الحديث)
٧٣ - مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه - في جزء .
(في الحديث)
٧٤ - مسند صفوان بن عسال .
(في الحديث)
٧٥ - مسند نعيم بن همار الغطفاني - في جزء « .
(في رجال الحديث)
٧٦ - المكمل في بيان المهمل « في ثمانية أجزاء » .
(في رجال الحديث)
٧٧ - مناقب أحمد بن حنبل (٣) .
(في رجال الحديث)
٧٨ - مناقب الشافعي .
(في رجال الحديث)
٧٩ - منتخب من حديث أبي بكر الشيرازي وغيره
(مخطوط) .
(في تراجم المشاهير)
٨٠ - المنتخب من الزهد والرقائق (مخطوط) .
(في الزهد والرقائق)
٨١ - من حدث ونسى ، في جزء (٤) .
(في رجال الحديث)
٨٢ - نهج (أو منهج) الصواب في أن التسمية آية من

(١) مخطوط - انظر : بروكلمان تاريخ الأدب العربي الملحق ١ / ٥٦٤ ، وفهرس مخطوطات الظاهرية -
للألباني ص ٢٦٩ .

(٢) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح ٢٤٨ ، ونزهة النظر لابن حجر ٦٤ .

(٣) انظر : موارد الخطيب ص ٧٦ .

(٤) ذكره ابن الصلاح بعنوان : « أخبار من حدث ونسى » فقال : وقد روى كثير من الأكابر أحاديث نسوها
بعد ما حدثوا بها عن من سمعها منهم فكان أحدهم يقول : « حدثني فلان عن بكذا وكذا » وجمع
الحافظ الخطيب ذلك في كتاب : « أخبار من حدث ونسى » ، ص ١٠٦ من علوم الحديث .

(فى الفقه)

فاتحة الكتاب - فى جزأين .

٨٣ - من وافقت كنيته اسم أبيه مما لا يؤمن وقوع الخطأ فيه

(فى رجال الحديث)

- فى ثلاثة أجزاء .

٨٤ - المؤلف فى تكملة المختلف والمؤتلف فى أربعة

وعشرين جزءاً ، ويرى ابن حجر أنه دليل على

(فى رجال الحديث)

كتاب المؤلف والمختلف للدارقطنى (١) .

٨٥ - نصيحة أهل الحديث - طبع بعنوان « مختصر نصيحة

أهل الحديث » ضمن مجموعة رسائل فى علوم

الحديث « - بتحقيق صبحى البدوى السامرائى -

نشرته المكتبة السلفية بالمدينة المنورة سنة ١٣٨٩ هـ

(فى آداب المحدث)

١٩٦٩ م - وهى الرسالة الرابعة .

(فى الفقه)

٨٦ - النهى عن صوم يوم الشك - فى جزء .

(فى الفقه)

٨٧ - الموضوع من مس الذكر .

هذه هى أهم مؤلفات الخطيب ، وقد رأينا تنوعها ، كما رأينا اهتمامه بالحديث ورجاله ، وضبط قواعد وبسط مصطلحه ، وتفصيل الآداب معه ، وتخريجه ، والفقه فيه ، ورأينا عنايته بالتأليف فى العقائد ، والزهد ، والرقائق ، والأدب ، والتاريخ ، وأصول الفقه ، والفقه .

وعلى حد قول السمعانى يبقى للخطيب مؤلفات أخرى لتبلغ المائة ، أو قريباً من المائة مصنف .

ومصنفات الخطيب - كما ذكر ابن الجوزى فى المنتظم - بعد أن سردها - وقال : « من نظر فيها عرف قدر الرجل وما هبى له مما لم يتهمياً لمن كان أحفظ منه كالدارقطنى وغيره » (٢) .

وقال السلفى شعراً فى ذلك :

تصانيف ابن ثابت الخطيب ألد من الصبا الغض الرطيب

(١) انظر : موارد الخطيب ص ٧٣ عن نزهة النظر ص ٦٨ .

(٢) انظر : مقدمة كتاب الفقيه والمتفقه ص ٥ .

رياضا للفتى اليقظ اللبيب
بقلب الحافظ الفطن الأريب
يوازي كتبها بل أى طيب^(١)

يراهما إذ رواها من حواها
ويأخذ حسن ما قد ضاع منها
فأية راحة ونعيم عيش

(١) المرجع السابق ص ك .

الفصل الثانى

تحقيق عنوان الجامع ، ونسبته إلى مؤلفه ، وموضوعه

كتاب الجامع

يعد كتاب « الجامع » من أهم كتب الخطيب التى صنفها فى آداب الرواية ، وأكبرها حجماً ، وأجمعها لتفاصيل الآداب التى تراعى عند الطلب ، وعند الأداء ، إذ ألف الخطيب فى الآداب كتباً أخرى - كما مر بنا - ولكن كل كتاب منها يعالج جزئية معينة فى الآداب ، فاقضاء العلم العمل يهدف إلى بيان ضرورة اقتران العلم بالعمل ، وتقيد العلم يعالج فيه الخطيب مسألة (النهى والأمر) بالكتابة ليصل إلى بيان الرخصة بالكتابة ، وبيان فضل الكتب ومنافعها ، الرحلة فى طلب الحديث يذكر فيها وجوب الرحلة ، والحث عليها ، وبيان فضلها ، (وشرف أصحاب الحديث ينتصر به لأهل الحديث ، ويشنى عليهم ، ويبين علو مرتبتهم ، ونبلمهم ومحاسنهم المذكورة ، ومعالمهم الماثورة .

وأما « نصيحة أهل الحديث » فيسدى فيها النصح لأهل الحديث كى يتفقهوا فى الحديث ، وألا يكتفوا بحفظه ، وروايته ، وأن يطلبوا العلم فى الصغر ، وبين لهم أن الطعن على المحدثين يأتى من جهلهم بأصول الفقه وأدلتهم ، فإذا عرف صاحب الحديث بالفقه خرس عنه الألسن .

وأما الجامع فقد جمع - فعلاً - دقائق الآداب ورتبها ترتيباً سنقف عليه بعد قليل . وليس معنى ذلك أن موضوعات الكتب السابقة لم يأت ذكرها فى الجامع .

كلا بل ذكرت هذه الموضوعات فى أماكنها كما رتب - الخطيب - غير أنه لا يتوسع فيها توسعه فى غيرها ، ولكن يحيل إلى هذه الكتب طلباً للمزيد فى الفصل المدروس .

وذكر عنوان هذا الكتاب عند العلماء بتغاير يسير فى الألفاظ ، يحسن أن نذكره ، ونحققه فقد ذكر الكتانى الكتاب وسماه « الجامع لآداب الشيخ والسامع »^(١) وذكر ابن حجر فى أول شرحه للنخبة : « . . . ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادى المتوفى سنة ٤٦٣ فصنف فى قوانين الرواية كتاباً سماه « الكفاية » وفى آدابها كتاباً سماه « الجامع لآداب الشيخ والسامع » .

(١) الرسالة المستطرفة ص ١٤٣ .

وفى كشف الظنون : « الجامع لأدب الراوى والسامع » للإمام الحافظ أبى بكر أحمد بن على المعروف بالخطيب البغدادى المتوفى سنة ٤٦٣ ثلاث وستين وأربعمائة وهو مشتمل على قواعد أصول الحديث وفوائده « (١) .

وأما فى « هدية العارفين » فذكر من مؤلفات الخطيب : « الجامع لأخلاق الراوى والسامع » فى قواعد أصول الحديث (٢) .

والذى كتب فى بداية كل جزء من الكتاب (بخط الناسخ وبصورة واضحة) هو «الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع» .

وهذا هو الصواب والذى يتفق مع مقدمة الخطيب لكتابه حيث يقول : « والواجب أن يكون طلبة الحديث أكمل الناس أدباً وأشد الخلق تواضعاً ، وأعظمهم نزاهة وتديناً ، وأقلهم طيشاً وغضباً ، لدوام قرع أسماعهم بالأخبار المشتملة على محاسن أخلاق رسول الله ﷺ وآدابه ، وسيرة السلف الأخيار من أهل بيته وأصحابه ، وطرائق المحدثين ، ومآثر الماضين فيأخذوا بأجلها وأحسنها ، ويصدفوا عن أرذلها وأدونها» (٣)، ثم يقول : « وأنا أذكر فى كتابى هذا - بمشيئة الله - ما بنقلة الحديث وجماله حاجة إلى معرفته واستعماله من الأخذ بالخلائق الزكية ، والسلوك للطرائق الرضية فى السماع والحمل والأداء والنقل ، وسنن الحديث ورسومه ، وتبينة أنواعه وعلومه على ما ضبطه حفاظ أخلافنا عن الأئمة من شيوخنا وأسلافنا ، ليتبعوا فى ذلك دليلهم ، ويسلكوا بتوفيق الله سبيلهم ، ونسأل الله المعونة على ما يرضى ، والعصمة من اتباع الباطل والهوى » (٤).

فالاهتمام « بالأخلاق والآداب » هو سبيل الخطيب فى كتابه ، والأوفق أن تسند لفظة الأخلاق إلى الراوى ، والآداب إلى السامع ، وذلك لأن الطالب إذا تحلى بالآداب المطلوبة والتزم بها صارت له خليفة وطبيعة عند إمامته ، وأدائه للحديث .

ومما يحقق نسبة « الجامع » إلى الخطيب - أيضاً - أن الخطيب يحيل فى كتابه هذا إلى كتبه الأخرى ، التى عرفت له ، فيقول - مثلاً - فى مقدمة الكتاب : « أما بعد فقد ذكرت فى كتاب (شرف أصحاب الحديث) . . . » (٥)، ويقول (فى مبحث من رحل

(١) كشف الظنون ج ١ / ٥٧٥ .

(٢) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ج ١ / ٧٩ .

(٣) انظر : ص ٤ ، ٥ من الجامع .

(٤) انظر : ص ٦ من الجامع .

(٥) وقد حققه محمد سعيد خطيب أوغلى ، ونشرته كلية الإلهيات بجامعة أنقرة سنة ١٩٧١ م .

فى حديث واحد) : « وقد رحل فى الحديث الواحد جماعة من السلف ذكرنا أسماءهم ، وأوردنا أخبارهم فى كتاب الرحلة فى الحديث فغنينا عن إعادتها فى هذا الكتاب » (١) . ويقول : « ولنا فى تقييد العلم بالخط ، وما جاء فيه من الإباحة والحظر ، وبيان وجهيهما كتاب مفرد غنينا بما ضمنناه عن إعادته فى هذا الكتاب » (٢) ، ويقول (فى مبحث ما قيل فى فوات المجلس والإعادة ، والاعتياض من تعذر استدراكه بالإجازة) : « ... فإن الإجازة منزلة للسمع تالية ، يعد هو الأول وهى الثانية ، وقد أوردنا فى كتاب الكفاية ذكر ضرورها وأنواعها ، واختلاف العلماء فى أحكامها ، ودللنا على ثبوتها ، وصحة العمل بها بما فيه غنية لمن وقف عليه إن شاء الله » (٣) .

وقد قسم الخطيب كتابه الجامع إلى عشرة أجزاء متكافئة الصفحات - تقريباً - متناسقة الترتيب ، فبدأ كتابه بذكر الأحاديث والآثار الدالة على طلب الحديث مصحوباً بالخلق والآداب التى كان عليها رسول الله ﷺ والسلف الصالح ، ثم بدأ فى تفصيل ما يجب على طالب الحديث من اصطحاب النية فى طلبه وما يتميز من الأخلاق الشريفة ، وما يجب عليه من الاحتراف للعيال ، واكتساب الحلال ، وكأنه وضع بذلك الأساس المعنوى والمادى لطالب الحديث ، فأساسه المعنوى نية خالصة لله ، وأساس مادى فى تغذية نفسه وعياله من الحلال ، ولكنه بعد ذلك يريد التفرغ الكامل للحديث فىرى إثارة العزوبة للطالب وتركه التزويج ، واختياره لكلمة « إيثار » أنجته من الاتهام بدعوى « الرهبانية » فهو لم ير أن الزواج يتناقض مع طلب العلم ، بل يجدر بالطالب أن يفضل العزوبة ، ثم يتدرج بالطالب مبيناً ما يجب تقديم حفظه على الحديث ثم بين له قيمة الأسانيد فذكر القول فى الأسانيد العالية ، ومن اجتزأ بالسمع النازل مع كون الذى حدث عنه موجوداً ، ومن سمع حديثاً نازلاً فطلبه عالياً ، ومن مدح العلو وذم النزول ، واختيار النزول عن الثقات على العلو من غير الثقات ، وبين من يجنب السماع منه وكيف يمتحن الراوى بالسؤال عن صفة من روى عنه ويذكر من بان كذبه بحكايته عن شيخه خلاف المحفوظ عنه ، وكيف يمتحن الراوى بقلب الأحاديث وإدخالها عليه ، وترك السماع من أهل الأهواء والبدع ، وترك السماع ممن لا يعرف أحكام الرواية وإن كان مشهوراً بالصلاح والعبادة ، وكذلك كراهة السماع من الضعفاء .

(١) حققه وعلق عليه د . نور الدين عتر طبع ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

(٢) حققه الأستاذ يوسف العث ، ونشره المعهد الفرنسى بدمشق ١٩٤٩ .

(٣) طبع بالهند ١٣٥٧ هـ كما طبع بتقديم الشيخ محمد التيجانى ، مراجعة عبد الحليم محمد عبد الحليم ، وعبد الرحمن حسن محمود .

وبعد هذا الأساس فى الطلب من النية ، وأكل الحلال والتفرغ ، واختيار من يأخذ عنه ، يوجه الطالب إلى آداب الطلب فيحدثه فى الجزء الثانى عن البكور إلى مجالس الحديث ، وكيف يمشى على تؤدة ، ويشمر ثيابه ، ويحسن سمته ، فإذا بلغ المجلس يحدثه عن أدب الاستئذان ، وكيف يقف عى الباب ، وكيف يطرق الباب ، ولفظ الاستئذان ، وتعريف الطالب بنفسه ، وهل يستأذن بلغة كالفارسية ؟ وإذا استأذن الطالب فأمر بالانتظار أين يقعد ؟ وأن يستأذن ثلاثا ، فإن لم يؤذن له انصرف . وأما إذا أذن له ، فيحدثه عن أدب الدخول على المحدث ، وإذا كانوا مجموعة ، يذكر تقديم الأكابر فى الدخول ، ويكره تسليم الخاصة ، ويرى استحباب المشى على البساط حافياً ، وجلوس الطالب حيث ينتهى به المجلس ، والنهى عن تخطى الرقاب ، ويكره له أن يقيم رجلاً ويجلس مكانه ، ويكره الجلوس وسط الحلقة ، وفى صدرها ، والجلوس بين اثنين بغير إذنهما ، ويرى استحباب أن يسلم الطالب على أهل المجلس إذا أراد الانصراف قبلهم .

وبعد أن ينتهى من ذلك يذكر للطالب تعظيم المحدث وتبجيله ، وهيبة الطالب للمحدث ، وجواز القيام للمحدث ، والأخذ بركابه وتقبيل يده ورأسه وعينه ، والاعتراف بحقه ، وتوقير مجلس الحديث .

فإذا ما أخذ الطالب فى الاستماع بين له أدب السماع ، وأدب السؤال للمحدث ، وكيفية السؤال ، وكراهة إملاى الشيوخ ، والتحذير من ذلك حتى لا يغضب المحدث ، فإذا غضب المحدث بين للطالب كيف يكون الرفق بالمحدث ، واحتماله عند الغضب ، وما ينبغى أن يسأل الراوى عنه من أحاديثه .

فإذا ما سمع الطالب يبقى عليه أن يحفظ ، فيحدثه عن كيفية الحفظ عن المحدث ، فمع إعادة المحدث الحديث حال الرواية ليحفظ ، ينبغى على الطلبة مذاكرة الحديث بعد حفظه ليثبت ، وإذا كان ذلك يتم بالطريقة الشفوية ، فإن حفظ العلم يأتى أيضاً بالطريقة المكتوبة فيذكر الترغيب فى إعارة كتب السماع ، ويذم من سلك فى ذلك طريق البخل والامتناع ، ولكى يفشو ذلك يرى كراهة حبس الكتب المستعارة عن أصحابها ، ويذكر ما جاء فى الأمر بتعجيل ردها على أربابها وتقديم شكر المستعير للمعير .

وإذا كان الخطيب قد قدم للطالب أحسن ما يكون من التوجيهات للتلقى الشفوى ليصل بالطالب إلى تثبيت العلم بعد حفظه ، فإنه يبين له أيضاً كيف يكتب العلم بأحسن طريقة لتعانق الطريقتان الشفوية والمكتوبة فى حفظ الحديث ، فيحدثه عن آلات النسخ ،

ومنها : المحبرة والقلم ، والسكين ، والحبر ، والكاغد ، وكيف يحسن خطه ويجوده ، ويستحب الخط الغليظ ويكره الدقيق منه ويختار التحقيق دون المشق والتعليق^(١) . وما هو أول ما يبدأ به فى الكتابة وكيف بسم الله الرحمن الرحيم ؟ ورسم تسمية الراوى فى المنقول عنه ، وتسمية من حضر سماعه منه ، وتقيد الأسماء بالشكل والإعجام ، حذراً من بوادر التصحيف والإبهام ، وكيف يرسم الصلاة على النبى ﷺ فى الكتاب؟ وكيف يكتب الدارة فى آخر كل حديث ؟ وبعد الكتابة يرى وجوب المعارضة بالكتاب لتصحيحه ، وإزالة الشك والارتباب ، وكيف يستدل بالضرب والتخريج على صحة الكتاب ؟ ولكى يطمئن على ما كتب يذكر القراءة على المحدث وأدبها وما يختار من الأمور المتعلقة بها ، ثم يذكر له بعض أخبار أهل الوهم والتحريف ، والمحفوظ عنهم من الخطأ والتصحيف .

ويبدأ الجزء الرابع بمجموعة من المباحث كان من الأولى أن تضاف إلى الجزء الثالث لأنها تنتم له على أن يبدأ الجزء الرابع بذكر أخلاق الراوى وآدابه ، ولكن يبدو أن الاهتمام بجعل أجزاء الكتاب متناسقة الحجم دفعه إلى اضافة بعض المباحث إلى الجزء الرابع وهذه المباحث هى :

من صحف فى متون الأحاديث ، ومن أخبار المصحفين فى القرآن ، يستحب للقارئ أن يقرأ من أصل المحدث ، وألا يمسسه إلا على طهارة . اللهم إلا إذا أراد أن يجعل (من صحف فى متون الأحاديث) هم الشيوخ ، ويرجح هذا الاحتمال أنه ذكر بعد ذلك مباشرة وجوب استعمال الحق فى تقديم أولى السبق (وهذا من فعل الشيوخ مع طلابهم) ، وذكر بعدها من رأى وجوب التسوية بين الأصحاب ، وكره إثارة بعضهم على بعض ، وجواز الأثرة بالرواية لأهل المعرفة والدراية ، ثم يذكر من كان يخصص بالتحديث الشبان ، ويؤثرهم على المشايخ وذوى الأسنان .

وبعد ذلك يبدأ بابا فى ذكر أخلاق الراوى وآدابه ، وما ينبغى له استعماله مع أتباعه وأصحابه ، وفى هذا تدرج طبيعى فى المباحث يجعل الكتاب ذا ترابط عضوى مريح ، فيذكر من كره الرواية ببلد فيه من المحدثين من هو أسن منه ، ومن كره التحديث بحضرة من هو أسن أو أعلم منه ، وما قيل فى طلب الرياسة قبل وقتها ،

(١) المشق والتعليق : المشق فى الكتابة مد حروفها (انظر : القاموس المحيط مادة (المشق) ج ٣ / ٢٩٢ ، والتعليق : مقابل التأنيق ومنه « ليس المتعلق كالتأنيق » أى ليس من يقتنع باليسير كمن يتأنيق بأكل ما يشاء » انظر : المرجع ص ٢٧٧ . والمراد التحقيق وتحسين الخط .

وذم المثابر عليها ، وهو غير مستحقها ، وبين مبلغ السن الذى يستحسن التحديث معه ، كما يبين كراهة التحديث لمن لا يبتغيه وإن من ضياعه بذله لغير أهليه ، وكذلك كراهة التحديث لمن عارضه الكسل والفتور ، وذكر من كان لا يحدث أهل البدع ، ومن ترك التحديث لمن عارض الرواية بالتكذيب ، ومن كان لا يحدث أصحاب الرأى ، ومن كان لا يحدث السلاطين ، ومن كره التحديث على سبيل المباهاة ، ثم يذكر كراهة الامتناع من بذل الحديث لأهله ، كما يدعو إلى توقير المحدث طلبه العلم ، وأخذه نفسه لحسن الاحتمال لهم ، والحلم ، كما يذكر إكرامه المشايخ وأهل المعرفة ، وتعظيم المحدث الأشراف ذوى الأنساب وإكرامه الغرباء من الطلبة وتقريبهم ، واستقباله لهم بالترحيب ، وتواضعه لهم ، وتحسين خلقه معهم والرفق بمن جفا طبعه منهم ، كما يذكر ما ينبغى للمحدث أن يصون نفسه عنه من أخذ الأعواض على الحديث .

ويتابع الحديث فى الجزء الخامس فيذكر من نزه نفسه من المحدثين عن قبول أموال السلاطين ، ومن تورع أن يستقضى سامع الحديث منه حاجة وإعزاز المحدث نفسه وترفعه عن مضيه إلى منزل من يريد السماع منه ، كما يذكر إصلاح المحدث هيئته ، وأخذه لرواية الحديث زينته .

ويتبدئ بالسواك ، وليقص أظافيره إذا طالت ، ويأخذ من شاربته ، ويسكن شعث رأسه وإذا اتسخ ثوبه غسله ، ويجتنب من الأطعمة ما كره ريحه . ويذكر تغيير شبيه بالخضاب مخالفة لطريقة أهل الكتاب ، ثم يذكر كراهة الخضاب بالسواد ، ويبين لباس المحدث المستحب له ، ويكره له أن يلبس الثوب الخلق وهو يقدر على الجديد ، ثم يبين صفة قميصه ، ولبسه القلنسوة والعمامة والطيلسان والخاتم وتسريحة لحيته ، وبخورة ومسه من الطيب ، ونظره فى المرأة ولباسه النعلين ، واقتصاده فى مشيه ، ويذكر ابتداءه بالسلام لمن لقيه من المسلمين ، ودخوله على أهل مجلسه ، واستعماله لطيف الخطاب وتحفظه فى منطقه ، وتجنبه المزاح مع أهل المجلس ، واستحباب النكير بالرفق دون الإغلاط والخرق .

ثم يتحدث عن الأحوال التى يكره التحديث فيها فيذكر من كره التحديث على غيره طهارة ، ومن كان إذا أراد التحديث على غير طهر تيمم ، ثم يذكر خشوعه فى حال الرواية ، واستحباب خفض صوته ، وجلوسه على المنبر ونحوه ، وكراهة سرد الحديث واستحباب التمهّل فيه .

ثم يذكر ما يقال فى خلال المجلس من الذكر ، وكراهة تكرير الحديث وإعادته ،

وتحرى الصدق فى مقاله على اختلاف أموره وأحواله وحذره إذا روى الحديث وتوقيه خوفاً من وقوع الزلل والوهم فيه ، واختيار الرواية من أصل الكتاب لأنه أبعد من الخطأ وأقرب للصواب ، وجواز رواية المحدث من حفظه ، والقول فى تأدية معنى الحديث دون لفظه .

ويبدأ الجزء السادس فى بالقول فى رد الحديث إلى الصواب إذا كان راويه قد خالف موجب الإعراب ، ثم يذكر الترغيب فى تعلم النحو والعربية لأداء الحديث بالعبارة السوية ، ويتابع الكلام فىمن عاب اللحن وشدد فيه ثم يذكر مسألة رواية الحديث على المعنى ، ثم يدخل إلى مجالس الإملاء ومكانها وموعدها والتحلق لها واتخاذ المستملى وآدابه .

ويذكر فى الجزء السابع يكمل به ما جاء فى السادس فيحدثنا عمن روى عن شيخ فأتنى عليه ومدحه وعظمه ، ثم تجنب الرواية عن الضعفاء والمخالفين من أهل البدع والأهواء ، وتحريم رواية الأخبار الكاذبة ، وجوب إسقاط الأحاديث الباطلة ، ويذكر له كيف يصلى على النبى ﷺ كلما ذكر ، والترحم على الصحابة رضيهم ، ثم يذكر ما يستحب فى الإملاء روايته لكافة الناس ، وما يكره من ذلك خوف دخول الشبه فيه والإلباس . ومن أنفع ما يملأ الأحاديث الفقهية التى تفيد معرفة الأحكام السمعية ، وكراهة أحاديث بنى إسرائيل المأثورة عن أهل الكتاب ، ثم يذكر له كلام المحدث على الحديث ووصفه إياه بالصحة والثبوت وغير ذلك من الصفات والنوع .

ثم كيف يختم المجلس بالحكايات ومستحسن النوادر والإنشاءات والاستغفار والحمد ، ثم تكلم عن المعارضة بالمجلس المكتوب ، وإتقانه وإصلاح ما أفسد منه زيغ القلم وطغيانه ، وما قيل فى فوات المجلس والإعادة والاعتياض من تعذر استدراكه بالإجازة .

وفى الجزء الثامن يذكر وجوب المناصحة فيما يروى وإفادة الطلبة بعضهم بعضاً وانتقاء الحديث وانتخابه لمن عجز عن كتبه على الوجه واستيعابه ، وذكر ما يجب على الحفاظ من بيان أحوال الكذابين ، والنكير عليهم ، وإنهاء أمرهم إلى السلاطين ، ثم ذكر بعض أخبار المعروفين بالإكثار من كتب الحديث وسماعه .

وإلى هنا نستطيع أن نقول إنه أشيع فى الحديث عن الراوى وأخلاقه ثم بدأ يفصل القول فى كتب الحديث وعلومه وما ينبغى تقديمه منها على سواه ، وذكر أقسام الحديث

بإيجاز مع التمثيل لها ، ثم تحدث عن كتابة أحاديث التفسير والمغازي وأسفار المتقدمين والتواريخ وكلام الحفاظ في الجرح والتعديل .

وفى الجزء التاسع يتابع الكلام عن الكتابة عن الأقران ، وكتابة الأكابر عن الأصاغر ، والرحلة في الحديث إلى البلاد النائية وما يفعل لذلك .

ثم يتحدث عن أسباب يستعان بها لحفظ الحديث ، وكيف يذاكر مع عامة الناس ومع الأتباع والأصحاب ؛ لينتهي بعد ذلك إلى الجزء العاشر ليتابع الكلام عن المذاكرة مع الأقران والأتراب ومع الشيوخ وذوى الأسنان ، ثم ذكر كيفية ترتيب كتب الحديث على أبواب الفقه أو المسانيد ، وما يلزم في التصنيف من ثبوت الأبواب والاهتمام بأحاديث الأحكام ، وبيان علل الأحاديث ، وذكر بعض المصنفات التي تعد نموذجاً يحتذى في التصنيف وهى نخبة من مصنفات على بن المدينى ، وابن حبان البستي ويستحب لصاحب الحديث أن يخرج عليها .

ثم ختم كتابه بباب قطع التحديث عند كبر السن مخافة اختلاط الحفظ ونقصان الذهن .

وبذلك يكون الخطيب قد قدم لنا موضوعاً متكاملأً متناسقاً في أخلاق الراوى وآداب السامع ، ولم يترك صغيرة ولا كبيرة فى الموضوع إلا أحصاها ، واستوعبها ، وفصلها بطريقة أصحاب الحديث فى الاستدلال على ما يذهبون إليه بالأحاديث النبوية الشريفة، وبأقوال وأحوال العلماء الصالحين ، ورسم بذلك الكتاب المثل الأعلى للراوى وللطالب حتى يصل إلى أحسن ما يكون .

وكما رأينا - فإن فى قصر الكلام فى كتاب الجامع على الآداب وحدها قد أتاح للخطيب فرصة التأصيل والتدقيق والجودة فى التصنيف والتبويب والتقسيم إلى عناصر لتكون فى النهاية وحدة عضوية لهذا الكتاب .

وإذا اضطر إلى الحديث عن موضوعات فى قوانين الرواية وجدناه يتحدث عما يتصل بها من الآداب ويترك ما يتعلق بالقوانين؛ ليتحدث عنها فى كتابه القيم «الكفاية» مثال ذلك حينما يتحدث عن المرفوعات والموقوفات والمقطوعات ، وهذا الصنيع لم يستطع غير الخطيب أن يسير عليه فمن كتبه قبله أو بعده قد جمع بين قوانين الرواية وآدابها - كما سنقف على ذلك بعد قليل .

الفصل الثالث

علم مصطلح الحديث قبل الجامع

لقد أحسن أصحاب النبي ﷺ في تلقيهم العلم النافع عن النبي ﷺ ، وبلغوا في ذلك أعلى الدرجات في التحمل ؛ لأنهم استجابوا للتوجيهات النبوية الكريمة ، فالرسول ﷺ علمهم كيف يقبلون على مجالس العلم ، وكيف يجلس طالب العلم أمام معلمه ؟ وكيف ينصت له ؟ وما هي الهيئة التي يتسم بها طالب العلم ؟ وكيف يحفظ ما يلقي عليه ، ويتفاعل معه ، ويتبع أحسنه ، ثم يقوم بتبليغه ، وعلم كيف يبلغ المعلم ، وما هي الصفات التي يتحلى بها ؟ وكيف ينظم وقته ؟ ويلقى كلامه ويلطف في توجيهاته . ويحسن استقبال طالبي العلم ويرفق بهم ، ويتغنى في كل ذلك وجه الله ، وعلمهم كيف يتلقى المسلم الخير ؟ وكيف يستوثق للأنباء ؟ وما هي الصفات التي يكون بها المبلغ مقبولا والشاهد عادلاً ؟

وسار المسلمون على ذلك وصار هذا دأبهم في التحمل والأداء ، كما صار عندهم ما يمكن أن نسميه « سليقة الرواية » (١) فهم لا يقبلون إلا ما تطمئن إليه قلوبهم ؛ لأنهم عرفوا من منطق نبهم ﷺ ، ولا يقبلون إلا من تعرف عدالته ، ويطمأن إلى حفظه ، وتواصوا بذلك .

فلما لحق الرسول ﷺ بالرفيق الأعلى . زادت غيرة المسلمين على حديث نبهم ﷺ ، وبرزت هذه الغيرة في الاستيثاق لكل ما ينسب إلى النبي ﷺ . فهذا أبو بكر رضي الله عنه يطلب شاهداً مع المغيرة رضي الله عنه في ميراث الجدة .

روى ابن شهاب عن قبيصة : أن الجدة جاءت إلى أبي بكر رضي الله عنه تلتبس أن تورث ، فقال : ما أجد لك في كتاب الله شيئاً . وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئاً . ثم سأل الناس ، فقام المغيرة ، فقال : كان رسول الله ﷺ يعطيها السدس ، فقال له : هل معك أحد ؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك ، فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه (٢) .

وكان على رضي الله عنه يستوثق ، ويلجأ في الاستيثاق - أحياناً - إلى الاستحلاف فيقول :

(١) يتكلم بالسليقة أى عن طبعه . . . انظر : القاموس المحيط ٣ / ٢٥٤ .

(٢) حكى ذلك الذهبي في ترجمة أبي بكر ، وأنه كان أول من احتاط في قبول الأخبار ، وانظر : مقدمة مصحح « معرفة علوم الحديث » عن « يو » ط العثمانية .

«كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً نفعتني الله بما شاء منه ، وإذا حدثني عنه محدث استحلفته ، فإن حلف لي صدقته ، وقال أيضاً : « حدثوا الناس بما يعرفون ، أتحبون أن يكذب الله ورسوله » (١) .

وجد البحث عند أصحاب النبي ﷺ في توثيق ما ينسب إلى النبي ﷺ بالتحري عن أحوال الرواة عدالة وضبطا ومعرفة السند اتصالا وانقطاعا ، وصار الصحابي يتلقى بأذن فاحصة ، وكان قبل ذلك يتلقى وهو مطمئن .

روى مسلم في صحيحه (٢) بسنده إلى مجاهد قال : جاء بشير بن كعب العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول : قال رسول الله ﷺ ، قال رسول الله ﷺ ، قال : فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ، ولا ينظر إليه ، فقال : يابن عباس ما لي لا أراك تسمع لحديثي ؟ أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع .

فقال ابن عباس : إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول : قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا ، فلما ركب الناس الصعبة والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف .

وبدأ الحديث عن الرواة وتعديلهم وتجريحهم - حفاظا على حديث رسول الله ﷺ ، وتكلم من الصحابة في الرواة ابن عباس ، وعبداد بن الصامت ، وأنس بن مالك ، والسيدة عائشة ، كما تكلم من كبار التابعين في الرواة الشعبي ، وابن المسيب وابن سيرين وغيرهم (٣) .

ولكن الكلام في ذلك الوقت كان قليلا لقلة الضعفاء في ذلك العصر ، وبعد تقدم الزمن ، وفي أوائل المائة الثانية (في عصر أواسط التابعين) اتسع الأمر ، فوجد من يروى مع إرسال أو انقطاع أو خطأ ، ولما ظهرت الفرق السياسية وكثرت الفتن ، وظهر من يتعمد الكذب نهض الرجال ووسعوا نظرهم ليفتشوا عن الرواة والمرويات (٤) ، وتكلم شعبة ، ومالك ، ومعمر ، وهشام الدستوائي ، ثم ابن المبارك ، وهشيم ،

(١) انظر : مقدمة مصحح « معرفة الحديث » ص « يز » نقلاً عن البخاري كتاب العلم .

(٢) باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في حملها ج ١ ص ١٠ .

(٣) انظر تدريب الراوي ج ١ / ٣ .

(٤) ويرى أستاذنا الدكتور عبد المجيد محمود أن التأليف في علم الحديث كان نتيجة الخصومة بين المحدثين وغيرهم ، فقد كان اتهام المحدثين بقلة الفقه وكثرة التصحيف والاشتغال بما لا يفيد من جمع الغرائب والشواذ وغير ذلك سبباً في أن يتنبه المحدثون للدخلاء عليهم من الطلبة السطحيين ، فحذروا منهم ، وحاولوا تأديبهم وتقيفهم ؛ ليسدوا الثغرة التي يؤتون منها « انظر : المدرسة الفقهية للمحدثين ص ١٠٠ - ١٠٦ .

وابن عيينة، ثم يحيى بن سعيد القطان وتلاميذه، كعلی بن المدینی ، ويحيى بن معين، وتكلم من علماء المائة الثالثة أحمد بن حنبل وطبقته، وتكلم من بعدهم البخارى، ومسلم ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، وتلاميذهم كالترمذی ، والنسائی ، إلى آخر المائة الثالثة (١).

وضمن هؤلاء العلماء مصنفاتهم ما تحدثوا به فى نقد الرواة ، ونقد المرويات ، لكى يعينوا الناس على التحرى ، بعد أن فسدت سليقة الرواية عندهم وكثر الكذب وصار الناس فى حاجة إلى من يقعد لهم القواعد التى يسيرون عليها ، ووضعوا بذلك البذور الأولى فى علم أصول الحديث أى منذ عصر الصحابة ، وكلما تقدم الزمن نضج البحث فى ذلك ، وقعدوا القواعد ، ووضعوا الأسس .

وكتب فى أنواع مفردة (مما سمي بعلم مصطلح الحديث) فكتبت أبواب كمقدمات لكتب الحديث أو إضافات فى آخرها ، أو رسائل صغيرة مفردة .

فالإمام الشافعى - مثلاً - (١٥٠ - ٢٠٤ هـ) (وهو يقعد قواعده فى أصول الفقه) يضمن كتابه « الرسالة » قواعد فى أصول الحديث كحجة خبر الآحاد ، وشروط صحة الحديث ، وعدالة الرواة ، ورد الخبر المرسل والمنقطع ، والرواية باللفظ والمعنى ، وشروطها ... وغير ذلك (٢) .

والإمام مسلم (٢٠٤ - ٢٦١ هـ) يضع لنا فى مقدمة صحيحه قواعد فى أصول الحديث (٣) .

والإمام الترمذی (٢٠٩ - ٢٩٧ هـ) يضع فى آخر صحيحه كتابه فى « علل الحديث » (٤) .

وظهرت من أنواع علوم الحديث أبواب كثيرة متنوعة كانت فى حاجة إلى من يلم شتاتها، ويجمع أمرها، ويحسن تصنيفها، وجاء أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزی (٢٦٥ - ٣٦٠ هـ) فصنف كتاب المحدث الفاصل بين الراوى والواعى ، فيقول الحافظ ابن حجر فى أول شرحه للنخبة : إن أول من صنف فى ذلك القاضى أبو محمد الرامهرمزی المتوفى سنة ٣٦٠ هـ فى كتابه « المحدث الفاصل بين

(١) تدريب الراوى ج ١ / ٤ .

(٢) انظر : كتاب الرسالة ص ٥٧ وما بعدها لترى هذه المباحث .

(٣) انظر : صحيح مسلم من ص ٢ إلى ٢١ .

(٤) انظر : الجزء الخامس من سنن الترمذی من ص ٧٣٦ إلى آخر الكتاب .

الراوى والواعى « لكنه لم يستوعب ، والحاكم أبو عبد الله النيسابورى (ت ٤٠٥ هـ) لكنه لم يهذب ولم يرتب ، ثم تلاه أبو نعيم الأصفهاني فعمل على كتاب الحاكم مستخرجاً ، وأبقى أشياء للمتعب « .

ولكى تتضح صورة مصطلح الحديث قبل الجامع نتعرف على نموذجين من هذه المؤلفات التى جمعت شتات أنواع علوم الحديث قبلها :

النموذج الأول : « المحدث الفاصل بين الراوى والواعى » .

وهو الكتاب الذى صنفه ابن خلاد ، ويعد أول كتاب فى مصطلح الحديث وما كان قبله هو كما ذكر ابن حجر فى قوله : « وإن كان يوجد قبله مصنفات مفردة فى أشياء من فنونه ، لكن هذا أجمع فى ذلك فى زمانه » (١) .

وقال الإمام الذهبى : « كتاب المحدث الفاصل بين الراوى والواعى » فى علوم الحديث ، وما أحسنه من كتاب ، قيل : إن السلفى كان لا يكاد يفارق كنهه ، يعنى فى بعض عمره (٢) .

والكتاب (قبل أن يحقق) فى نحو (١٩٠) صفحة من القطع الكبير ، ويقع فى سبعة أجزاء ، قدم له بمقدمة لم يصرح ابن خلاد فيها بالدافع إلى تصنيفه لهذا الكتاب ، غير أن القارئ يفهم من فحوى كلامه أنه يسدى هذه الأبواب إلى رواة الحديث كى ينتفعوا بها ، بطريقة لطيفة لا يستعدى بها أحداً ، فبعد أن يحمد الله ويوحده ، ويصلى على نبيه ﷺ ، يذكر طائفة ممن يشأ الحديث ويبغض أهله ، وقولهم فى تنقص أصحاب الحديث ، والإزراء بهم ، فى الوقت الذى شرف الله الحديث وفضل أهله ، ويذكر أسباب هذا التشريف .

كما يرجع هذا العداء إلى حقد الحاقد على أهل الحديث لما يروى من تجمع القلوب حولهم . ويتضح الغرض من الكتاب حين يتدرج فيقول : إن من أسباب عداة هؤلاء لأهل الحديث أن هذا الحاقد عول فى أكثر ما أودعه كتبه ، وأكثر الرواية عنه على طبقة لا يعرفون إلا الحديث ولا ينتحلون سواه ، وهم عيون رجاله ، ليس فيهم أحد يذكر بالرواية ، ولا يحسن غير الرواية ، فألا تأدب بأدب العلم ، وخفض جناحه لمن تعلق بشئ منه ، ولم يبهرج (٣) شيوخه الذين عنهم أخذ، وبهم تصدر؟ ووفى الفقهاء حقوقهم

(١) تدريب الراوى ١ / ٥ .

(٢) انظر : مقدمة محقق المحدث الفاصل ص ٨ ، نقلاً عن سير أعلام النبلاء ج ١٠ قسم ٢ / ١٦١ .

(٣) أى : يعدل بالشئ عن الجادة .

من الفضل ، ولم يبخس الرواة حظوظهم من النقل ، ورغب الرواة فى التفقه ، والمتفقه فى الحديث ، وقال بفضل الفريقين ، وحض على سلوك الطريقين ؟ فإنهما يكملان إذا اجتماعا ، وينقصان إذا افترقا (١) .

وكان هذا هدفه من تصنيف الكتاب ، ويتضح ذلك أكثر حينما يقول بعد ذلك ، موجها الكلام إلى رواة الحديث : « فتمسكوا - جبركم الله - بحديث نبيكم ﷺ ، وتبينوا معانيه ، وتفقهوا به ، وتأدبوا بآدابه ، ودعوا ما به تعيرون من تتبع الطرق ، وتكثير الأسانيد ، وتطلب شواذ الأحاديث ، وما دلسه المجانين ، وتبلبل فيه المغفلون ، واجتهدوا فى أن توفوه حقه من التهذيب والضبط والتقويم لتشرفوا به فى المشاهد ، وتنطلق ألسنتكم فى المجالس ، ولا تحفلوا بمن يعترض عليكم حسداً على ما آتاكم الله من فضله ، فإن الحديث ذكر لا يحبه إلا الذكران ... » (٢) .

ولذلك ترى أبواب الكتاب تدور حول هذه المعانى ، فهو يتحدث عن فضل الناقل لسنة رسول الله ﷺ ، وكذلك فضل الطالب لها ، والراغب فيها ، والمستن بها ، والنية فى طلب الحديث .

ويتحدث عن القول فى أوصاف الطالب وآدابه . والقول فى تعالى والتنزل والراجلين فى طلب الحديث ، وفضل من جمع بين الرواية والدراية .

كما يتحدث عن المحدث ، والحد الذى إذا بلغه حدث ، وكيف يتحمل الطالب ؟ وكيف يؤدى ، وصيغ التحمل ، وأحوال الرواة فى كثرة الرواية ، وعقد المجالس ، وسرد الحديث ، ثم يتحدث عن التبويب فى التصنيف ، والجمع بين الرواة والمصنفين ، من رواة الفقه فى الأمصار ، وغير ذلك من أبواب مصطلح الحديث ، وهو فى هذه الأبواب يستشهد بالقرآن الكريم تارة ، وبالأحاديث النبوية تارة أخرى ، ويروى عن أهل العلم ، وجمع فى ذلك مادة لها قيمتها لمن جاء بعده ، ولها قيمتها - لنا - ؛ لأن بعض ذلك الآثار لم يكتب لأكثرها البقاء إلا فى كتابه ، ولهذا الكتاب فضل سبق فى التصنيف والتبويب وجمع المادة . ولكن هل استوعب ؟

ذلك ما سنعرض له إن شاء الله فى الفصل الرابع .

وقد مضى على ذلك الكتاب فى خزائن المكتبات عشرة قرون ونيف . يأخذ منه العلماء دون أن يتاح لعدد كبير - محققاً مطبوعاً - حتى هيا الله له من قام بجهد طيب فى

(٢) المحدث الفاضل ص ١٦١ .

(١) انظر : ص ١٥٩ - ١٦١ من المطبوعة

تقديمه وتحقيقه وتخريج أخباره والتعليق عليه ، وهو الدكتور محمد عجاج الخطيب وخرجت الطبعة الأولى سنة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م - (بيروت) .

النموذج الثاني : « معرفة علوم الحديث » .

وهو الكتاب الثانى فى مصطلح الحديث ، والذى صنّفه الإمام الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابورى رحمه الله .

وذكر فيه اثنين وخمسين نوعاً من أنواع علوم الحديث . ووجد الكتاب عناية من الدكتور معظم حسين ، فعنى بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ، وطبعت منه الطبعة الثانية بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند سنة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .

وإذا قرأنا خطبة الكتاب وقفنا على الباعث الذى دفع الحاكم إلى تصنيف هذا الكتاب وهو أنه رأى أن سليقية الرواية التى كانت منذ عصر الصحابة قد ضعفت ، وأن معرفة الناس بأصول السنن قلت ، مع إمعانهم فى كتابة الأخبار ، وكثرة طلبها على الإهمال والإغفال دعانى ذلك إلى تصنيف كتاب خفيف يشتمل على أنواع علم الحديث مما يحتاج إليه طلبة الأخبار ، والمواظبون على كتابة الآثار (١) .

ويذكر الحاكم طريقته فى هذا التصنيف فيقول: «واعتمد فى ذلك سلوك الاختصار، دون الإطناب فى الإكثار ، والله الموفق لما قصدته ، والمأن فى بيان ما أردته، إنه جواد كريم رؤوف رحيم » (٢) .

ولكن هل مع هذا الاختصار تهذيب وترتيب للمادة التى صنفها ؟ هذا ما سنقف عليه عند المقارنة فى الفصل الرابع - إن شاء الله تعالى .

ويبدأ الحاكم مصنفه بما بدأ به الرامهرمزي لكتابه المحدث الفاصل فيحدثنا عن مكانة أصحاب الحديث وشرفهم ، فهم المنصورون من أمة النبى ﷺ (٣) وهم خير أهل الدنيا (٤) ، والذين يغضون أهل الحديث هم المبتدعون ، ويبدأ بعد الانتصار لأهل الحديث فى ذكر أول نوع من أنواع علم الحديث وهو معرفة عالى الإسناد ويقول مؤكداً التزامه بالإيجاز (فى نهاية النوع الأول) : « ... ولو أتينا لكل حرف منها بشاهد لطال الكلام » ، ويذكر النوع الثانى وهو العلم بالنازل من الإسناد ، ثم يتناول معرفة

(٣) ص ٢ ، ٣ من المرجع السابق .

(١) ، (٢) انظر : ص ٢ من معرفة علوم الحديث .

(٤) ص ٤ من المرجع السابق .

صدق المحدث وإتقانه، وثبته، وصحة أصوله، وما يحتمله سنه ورحلته من الأسانيد وغير ذلك من غفلته وتهاونه بنفسه وعلمه وأصوله، ثم يتناول معرفة الأسانيد من الأحاديث، ويعرف بالمسند من الحديث، ويذكر بعد ذلك معرفة الموقوفات من الروايات، ثم يذكر معرفة الأسانيد التي لا يذكر سندها عن رسول الله ﷺ، ويتحدث عن معرفة الصحابة على مراتبهم ويقول عند هذا النوع: « هذا باب لو استقصيت فيه بأسانيد وروايات لصار كتاباً على حدة » (١) ويتكلم بعد ذلك في معرفة المراسيل والمنقطع والمسلسل من الأسانيد والمعنعن، والمفصل من الروايات، والمدرج في حديث رسول الله ﷺ، ويتحدث عن التابعين ثم أتباع التابعين ومعرفة الأكابر من الأصاغر ثم معرفة أولاد الصحابة، ويتكلم بعد ذلك في معرفة الجرح والتعديل ومعرفة الصحيح والسقيم وبعد أن يصل إلى النوع العشرين يقول: « بعد معرفة ما قدمنا ذكره من صحة الحديث إتقانا ومعرفة لا تقليداً وظناً »، النوع العشرون من هذا العلم معرفة فقه الحديث إذ هو ثمرة العلوم وبه قوام الشريعة .

ولذلك أطال الحديث فيه على غير ما التزم به في الأنواع السابقة وعلى الرغم من ذلك يقول في نهاية حديثه عن هذا النوع: « قد اختصرت هذا الباب، وتركت أسامي جماعة من أئمتنا كان من حقهم أن أذكرهم في هذا الموضع » (٢) .

ويذكر بعد ذلك معرفة ناسخ الحديث من منسوخه، والألفاظ الغريبة في المتن والمشهور من الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ والغريب من الحديث والأفراد من الأحاديث، والمدلسين، وعلل الحديث، والشاذ من الروايات والتعارض، وزيادات ألفاظ فقهية في الأحاديث، ومذاهب المحدثين، ومذاكرة الحديث، ومعرفة التصحيقات في المتن، وتصحيقات المحدثين في الأسانيد، والأخوة والأخوات من الصحابة والتابعين وأتباعهم، وجماعة من الصحابة والتابعين وأتباعهم ليس لكل منهم إلا راوٍ واحد ثم قبائل الرواة من الصحابة والتابعين وأتباعهم، وأنساب المحدثين من الصحابة وغيرهم وأساس المحدثين، ومعرفة الكنى للصحابة والتابعين وأتباعهم، ثم بلدان رواة الحديث وأوطانهم، ومعرفة الموالي وأولادهم وأعمال المحدثين وألقابهم ورواية الأقران، ومعرفة المتشابه في قبائل الرواة وبلدانهم وأسمائهم وكنائهم وصنائعهم .

ثم يتكلم عن مغازي رسول الله ﷺ وسراياه وبعوثه وكتبه والأئمة الثقات من التابعين وأتباعهم، وجمع الأبواب التي يجمعها أصحاب الحديث ويختم كتابه بمن

(٢) معرفة علوم الحديث ص ١٠٦ .

(١) معرفة علوم الحديث ص ٣١ .

رخص في العرض على العالم ورآه سماعاً ومن رأى الكتابة بالإجازة من بلد إلى بلد إخباراً ، ومن أنكر ذلك ورأى شرح الحال فيه عند الرواية .

وهذا هو الكتاب الثانى فى مصطلح الحديث ، كما وصلنا من الكتب التى كتبت فى موضوع واحد (وهو موضوع الآداب) كتاب يجدر أن نشير إليه لصلته بالجامع فى موضوعه ، وهو كتاب « أخلاق العلماء » لأبى بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجرى المتوفى سنة ٣٦٠ هـ ، وتناول فيه « الأجرى » ما جاءت به السنن والآثار من فضل العلماء ، وأوصاف العلماء الذين نفعهم الله بالعلم ، وصفة العالم فى طلب العلم وفى مشيه إلى العلماء ومجالسته لهم ، وصفته إذا عرف بالعلم ، وصفة مناظرة هذا العالم وذكر أخلاق هذا العالم ومعاشرته لسائر الخلق ، وأوصاف هذا العالم فيما بينهم وبين ربه عز وجل ، وذكر سؤال الله لأهل العلم عن علمهم ماذا عملوا فيه ، وأخلاق العالم الجاهل المفتن بعلمه ثم يذكر وصف من نفعهم الله بالعلم .

و « الأجرى » يستخدم طريقة المحدثين فى ذكر ما يريد من الاستشهاد بالروايات لتدعيم ما يراه ، وقد يذكر مباحث من إنشائه دون أن يدعمها بروايات .

وهذا الكتاب فى (١٢٤) صفحة ، بعد تصحيحه والتعليق عليه بعناية الشيخ إسماعيل الأنصارى ونشرته رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء بالسعودية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

هذه هى أهم المؤلفات فى مصطلح الحديث قبل الجامع ، ولكى ندرك قيمة «الجامع» وجهد مصنفه . نعقد فى الفصل الآتى مقارنة بين الجامع وهذه المؤلفات ، وما جاء بعدها من مصنفات وذلك لبيان الطريقة التى اتخذت بعد الجامع كذلك .

الفصل الرابع

مقارنة بين الجامع وما قبله وما بعده من مؤلفات

يقول الإمام ابن الصلاح فى بيان صلة علم الحديث بالعلوم الإسلامية الأخرى :
«وهو من أكثر العلوم توجلاً فى فنونها» (١) .

وبعد أن يذكر فهرست أنواع ما فى مقدمته ويصل إلى النوع الخامس والستين يقول : «وذلك آخرها، وليس بآخر الممكن فى ذلك فإنه قابل للتنوع إلى ما لا يحصى، إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث وصفاتهم، ولا أحوال متون الحديث وصفاتها، وما من حالة منها ولا صفة إلا وهى بصدد أن تفرد بالذكر وأهلها فإذا هى نوع على حiale» (٢) .

ولقد عنى بهذه العلوم جهابذة العلماء، ومر بنا ذكر جهودهم فى ذلك قبل «الجامع» وكان وضع الخطيب «للجامع» فى آداب الرواية ، ووضع لكتاب آخر فى قوانينها (وهو الكفاية) ، بداية طيبة لأفراد مساحة كبيرة للحديث عن الآداب التى تداخلت فى غيرها من أنواع علوم الحديث فى المؤلفات التى سبقت الجامع والمؤلفات التى لحقت به .

ولكى ندرك قيمة هذا التخصيص فى « الجامع » سأعقد هذه المقارنة بين الجامع وما قبله وما بعده من مؤلفات . وحتى تكون المقارنة منصفة سأقصرها على المقارنة فى هذا الطريق الذى سار فيه الخطيب فى الجامع وهو طريق الآداب .

وسأجعل أساس المقارنة فى العناصر الآتية :

- ١ - آداب الطالب فى نفسه .
- ٢ - آداب الطالب مع شيخه .
- ٣ - آداب الطالب مع رفيقه .
- ٤ - منهج الطالب فى التلقى .
- ٥ - أخلاق الراوى فى نفسه .
- ٦ - أخلاق الراوى مع طلابه .
- ٧ - منهج الراوى فى الأداء .

(٢) علوم الحديث ص ٩ ، ١٠ .

(١) علوم الحديث ص ٣ .

٨ - الكتب وما يتعلق بها .

وهذه العناصر هي التي تكون عملية التعلم والتي تقوم على الطالب والأستاذ والمادة والمنهج . وسأتعرف الآن على مدى استيعاب الكتب - التي سأذكرها - لتلك العناصر وسأمهد لذلك بالتعرف على الوصايا المشتركة والجامعة لأداب الشيخ والطالب عند المؤلفين لهذه الكتب .

يقدم الرامهرمزي لكتابه (المحدث الفاضل) بمقدمة يذكر فيها طائفة من يشناً الحديث ويبغض أهله ، فقالوا بتنقص أصحاب الحديث والإزراء بهم ، وأسرفوا في ذمهم والتقول عليهم ، (وقد شرف الله الحديث وفضل أهله ، وأعلن منزلته ، وحكمه على كل نحلة ، وقدمه على كل علم) ، ثم يقدم الرامهرمزي وصيته المشتركة فيقول : « فتمسكوا - جبركم الله - بحديث نبيكم ﷺ ، وتبينوا معانيه ، وتفقهوا به ، وتأدبوا بأدابه ، ودعوا ما به تعيرون من تتبع الطرق وتكثير الأسانيد ، وتطلب شواذ الأحاديث ، وما دلسه المجانين ، وتبلبل فيه المغفلون ، واجتهدوا في أن توفوه حقه من التهذيب والضبط والتقويم ؛ لتشرفوا به في المشاهد ، وتنطلق ألسنتكم في المجالس ، ولا تحفلوا بمن يعترض عليكم حسداً على ما آتاكم الله من فضله ، فإن الحديث ذكر لا يحبه إلا الذكران ، ونسب لا يجهل بكل مكان ، وكفى بالمحدث شرفاً أن يكون اسمه مقروناً باسم النبي ﷺ ، وذكر متصلاً بذكره » (١) .

ونجد في هذه الوصية أن الرامهرمزي قد انطلق من أقوال الشانئين ليسدى النصح إلى المنتسبين لحديث النبي ﷺ فيوصى بالتمسك والتأدب بأدابه ، كما يوصى بالضبط والتقويم والتهذيب ، وترك تتبع الطرق وتكثير الأسانيد (٢) وطلب الشواذ . فإذا فعلوا ذلك لا يضرهم من خالفهم من الحاسدين .

ونظراً لأن هؤلاء الحاسدين كثيرون ، وبغيتهم على أهل الحديث شديد رأينا الرامهرمزي لا يكتفى بذكر شرف أصحاب الحديث في المقدمة بل يفرد لذلك بابين باب فضل الناقل لسنة رسول الله ﷺ ، يليه باب فضل الطالب لسنة رسول الله ﷺ

(١) المحدث الفاضل ص ١٦١ .

(٢) وذلك إذا كان جمع الطرق وتكثير الأسانيد مقصوداً لذاته لتحصيل شهرة أو نحوها ، أما إذا كان المقصود بالجمع والتكثير بيان علة حديث أو تقوية ضعفه أو جمع معانيه ، فذلك مطلوب ، وقد ألف كثير من المتقدمين والمتأخرين معاجم الشيوخ والأثبات في بيان تعدد أسانيدهم ، وأفردوا بعض المؤلفات لجمع طرق بعض الأحاديث : مثال ذلك من المتقدمين الطبراني في معجمه الأوسط والصغير وتأليفه في جمع طرق حديث : من كنت مولاه فعلى مولاه .

والراغب فيها والمستن بها .

وأما « معرفة علوم الحديث » للحاكم فلن نجد فيه من تلك الوصايا المشتركة إلا ما ذكره فى خدمة الكتاب من سبب تأليفه له فيقول : « إني لما رأيت البدع فى زماننا كثرت ، ومعرفة الناس بأصول السنن قلت ، مع إمعانهم فى كتابة الأخبار وكثرة طلبها على الإهمال والإقفال دعانى ذلك إلى تصنيف كتاب خفيف يشتمل على ذكر أنواع علم الحديث مما يحتاج إليه طلبة الأخبار ، المواظبون على كتابة الآثار ، وأعتمد فى ذلك سلوك الاختصار دون الإطناب فى الإكثار ، والله الموفق لما قصدته والمأن فى بيان ما أردته إنه جواد كريم ، رؤوف رحيم » (١) .

ثم يذكر الحاكم وجود الشائنين ويتنصر لأصحاب الحديث ويجعلهم خير الناس ، وتلمس وأنت تقرأ كلامه فى أصحاب الحديث أنه يصفهم بما يحب أن يوصيهم به فيقول : « إن أصحاب الحديث خير الناس ، وكيف لا يكونون كذلك وقد نبذوا الدنيا بأسرها وراءهم ، وجعلوا غذاءهم الكتابة ، وسمروهم المعارضة ، واسترواحهم المذاكرة ، وخلوفهم المداد ، ونومهم السهاد ، واصطلاهم الضياء وتوسدهم الحصى ، فالشدائد مع وجود الأسانيد العالية عندهم رخاء ، ووجود الرخاء مع فقد ما طلبوه عندهم بؤس ، فعقولهم بلذاذة السنة غامرة ، وقلوبهم بالرضاء فى الأحوال عامرة ، تعلم السنن سرورهم ، ومجالس العلم حبورهم ، وأهل السنة قاطبة إخوانهم ، وأهل الإلحاد والبدع بأسرها أعداؤهم » (٢) .

وأما الآجرى (٣) فيقول فى كتابه « أخلاق العلماء » - بعد أن ذكر ما جاءت به السنن والآثار من فضل العلماء فى الدنيا والآخرة - : « قد اختصرت من فضل العلماء وما خصهم الله عز وجل به على سائر المؤمنين ما فيه بلاغ لمن تدبره ، فالزم نفسه الطلب للعلم ليكون معهم ، وذلك بتوفيق الله عز وجل .

فإن قال قائل من علم العلم وحفظه ، وناظر فيه يدخل فى هذا الفضل الذى ذكرت ؟ قيل له : أرجو ألا يخلى الله كل مسلم طلب الخير والعلم من خيره الذى وعد به العلماء ، ولكن قد ذكرت لهم أوصاف وأخلاق فنحن نذكرها فمن تدبرها من أهل العلم رجع إلى نفسه فإن كان منهم شكر الله عز وجل على ما خصه به ، وإن لم تكن أوصافه منهم ، وكان ممن علمه حجة عليه استغفر الله عز وجل ورجع إلى الحق من

(٢) نفس المرجع ص ٤ .

(١) معرفة علوم الحديث ص ٢ .

(٣) أبو بكر بن الحسين بن عبد الله الآجرى (ت ٣٦٠ هـ) .

قريب ، والله ولى التوفيق » (١) .

وأما « الجامع » فجعله الخطيب فى موضوع الأخلاق والآداب وحدها ، فأحسن فى تصنيفه وتبويه ، وجمع الخطيب فيه من الأدلة على ما ذكر قدراً كبيراً من الروايات المرفوعة والموقوفة والمقطوعة ، ومما جرى على العلماء والطلاب من سلف هذه الأمة ، وتأنق فى عباراته وأحسن فى الربط بين الروايات فى الموضوع الواحد بعبارات قوية ، وصياغة محكمة وأسلوب عذب ، وترى ذلك منذ أن تقرأ الصفحة الأولى إلى نهاية الكتاب .

فبدأ كتابه بالحمد لله ذى القدرة والجلال ، والنعم السابعة والإفضال الذى من علينا بمعرفته ، وهدانا إلى الإقرار بربوبيته ؛ وجعلنا من أمة خاتم النبيين ، السامى بفضله على سائر العالمين ، الطاهر الأعراق ، الشريف الأخلاق الذى قال الله الكريم مخاطباً له فى الذكر الحكيم : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم] . ﷺ وأزلف منزلته لديه ، وعلى إخوانه وأقربائه وصحابته الأخيار ، وتابعيه وسلم عليه وعليهم أجمعين دائماً أبداً إلى يوم الدين . أما بعد :

« فقد ذكرت فى كتاب شرف أصحاب الحديث ... » وفى هذا إشارة إلى عناية الخطيب بفكرة التخصص ، فالذى ذكره الراهزمزى والحاكم فى كتابيهما فى شرف أصحاب الحديث قد أفرد له الخطيب كتاباً آخر - كعادته فى التصنيف - وكما أفرد للكتابة والتدوين كتاباً خاصاً سماه . « تقييد العلم » . . . وهكذا ، وعندما يأتى ذكر هذا سنجد الخطيب مصرحاً بذلك ، فيكتفى بالإشارة فى كتابه الجامع ، ثم يحيل على الكتب التى خصصها لذلك ثم يدخل الخطيب فى تمهيد لطيف إلى موضوع ذلك الكتاب بعد تلك الإحالة إلى كتاب شرف أصحاب الحديث ، والذى يشجع من سمعه على تتبع آثار رسول الله ﷺ والاجتهاد فى طلبها ، والحرص على سماعها - فيقول : « ولكل علم طريقة ينبغى لأهله أن يسلكوها ، وآلات يجب عليهم أن يأخذوا بها ويستعملوها » .

وبعد أن يقرر ذلك يعيب على من يدعى الانتساب إلى الحديث ويعد نفسه من أهله دون أن يحصل هذه الآلات ، ودون أن يعرف الطريق الذى سار فيه ، فيقول : « وقد رأيت خلقاً من أهل الزمان يتسبون إلى الحديث ، ويعدون أنفسهم من أهله المتخصصين بسماعه ونقله ، وهم أبعد الناس مما يدعون ، وأقلهم معرفة بما إليه يتسبون ، يرى الواحد

منهم إذا كتب عدداً قليلاً من الأجزاء ، واشتغل بالسماع برهة يسيرة من الدهر أنه صاحب حديث على الإطلاق ، ولما يجهد نفسه ويتعبها في طلابه ، ولا لحقته مشقة الحفظ لصنوفه وأبوابه » .

ثم يقول في شأنهم : « وهم مع قلة كتبهم له وعدم معرفتهم به ، أعظم الناس كبراً ، وأشد الخلق تيهًا وعجباً ، لا يراعون لشيخ حرمة ، ولا يوجهون لطالب ذمة ، يخرقون ^(١) بالراوين ، ويعنفون على المتعلمين خلاف ما يقتضيه العلم الذي سمعوه »
و ضد الواجب مما يلزمهم أن يفعلوه وقد وصف أمثالهم بعض السلف ثم يذكر قول عمرو بن الحارث ، ما رأيت علماً أشرف ، ولا أهلاً أسخف من أصحاب الحديث ، وبذلك يكون الخطيب قد بين مراد القول السابق ، وكذلك قول حماد بن سلمة : « لا ترى صناعة أشرف ولا قومًا أسخف من الحديث وأصحابه » وهو انصراف هذا الوصف إلى هؤلاء وليس إلى عامة أصحاب الحديث . ثم يقول : « والواجب أن يكون طلبة الحديث أكمل الناس أدباً . وأشد الخلق تواضعاً ، وأعظمهم نزاهة وتديناً ، وأقلهم طيشاً وغضباً » ويذكر دليل هذا الوجوب فيقول : « لدوام قرع أسماعهم بالأخبار المشتملة على محاسن أخلاق رسول الله ﷺ وآدابه ، وسيرة السلف الأخيار من أهل بيته وأصحابه ، وطرائق المحدثين ومآثر الماضين ، فيأخذوا بأجملها وأحسنها ، ويصدفوا عن أرذلها وأدونها » .

ثم يبين الخطيب الميزان الذي سيعتمد عليه في بيانه للأخلاق والآداب فيورد لنا قول سفيان بن عيينة : « أن رسول الله ﷺ هو الميزان الأكيد ، فعليه تعرض الأشياء ، على خلقه وسيرته وهديه فما وافقها فهو الحق ، وما خالفها فهو الباطل » .

وبعد ذلك يبين الخطيب موضوع هذا الكتاب فيقول : « وأنا أذكر في كتابي هذا - بمشيئة الله - ما بنقله الحديث وحماله حاجة إلى معرفته واستعماله من الأخذ بالخلائق الزكية والسلوك للطرائق الرضية في السماع والحمل والأداء ، والنقل ، وسنن الحديث ورسومه ، وتسمية أنواعه وعلومه ، على ما ضبطه حفاظ أخلافنا عن الأئمة من شيوخنا وأسلافنا ، ليتبعوا في ذلك دليلهم ، ويسلكوا بتوفيق الله سيبلهم ، ونسأل الله المعونة على ما يرضى ، والعصمة من اتباع الباطل والهوى » .

(١) في القاموس المحيط (خرقه) يخرقه ، ويخرقه جابه ومزقه ، والرجل كذب ... ج ٣ / ٢٣٣ وهي هنا بمعنى الغلظة ، وفي مختار الصحاح (الأخرق) ضد الرفيق - انظر مادة (خرق) من مختار الصحاح ص ١٧٣ ، ١٧٤ .

ولا ينسى الخطيب أن يدلل على سلوكه هذا الطريق فيذكر من الروايات ما يدعم طريقته ، وهذا شأنه - دائماً - فيما يذكره من آثار في كتابه « الجامع » وفي غيره ، فيذكر قول ابن سيرين : « كانوا يتعلمون الهدى كما يتعلمون العلم » ويذكر روايات أخرى في ذلك » .

ثم يعقد باباً للنية باعتبارها أساساً للأعمال ، وأرى أن هذا تقسيم طيب وهو باب يشترك فيه الطالب والراوى ، ويصلح لأن يوضع فى ذلك التمهيد الذى أذكر فيه الوصايا المشتركة ، غير أنى سأرجئه للحديث عن آداب الطالب فى نفسه وذلك لمزيد أهميتها وشدة خطورتها .

وأكتفى بعد هذا بذكر باب ترجم له الخطيب بقوله : « ذكر ما ينبغى للراوى والسامع أن يتميزا به من الأخلاق الشريفة » .

وقد ترك الخطيب للروايات كل الوصايا فى هذا الباب ، دون أن يذكر تعليقاً عليها ، وكلها وصايا كريمة للراوى والسامع . فيروى بسنده عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله يحب معالى الأخلاق ، ويكره سفاسفها ^(١) » ويروى نفس المعنى بسنده عن الحسين بن على رضي الله عنه عن النبي ﷺ مع زيادة « وأشرافها » ، ثم يروى بسنده عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله : « إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق » ، وقال بهلول : محاسن الأخلاق .

ويبدأ الخطيب بذكر روايات تفصل محاسن الأخلاق فيما يتعلق بالراوى والسامع فيورد بسنده قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « تعلموا العلم ، وتعلموا للعلم السكينة والحلم ، وتواضعوا لمن تعلمون وتواضعوا لمن تعلمون منه ، ولا تكونوا جبابرة العلماء فلا يقوم علمكم بجهلكم » ، ويورد - أيضاً - بسنده أن حبيب بن حجر القيسى قال : « كان يقال : ما أحسن الإيمان ويزينه العلم ، وما أحسن العلم ويزينه العمل ، وما أحسن العمل ويزينه الرفق ، وما أضيف شىء إلى شىء مثل حلم إلى علم » .

كما يذكر بسنده قول سفيان الثورى رحمه الله : « زينوا الحديث بأنفسكم ولا تزِينُوا بالحديث » .

ثم يذكر فى تلك الوصايا ، وصايا جامعة ذكرت على لسان الخضر حين طلب منه

(١) هذا الحديث ، وما بعده من أحاديث ، استدلل بها الخطيب فى الجامع ، قد خرجت فى مواضعها من الكتاب .

موسى ﷺ ذلك .

ويختم الخطيب رواياته فى تلك الوصايا بقول لعلى ﷺ ، يرويه الخطيب بسنده .

والملاحظ على هذه الوصايا المشتركة أن الخطيب جعلها أساساً يجمع بين الطالب وأستاذه حيث يلتقيان فى ميدان واحد شريف هو ميدان العلم ، وليجعل من هذا الأساس المشترك منطلقاً إلى تفصيل الأخلاق والآداب التى تخص كلا من الطالب والشيخ .

كما يلاحظ - أيضاً أنها أخذت مساحة كبيرة من الكتاب وذلك يرجع - كما أشرنا - إلى تخصيص « الجامع » كله للحديث عن الأخلاق والآداب مما أتاح الفرصة للخطيب كى يجعل ويفصل فى سعة ، وأن يجعل لتلك الوصايا باب خاصاً .

فإذا ما تابعنا مسيرة تلك الوصايا المشتركة فيما وصلنا من كتب المصطلح بعد الجامع وجدنا كتاب «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» للقاضى عياض^(١) .

ووجدنا القاضى عياضاً يبدأ كتابه بخطبة يبين فيها سبب تأليفه للكتاب ، وفضل علم الكتاب والأثر فهو أصل الشريعة الذى إليه انتمائها وأساس علومها الذى عليه يرتفع تفريع فروعها وبنائها ، وهو علم عذب المشرب ، رفيع المطلب ، متدفق ينبوع ، متشعب الفصول والفروع .

وهو بذلك يوجه الشيخ والطالب إلى هذا العلم ويشجعهما على سلوك سبيله ، ثم يعقد باباً فى وجوب طلب علم الحديث والسنن ، وإتقان ذلك ، وضبطه ، وحفظه ، ووعيه^(٢) فيقول : « لا خفاء على ذى عقل سليم ، ودين مستقيم بوجوب ذلك والحض عليه ، لأن أصل الشريعة التى تعبدنا بها إنما هى متلقة من جهة نبينا ، صلوات الله عليه وسلامه ... وهذا إنما يوصل إليه ويعرف بالتطلب والرواية ، والبحث والتتقى عنه ، والتصحيح له »^(٣) .

ثم يعرض دور السلف وعنايتهم بالحديث ويذكر - أيضاً - من خالف سبيلهم ليشجع ويحذر فى توجيهه فيقول «ورحم الله سلفنا من الأئمة المرضيين ، والأعلام السابقين والقدوة الصالحين ، من أهل الحديث وفقهائهم قرناً بعد قرن ، فلولا اهتمامهم^(٤) بنقله ، وتوفرهم على سماعه وحمله ، واحتسابهم فى إذاعته ونشره ، وبحثهم عن

(٢) ص ٦ .

(١) هو عياض بن موسى اليحصبى (٤٧٩ - ٥٤٤ هـ) .

(٤) تحين الشئ والاعتناء به .

(٣) ص ٦ ، ٧ .

مشهوره وغريبه ، وتنخيلهم لصحيحه من سقيمہ - لضاعت السنن والآثار ، ولاختلط الأمر والنهى ، وبطل الاستنباط والاعتبار ، كما اعترى من لم يعتن بها ، وعرض عنها بتزيين الشيطان ذلك له - من الخوارج والمعتزلة ، وضعفة أهل الرأى ، حتى انسل أكثرهم عن الدين ، وأتت فتاويهم ومذاهبهم مختلفة القوانين ، وذلك لأنهم اتبعوا السبل وعدلوا عن الطريق ، وبنوا أمرهم على غير أصل وثيق ، ﴿ أَفَمَنْ أَكْسَبَ بِنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَكْسَبَ بِنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرْفٍ هَارٍ ﴾ [التوبة : ١٠٩] .

وقد قال تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ﴾ [التوبة : ١٢٢] فهذا أصل فى وجوب العلم ، والرحلة فى طلب السنن (١) ، ثم يورد ما يدل على ذلك من الأحاديث المتنوعة .

وبعد هذا الباب الأول الذى أعده من الوصايا المشتركة - ولو كانت غير مباشرة - يجعل القاضى عياض الباب الثانى فى شرف علم الحديث، وشرف أهله فيشير إلى ما تقدم فى الباب الأول من مكان هذا العلم من الشرع ومكان أهله، ويورد فى ذلك أحاديث يدل بها على ما يقول، وهو بذلك يشجع على الإقبال والرغبة فى علم الحديث والانتساب إليه، وطلبه وروايته، ولا يبقى للقاضى عياض فى كتابه من الوصايا المشتركة إلا الباب الأخير، والذى جعله بعنوان: جامع لآثار مفيدة، وآداب حميدة. وهو باب جامع حقاً حشد فيه المؤلف قدرًا كبيراً من الروايات الموجهة للطلاب والراوى. وبعد هذا العرض لما قاله علماء الحديث فى كتبهم من الوصايا المشتركة للراوى والسامع نستطيع أن نلخص أهم الخصال والوصايا فيما يأتى :

- التمسك بالحديث
- الفقه فيه .
- التأدب بآدابه .
- الإخلاص لله فى طلبه ، وأدائه .
- التواضع .
- الوقار .
- التفرغ .

(١) ص ٧ ، ٨ من الإلماع .

- بذل أقصى الجهد فى ضبطه وتهذيبه .

كما نتبين ما يلى :

١ - إدراك هؤلاء العلماء لطبيعة النفس البشرية وتقدير ما يقوى فيها رغبة الإقبال على العلم النافع ، وذلك ببيان أهمية ما أقبلوا عليه وشرف ما ينتسبون إليه ، وجوامع الآداب التى ينبغى أن يتحلوا بها وذلك فى صورة إجمالية يتبعها التفصيل ، وهذه الطريقة قد اهتمدى إليها علماء النفس التعليمى فى العصر الحديث ، ورأوا ضرورة التركيز على أهمية ما يدرس^(١) وتقوية الأهداف الضعيفة لدى طلاب العلم^(٢) .

٢ - كما أنه قد لوحظ أن بعض العلماء اتبع فى إسداء وصاياه بالأسلوب المباشر ، والبعض قد ترك للقارئ من عرض الروايات فرصة استنتاج واستخراج ما يستطيع .

٣ - إن الباعث على تأليف هذه الكتب هو تقديم النصح للمتتبعين للحديث ، وبيان علو منزلتهم ، واستكمال جوانب النقص فيهم حتى يسلموا من كلام شائتهم .

آداب الطالب فى نفسه :

فإذا ما بدأنا متابعة « الجامع » وما قبله وما بعده من كتب المصطلح فى تفصيل ما أجمل من وصايا - فلتكن بداية هذا التفصيل (آداب الطالب فى نفسه) فماذا قال الرامهرمزي فى ذلك :

لقد تكلم فى هذا بكلام مختصر لم يستوعب فيه كل ما هو مطلوب من آداب فى الطالب ، ولكن يبقى له فضل السبق فى ذلك .

جعل الرامهرمزي باباً للنية ، (وقد فضلت أن يكون الحديث عن النية فى آداب الطالب فى نفسه ؛ لأنها ستلازمه بعد ذلك فى مرحلة روايته وبعد أن يصير شيخاً) .

وباب النية عند الرامهرمزي محدود الروايات ، ويخلو من كلامه وتعليقه فأورد - لنا - فى رواية قول سماك فى الرد على جلسائه حيث يجعل من الحديث سبباً فى حصول النية فيقول لهم : « قولوا خيراً ، قد طلبنا هذا الأمر لا نريد إلا الله به ، فلما بلغت منه حاجتى دلنى على ما ينفعنى وحجزنى عما يضرنى »^(٣) .

ويدعم الرامهرمزي هذا الوجه بأربع روايات أخرى ، ولا يبقى فى الباب بعد ذلك

(١) انظر : منشورات جماعة علم النفس التكاملى بإشراف د . يوسف مراد من ص ١٩٢ - ٢١٤ .

(٣) المحدث الفاضل ص ١٨٢ .

إلا قول سفيان الثوري ، وابن عيينة ، وهو يفيد ندرة من يطلب الحديث لله تعالى (١) .
هذا ما عند الرمهرمزي في المحدث الفاضل ، وأما الحاكم في معرفة علوم الحديث فلم يجعل للنية باباً ، وإنما ذكرها في النوع الخمسين من علوم الحديث (وهو جمع الأبواب التي يجمعها أصحاب الحديث وطلب الفئات منها والمذاكرة بها) بقوله : « وقد روينا عن جماعة من أئمة الحديث أنهم استحبوا أن يبدأ الحديث بجمع بابين : الأعمال بالنيات ، ونضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها . . . » (٢) .

والسبب في عدم الترجمة للنية في معرفة علوم الحديث هو أن الحاكم لم يعن فيه بذكر الآداب ، وإنما غلب فيه ذكر قوانين الرواية وأحكامها .

وأما « الجامع » فقد جعل الخطيب باب النية في طلب الحديث في أول كتابه ، وهو ترتيب طيب باعتبارها أساس الأعمال والآداب والأخلاق ، وفصل الخطيب في هذا الباب تفصيلاً دقيقاً - لم يشارك فيه - ونستطيع بقراءة هذا الباب أن نقول : إن الخطيب قد قسم الباب إلى مباحث (وإن لم يذكر ذلك) ودعم كل مبحث بالأدلة وهو في هذا التقسيم لم يترك الموضوع حتى بين جوانبه ، وكذلك بين آثاره ، فذكر ما يلي :

١ - إخلاص النية لله تعالى .

٢ - التحذير من جعل العلم سبيلاً إلى نيل الأعراض .

٣ - اتقاء المفاخرة والمباهاة به .

ثم يذكر آثار النية في :

١ - حفظ الرعاية ، لا حفظ الرواية .

٢ - النية مع العلم تثمر العمل .

فيبدأ الخطيب هذا الباب بقوله : « يجب على طالب الحديث أن يخلص نيته في طلبه ، ويكون قصده بذلك وجه الله سبحانه » ، ثم يذكر رواية عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ : « إنما الأعمال بالنية ، وإنما لامرئ ما نوى » ، ويقول في المبحث الثاني : « وليحذر أن يجعله سبيلاً إلى نيل الأعراض ، وطريقاً إلى أخذ الأعراض ، فقد جاء الوعيد لمن ابتغى ذلك بعلمه » .

ويدعم الخطيب ذلك بثلاث روايات مرفوعة لعمر بن شبيب عن أبيه عن جده

(٢) معرفة علوم الحديث ص ٣٠٩ ، ٣١٠ .

(١) المحدث الفاضل ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

ولأبى هريرة ، ولأنس رضي الله عنهم .

ويقول الخطيب فى المبحث الثالث : « وليتق المفاخرة والمباهاة به ، وأن يكون قصده فى طلب الحديث نيل الرياسة ، واتخاذ الأتباع وعقد المجالس فإن الآفة الداخلة على العلماء أكثرها من هذا الوجه ، ويدعم ذلك بأربع روايات مرفوعة : لحذيفة بن اليمان روايتان ، والثالثة لجابر بن عبد الله ، والرابعة لكعب بن مالك عن أبيه .

وفى آثار النية يقول الخطيب فى المبحث الأول : « وليجعل حفظه للحديث حفظ رعاية لا حفظ رواية ، فإن رواة العلوم كثير ورعاتها قليل ، ورب حاضر كالعائب ، وعالم كالجاهل ، وحامل للحديث ليس معه منه شيء ، إذا كان فى أطراحه لحكمه بمنزلة الذاهب عن معرفته وعلمه » .

ثم يورد ما يدل على ذلك من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، ويورد بعد تلك الرواية المرفوعة قولاً لعبد الله بن المبارك المروزي .

ويقول فى المبحث الثانى من آثار النية : « وليعلم أن الله تعالى سائله عن علمه فيم طلبه ؟ ومجازيه على عمله به » ثم يورد من الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة ما يدعم ذلك ، مفسراً ما يحتاج منها إلى تفسير .

وهكذا نرى أن الخطيب قد استوعب ، وهذب ولم يترك أشياء للمتعب ، فالقاضى عياض فى الإلماع لم يزد شيئاً على ما قاله الخطيب فيقول القاضى عياض (بعد أن يورد روايتين مرفوعتين رواهما الخطيب وقولا لسماك بن حرب ، وذكره أيضاً الخطيب) : « فيجب على طالب هذا الشأن من إخلاص النية فيه ، وأن يكون طلبه ليعلم ما يلزمه ويجدد رسمها ؛ لثلاث تدرس بتركه وترك غيره ، ثم ليعمل بها ويبلغها غيره ، حتى تتصل أسانيدنا ، ويشتهر نقلها ، وليحصل له ما وعده الله ورسوله لطالبي العلم وحامليه ، والعاملين به ، من النعيم والفوز العظيم لا ليحصل بذلك المنازل والخطط ، وينال بعد الصيت ، وشهرة الذكر بالحفظ وعلو الإسناد ، والمعرفة بالإتقان والنقد » (١) .

وأما كتاب « علوم الحديث » لابن الصلاح فقد ذكر فى النوع الثامن والعشرين (معرفة آداب طالب الحديث) قوله : « فأول ما عليه تحقيق الإخلاص ، والحذر من أن يتخذة وصلة إلى شيء من الأغراض الدنيوية » وذكر مما ذكره الخطيب قول حماد بن

(١) الإلماع ص ٥٧ .

سلمة، وقول سفيان الثوري، ثم قال: « ومن أقرب الوجوه في إصلاح النية فيه ما رويانا عن أبي عتبة وإسماعيل بن نجيد أنه سأل أبا جعفر أحمد بن حمدان، وكانا عبيدين صالحين، فقال له: « بأى نية أكتب الحديث؟ » فقال: ألتسم تروون أن عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة؟ » قال: « نعم » قال: « فرسول الله ﷺ رأس الصالحين »^(١).

وأما بقية آداب الطالب في نفسه فقد ذكرت على درجات متفاوتة في الكتب المذكورة . فالمحدث الفاضل فيه باب بعنوان (القول في أوصاف الطالب ، والحد الذي إذا بلغه صلح يطلب فيه)^(٢) . ويورد الرامهرمزي في هذا الباب روايات متعددة فيها اختلاف في تقدير السن الذي يصح فيه السماع ، وذكر الرامهرمزي تعليقاً على رواية من هذه الروايات تبين موقفه من هذا الاختلاف ، ويرى أن تحديد ذلك يرجع إلى الحركة والنضاجة ، والتيقظ ، والضبط ، فيقول : « وحكى لى حاك أن الأوزاعى سئل عن الغلام يكتب الحديث قبل أن يبلغ الحد الذي تجرى عليه فيه الأحكام ، فقال : إذا ضبط الإملاء جاز سماعه ، وإن كان دون العشر ، » وهذه حكاية عن الأوزاعى ، ولا أعرف صحتها ، إلا أنها صحيحة الاعتبار ؛ لأن الأمر بالصلاة والضرب عليها إنما هو للقاء وتحصيل السماع ، وإذا كان هذا هكذا ، فليس المعتبر في كتب الحديث البلوغ ولا غيره ، بل تعتبر فيه الحركة والنضاجة والتيقظ والضبط^(٣) .

ثم يتحدث عن (أوصاف الطالب وآدابه) ثم اكتفى بذكر الروايات التي تتضمن أوصافاً متنوعة دون أن يعلق على هذه الأوصاف بشيء ، ومن هذه الروايات ما رواه بسنده عن مطرف ، قال : سمعت مالك بن أنس يقول : قلت لأُمى : أذهب فأكتب العلم ؟ فقالت لى أُمى : تعال فالبس ثياب العلماء ، ثم اذهب قال : فأخذتني فألبستني ثياباً مشمرة ، ووضعت الطويلة على رأسى ، وعممتني فوقها ، ثم قالت : اذهب الآن فاكُتب »^(٤) .

وتشير هذه الرواية إلى الهيئة الحسنة التي كان عليها العلماء ، ولكن الرواية التي تليها عند الرامهرمزي تفيد عكس ذلك ، فيروى بسنده عن أبي معمر قال : قال لى أُمى : كنت عند مسعر بن كدام فرأى رجلاً نبيلاً عليه ثياب خيار فقال له مسعر : أنت من أصحاب الحديث ؟ قال : نعم . قال : لو كنت من أصحاب الحديث كنت مقنعاً^(٥) ،

(١) علوم الحديث ص ٢٢١ ، ٢٢٢ .

(٢) المحدث الفاضل ص ١٨٦ .

(٣) المحدث السابق ص ٢٠١ .

(٤) المقنع : المغطى الرأس . انظر مادة (قنع) من لسان العرب ١٠ / ١٧٥ .

وكانت نعلك مخصوفة (١) (٢) وحتى لا يكون هناك اختلاف بين هذه الرواية والتي قبلها يفسر قول مسعر على أنه وجه سؤالاً لرجل لا يعرفه فقال له : أنت من أصحاب الحديث فقال الرجل : نعم ، وهذا يدل على أنه من أصحاب الحديث الذين يرتحلون لطلبه ، وكثرة الارتحال تقتضى غطاء للرأس ليقيها حر الصيف وبرد الشتاء ، كما يقتضى سرعة تلف النعل وظهور الخصف فيه . فإذا كان هذا الحال هو مقتضى الرحلة والسفر فإنه لا يلزم للمقيم والذي يطلب الحديث فى مكان فيه أهله وبيته فيرى طالب الحديث بثياب مشمرة ، وقد وضعت الطويلة على رأسه ، وعمم فوقها .

ويتابع الراهمزمى ذكر روايات تحمل صفات أخرى يتحلى بها الطالب منها تحمل النصب فى الطلب فيقول يحيى بن أبى كثير : « لا يدرك العلم بالراحة » (٣) كما يجعل من صفات الطالب التى ينبغى أن يتحلى بها فى نفسه الصبر على شدة العيش . فيورد قول أبى عقيل الثقفى : « إنما نحفظ الحديث لأن أجوافنا قد أقرحها البر » (٤) وذلك لأنهم لم يجدوا غيره .

كما يجعل من هذه الآداب حفظه القرآن الكريم (٥) (وهو كذلك من منهج الطالب كما سيأتى) .

كما يجعل التواضع من تلك الصفات فيورد قول عمرو بن قيس الملائى : « كان يقال : تعلموا العلم ، وتعلموا للعلم السكينة والحلم ، وتواضعوا لمن تتعلمون منه ، وليتواضع لكم من علمكم » (٦) ، ويجعل من تلك الصفات - أيضاً - اغتنام فرص الطالب فيورد قول عبد الرحمن بن مهدي : « كان الرجل من أهل العلم إذا لقي من هو فوقه فى العلم ، فهو يوم غنيمة ، سألته وتعلم منه وإذا لقي من هو دونه فى العلم علمه وتواضع له ، وإذا لقي من هو مثله فى العلم ذاكره ودارسه . . . » (٧) . ومن الصفات عنده فى ذلك : ترك الطالب لما لا يعنيه (٨) .

كما يجعل الاهتمام بالإسناد من تلك الصفات (وهذا يدرج فى الحديث عن منهج الطالب) .

(١) خصف النعل : جمع بعضها إلى بعض وخرزها . انظر مادة « خصف » من لسان العرب ١٠ / ٤١٩ - ٤٢٠ .

(٢) المحدث الفاضل ص ٢٠١ . (٣) المرجع السابق ص ٢٠٢ .

(٤) المرجع السابق ص ٢٠٣ ، ويصحح الدكتور محمد عجاج الخطيب اللفظة التى كتبت « البز » ويجعلها البر . وذلك تصحيح مناسب للمعنى .

(٥) انظر : قول الأعمش ص ٢٠٣ عن المحدث الفاضل . (٦) المحدث الفاضل ص ٢٠٥ .

(٧) المحدث الفاضل ص ٢٠٦ . (٨) المرجع السابق ص ٢٠٦ .

وأما الحاكم فى معرفة علوم الحديث فلم يخصص باباً أو مبحثاً مستقلاً للحديث عن آداب الطالب فى نفسه .

فإذا ما وصلنا إلى كتاب الجامع وجدنا التفصيل الدقيق فى آداب الطالب فى نفسه فيترجم الخطيب لذلك باباً فى آداب الطالب يقول فيه : « ينبغى لطالب الحديث أن يتميز فى عامة أموره عن طرائق العوام باستعمال آثار رسول الله ﷺ ما أمكنه ، وتوظيف السنن على نفسه ، فإن الله تعالى يقول : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب : ٢١] أى أن الخطيب قد وضع مقياساً لبناء الآداب ، وهو الاقتداء برسول الله ﷺ ، وطريق البناء فى ذلك - أيضاً - توظيف السنن على النفس .

ويبدأ الخطيب فى تفصيل هذه الآداب فيذكر أن الطالب الذى يقع فى الحديث يجتهد فى العبادة اجتهاداً يقطعه عن أهله ، فيقول الخطيب (وهو يشرح قول ابن عيينة : « كان الشاب إذا وقع فى الحديث احتسبه أهله ») : « يعنى أنه كان يجتهد فى العبادة اجتهاداً يقطعه عن أهله فيحتسبونه عند ذلك » .

ولذلك نرى أن الخطيب فى الباب الثانى من الجامع قد رأى إثارة العزوبة للطالب وتركه التزويج فيقول : « المستحب لطالب الحديث أن يكون عزباً ما أمكنه ذلك لئلا يقطعه الاشتغال بحقوق الزوجة والاهتمام بالمعيشة عن الطلب » ، فالطالب فى نظر الخطيب - إذاً - بين أمرين :

الأول : أن يقطعه الحديث عن أهله .

الثانى : أن يقطعه أهله فيشغلونه عن الطلب .

وتقديراً للحديث رأى الخطيب إثارة العزوبة فراراً من اقتطاع الأهل للطالب ، وكنت قد اقترحت من الحكم على الخطيب بأنه خالف الأصل والمقياس الذى ارتضاه فى جانب آداب الطالب فى نفسه وهو توظيف السنن ، والاقتداء برسول الله ﷺ ، ومن سنته الزواج ، غير أن الخطيب قد نجا من هذه المخالفة بالضوابط التى جعلها فى عبادته فهو يذكر الأمر فى صورة الاستحباب ولا يدعو إلى وجوب الرهبانية على الطالب ، ولا يتناسى الواقع البدنى ، والغريزة فى الطالب فيقول فى كلامه : (ما أمكنه ذلك) .

ويستمر الخطيب فى تفصيل هذا الاستحباب للعزوبة فيقول :

« إذا كان الطالب للحديث عزباً فأثر الطلب على الاحتراف فإن الله تعالى يعوضه ، ويأتيه بالرزق من حيث لا يحتسب » .

ولا يستطيع الخطيب أن يفر تماماً من الواقع فيقترح على الطالب إن احتاج إلى العمل - ألا يشغل به طويلاً بل يجعل من وقته جزءاً للاحتراف ويختار عملاً يناسب العلم كالتوريق فيقول : « وإن جعل من وقته جزءاً يسيراً للاحتراف كالتوريق ، وما أشبهه كان أفضل » .

ويبدو أن الخطيب كان يرجع عدم الانشغال بأى شىء عن العلم فيقول : « مع أن أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعى قد قال : « لا يصلح طلب العلم إلا لمفلس » وقال الخطيب : ولن يصبر على الحال الصعبة إلا من أثر العلم على ما عداه ، ورضى به عوضاً من كل شىء سواه .

ويستمر الخطيب فى تفصيل الحديث فى آداب الطالب فيقسم الباب إلى مباحث فيجعل مبحثاً فى البكور إلى مجالس الحديث ، ومبحثاً آخر فى مشى الطالب على تؤدة من غير عجلة ، ومبحثاً ثالثاً فى تسميره ثيابه ، وبذاذته فى الهيئة ثم مبحثاً آخر فى الباب ويجعله فى استعماله السمى وحسن الهدى ، ثم قال : « يجب على طالب الحديث أن يتجنب اللعب والعبث والتبذل فى المجالس بالسخف والضحك والقهقهة وكثرة التنادر ، وإدمان المزاح والإكثار منه ، فإنما يستجاز من المزاح يسيره ونادره . وطريقه الذى لا يخرج عن حد الأدب وطريقة العلم ، فأما متصله وفاحشه وسفيفه ، وما أوغر منه الصدر وجلب الشر فإنه مذموم ، وكثرة المزاح والضحك يضع من القدر ويزيل المروءة » .

وأما القاضى عياض فيجعل فى مكان واحد آداب الطالب فى نفسه ومع شيخه ومع رففته فيقول فى باب (آدب طالب السماع وما يجب أن يتخلق به) : « يجب أولاً على كل طالب علم قبل الشروع فيه : التخلق بأخلاق أهله ، والتزام زيههم ، والتأدب بأدب حملته ، ولزوم السكينة والوقار والبكور والمواظبة عليه ، وإخلاص النية لله فيه ، والتواضع لمن يأخذ عنه ، وتعظيمه وتوقيره ، والصبر على ما يلقاه منه ، أو من رفقائه من جفاء ، وانتقاد من يأخذ عنه ، والبحث عن حاله قبل الأخذ عنه ، واختيار المشاهير من أهل العلم والدين » (١) .

ثم يورد بعد ذلك من الأدلة ما يدعم هذا .

وأما ابن الصلاح فيذكر فى « النوع الثامن والعشرين : معرفة آداب طالب

(١) الإلماع ص ٤٥ .

الحديث، فيقول : « ليسأل الله تبارك وتعالى التيسير والتأييد والتوفيق والتسديد ، وليأخذ نفسه بالأخلاق الزكية والآداب المرضية » (١) .

وهكذا نرى أن « الجامع » أغزر مادة وأجود تصنيفاً وأوفى غاية وأدق ترجمة من الكتب السابقة له واللاحقة به .

آداب الطالب مع شيخه :

وليس للرامهرمزي ، ولا للحاكم في كتابيهما شيء في هذا المبحث وأما الآجری فيذكر في ذلك كلاماً جيداً في مبحثين :

المبحث الأول : جعله بعنوان (ذكر صفته في مشيه إلى العلماء) .

وقد خلط فيه بين آداب الطالب في نفسه ، وآدابه مع شيخه ومع رفقة ، وكذلك في منهجه (٢) .

المبحث الثاني : جعله بعنوان (صفة مجالسته للعلماء) (٣) .

وفصل الكلام فيه تفصيلاً طيباً ولكنه مجرد من أدلته فلم يورد من النصوص في المبحثين ما يدعم أقواله .

وأما الخطيب فيفصل هذه الآداب تفصيلاً مدعماً بأدلة كثيرة ، وقد جعل ذلك في ثلاثة أبواب ، بدأ فيها مع الطالب منذ أن يقبل على مكان المحدث ، فجعل باباً بعنوان (أدب الاستئذان على المحدث) ، وجعل في هذا الباب مباحث فقال : « إذا وجد الطالب الراوى نائماً فلا ينبغي له أن يستأذن عليه بل يجلس وينتظر استيقاظه ، أو ينصرف إن شاء » ويقول في مبحث : (كيفية الوقوف على باب المحدث للاستئذان) : « إذا كان باب دار المحدث مفتوحاً فينبغي للطالب أن يقف قريباً منه ويستأذن » ويورد الخطيب روايات في (جواز طرق الباب وصفته) ، ولا ينسى الخطيب وهو يورد روايته أن يعلق على إسناد بعض الروايات كما لا يفوت الخطيب أن يرشد الطالب في جزئيات خفيفة حرصاً منه على استيعاب كل الجوانب صغيرها وكبيرها فيجعل مبحثاً في لفظ الاستئذان ، وتعريف الطالب نفسه فيقول : « ويكره للطالب إذا استأذن فقل : من ذا؟ أن يقول : (أنا) من غير أن يسمى نفسه » .

ثم يجعل في نفس الباب مبحثاً في (فضل إفشاء السلام والقدر المستحب من رفع

(٢) أخلاق العلماء ص ٣٢ ، ٣٣ .

(١) علوم الحديث ص ٢٢٢ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٤ .

الصوت به) ، ومبحثاً آخر فى (الاستئذان بالفارسية) و (إذا استأذن الطالب فأمر بالانتظار . أين يقعد ؟) . وأخيراً يجعل مبحثاً فى « انتهاء الاستئذان إلى ثلاث ، والانصراف بعدها لمن لم يؤذن له » .

وأما الباب الآخر الذى جعله الخطيب فى هذه الآداب مع الشيخ فهو (باب أدب الدخول على المحدث) فيقول : « لا يجوز الدخول على المحدث من غير استئذان ، فمن فعل ذلك أمر بالخروج ، وأن يستأذن ليكون تأديباً له فى المستقبل » . ويقول أيضاً : « وإذا حضر جماعة من الطلبة باب المحدث ، وأذن لهم فى الدخول فينبغى أن يقدموا أسنهم ، ويدخلوه أمامهم ، فإن ذلك هو السنة » ثم يجعل مبحثاً فى ذلك هو (تقديم الأكابر فى الدخول) فيقول : « وإن قدم الأكبر على نفسه ممن كان أعلم جاز ذلك ، وكان حسناً » ، ويذكر فى المبحث الذى يليه (كراهة تسليم الخاصة) فيقول : « إذا دخل الطالب على الراوى فوجد عنده جماعة فيجب أن يعمهم بالسلام » . ولا ينسى الخطيب أن يرشد الطالب فى هذا الباب إلى « استحباب المشى على البساط حافياً فيقول : « يستحب للطالب ألا يمشى على بساط المحدث الا بعد نزع نعليه من قدميه لما لا يؤمن أن يكون فى النعلين من الأقدار وذلك أيضاً من التواضع وحسن الأدب » ، وقال : « ويجب أن يتدبى بنزع اليسرى من نعليه دون اليمنى » .

فإذا ما أراد الطالب أن يجلس ، بين له الخطيب فى المباحث الآتية ما يأتى : « جلوس الطالب حيث ينتهى به المجلس ، والنهى عن تخطى الرقاب » و « الكراهة له أن يقيم رجلاً ويجلس مكانه » ، و « كراهة الجلوس وسط الحلقة وفى صدرها » ، و « كراهة الجلوس بين اثنين بغير إذنهما » ثم يجعل مبحثاً يبين فيه « كراهة القعود فى موضع من قام ، وهو يريد العود إلى المجلس » .

فإذا ما أراد الطالب الانصراف جعل له الخطيب المبحث الأخير فى هذا الباب فى « الاستحباب للطالب أن يسلم على أهل المجلس إذا أراد الانصراف قبلهم » .

وأما الباب الثالث فى آداب الطالب مع شيخه فقد ترجم له الخطيب « باب تعظيم المحدث وتبجيله » .

كما يجعل مبحثاً فى هبة الطالب للمحدث وفى « جواز القيام للمحدث » وفى « الأخذ بركاب المحدث » ، وفى « تقبيل يد المحدث ورأسه ، وعينه » وفى « الاعتراف بحق المحدث » و « توقير مجلس العلم » .

وهكذا يجمع الخطيب جزئيات الموضوع فى مبحثه مع الدليل عليها بصورة لم نرها

من قبل فى الكتب السابقة وكذلك الكتب اللاحقة فليس فى « الإلماع » ولا فى « علوم الحديث » ذكر لآداب الطالب مع شيخه .
آداب الطالب مع رفقة :

والرامهرمزى فى المحدث الفاصل لم يجعل لآداب الطالب مع رفقة سوى مبحث جعله بعنوان : « المنافسة فيه » ، وهو فى هذا المبحث يورد روايات تمثل واقعاً قد لا يقبل أحياناً من طلبة العلم ، ولذلك فإن هذا المبحث يصلح فى بيان آداب الطالب مع رفقة إذا كان المقصود من المنافسة مزيداً من العلم النافع دون أن يكون فى القلوب شىء .

وهذا واضح فى الرواية الأولى التى رواها الرامهرمزى بسنده إلى إسماعيل بن عباس (١) حيث يقول إسماعيل : « قدمت الكوفة ، فلما أن كان ذات يوم خرجت فى وقت حار ، فإذا أنا بسفيان الثورى ، مقنع رأسه قد دخل درجاً ، فتبعته ، فلما أن أمعن فى الدرب التفت ، قال : وتنحيت فلم يرني ، قال : فأتى باباً فدخل ، فإذا هو قد وقع على شيخ فكتب عنه ، وكتبت معه ، فلما قمنا قال لى : يا إسماعيل ، اذهب الآن ، فلا تدع حائكاً بالكوفة إلا أفدته هذه الأحاديث » (٢) .

فهذه هى منافسة المكابدة والمشى فى الوقت الحار طلباً للمزيد من العلم فإذا حصل ، تناصح الطلاب بالإفادة .

وأما الحاكم فقد ذكر فى النوع الثالث والثلاثين ما يصلح لهذا فقال : « من هذه العلوم مذاكرة الحديث والتمييز بها ، والمعرفة عند المذاكرة بين الصدوق وغيره ، فإن المجازف فى المذاكرة يجازف فى التحديث ثم يورد من الروايات ما يدعم هذا » (٣) .

وأما الخطيب فيجعل لذلك بايين : أحدهما فى المنافسة فى الحديث بين طلبته وكتمان بعضهم بعضاً للضن بإفادته ، فيقول فى ذلك : « والذى نستحبه إفادة الحديث لمن لم يسمعه ، والدلالة على الشيوخ ، والتنبيه على رواياتهم ، فإن أقل ما فى ذلك النصح للطالب والحفظ للمطلوب مع ما يكتسب به من جزيل الأجر وجميل الذكر ، ونحن نذكر ما ورد عن السلف فى ذاك إن شاء الله » .

(١) هو محدث الشام إمام ثقة ولد سنة ١٠٦ هـ وتوفى ١٨٢ هـ ، وقيل غير ذلك ، انظر : تذكرة الحفاظ ١ / ٢٣٣ وتهذيب التهذيب ١ / ٣٢١ . وكان قد وفد على المنصور فولاه خزانة الثياب ، ولذلك كانت له صلة بالخائكين ، فقال له سفيان مقالته .

(٢) المحدث الفاصل ص ٥٧٧ . (٣) معرفة علوم الحديث ص ١٧٤ .

وواضح من ذلك أنه يوجه الطلاب إلى ما يراد من المنافسة من إفادة الحديث والدلالة على مصادره والنصح للطلاب فإن في ذلك جزيل الأجر وجميل الذكر .

بل يجعل الخطيب المناصحة بين الطلاب من الأمور الواجبة فيعقد بابا في (وجوب المناصحة فيما يروى ، وذكر إفادة الطلبة بعضهم بعضاً) . كما لا ينسى الخطيب أن يذكر أنه ينبغي أن يعترف لأهل الفضل بفضلهم فيقول : « وينبغي لمن أفيد حديثاً عن شيخ أن يذكر في حال روايته ذلك الحديث أن فلاناً أفاده إياه » .

كما أنه يرى أن احتجاز الفائدة عن المتكبرين والممارين لا يؤثم فاعله فيقول : « ومن أداه - لجهله - فرط التيه والإعجاب إلى المحاماة عن الخطأ ، والمماراة في الصواب فهو لذلك الوصف مذموم ومأثوم ، ومحتجز الفائدة عنه غير مؤنب ولا ملوم » .

وأما القاضي « عياض » في « الإلماع » وابن « الصلاح » في « علوم الحديث » فليس لهما في ذلك شيء .

منهجه في التلقى :

ولقد فصل أصحاب هذه الكتب في الحديث عن منهج الطالب في التلقى، وقدم كل واحد منهم توجيهات للطالب، والفارق بينهم هو كثرة التوجيهات وتفرعها عند بعضهم، وقتلتها عند البعض ، ومضمون التوجيهات متقاربة بينهم في أكثر ما يذكرون، وهذا هو التفصيل في ذلك : نستطيع أن نجمع مما وزعه «الرامهرمزي» في كتابه (المحدث الفاصل) معالم منهج الطالب في التلقى كما رآها الرامهرمزي فنقول : إنه جعلها في المباحث الآتية :

أ - السؤال .

ب - المعارضة

ج - المذاكرة .

د - الرحلة وعلاقتها بالتعالى والتنزل .

أ - فأما المبحث الأول فقد اكتفى فيه الرامهرمزي بإيراد الروايات دون أن يعلق عليها بقول له غير أنه أوردتها مرتبة ترتيباً يجعلنا نجزم بأنه رتب ما يتعلق بالسؤال ترتيباً لطيفاً فهو يذكر حديث النبي ﷺ وفيه : « شفاء العي السؤال » (١) ، ثم يقيد السؤال بقيد مفيد وهو قيد الحسن ويذكر من حديث النبي ﷺ : « . . . وحسن السؤال نصف

(١) المحدث الفاصل ص ٣٥٨ .

العلم»^(١)، ثم يحدد الغاية من السؤال فيورد رواية عن النبي ﷺ يقول فيها: «... . فليسأله تفقها ولا يسأله تعنتاً ، فإن من فعل ذلك فالله عز وجل يمقته »^(٢) ، ثم يورد بعد ذلك أقوال العلماء فى السؤال . فإذا كان هذا شأن السؤال مع العلم فليكثر الطالب من السؤال بقيوده الماضية حتى ينطق بالحكمة والعلم .

وإذا كان على الطالب أن يكثر من السؤال فإنه من الواجب عليه أيضاً أن يعنى بالسؤال وتصحيحه وإعداده حتى تصح له الإجابة .

ب - المعارضة :

فينصح الرامهرمزى من يكتب من الطلاب بالمعارضة ، ونصيحته هذه ليست مباشرة أيضاً بل يكتفى فيها بذكر أقوال العلماء فى ذلك^(٣) .

ج - المذاكرة :

وبنفس الطريقة السابقة يورد الرامهرمزى أقوال العلماء فى المذاكرة وأنها طريق حياة العلم وتذكره^(٤) .

د - الرحلة وعلاقتها بالتعالى والتنزل :

وللرامهرمزى فى هذا المبحث كلام وتفصيل طيب، فبدأ هذا التفصيل تحت عنوان: (القول فى تعالى والتنزل فيه) فذكر ثلاث روايات تشير إلى قيمة الإسناد العالى ثم قال: «تختلف مذاهب طلاب الحديث فى هذا فمنهم من لا يقتصر على أن يسمع الحديث من المحدث، وهو على أن يسمعه من المحدث قادر، فتتزع نفسه إلى لقاء الأعلى والسماع منه بالمشاهدة إن كان داني الدار ، وبالرحلة إليه إذا كان بعيد الدار »^(٥) .

فالرحلة - إذا - وسيلة من وسائل تحصيل الإسناد العالى الذى نبه على قيمته فى الروايات الثلاث - ولكنه يذكر بعد ذلك حال قوم آخرين لا يرغبون فى الرحلة طلباً للتعالى إذا حصل لهم الحديث ولو بتنزل ، فيقول : « ومنهم من لا يشتغل بالرحلة إذا حصل له الحديث عمن يرتضيه تنزل فى الحديث أو تعالى فيه »^(٦) .

وإذا كان هذا واقع طلاب الحديث . فإن أهل النظر - أيضاً - فى ذلك مختلفون - كما يقول الرامهرمزى : « فمنهم من يقول : التنزل فى الإسناد أفضل لأنه يجب على الراوى أن يجتهد فى متن الحديث وتأويله ، وفى الناقل وتعديله ، وكلما زاد الاجتهاد

(٣) المرجع السابق ص ٥٤٤ .

(١ ، ٢) المحدث الفاصل ص ٣٥٩ .

(٥ ، ٦) المرجع السابق ص ٢١٦ .

(٤) المرجع السابق ص ٥٤٥ وما بعده .

زاد صاحبه ثوبا ، وهذا مذهب من يزعم أن الخبر أقوى من القياس ، وقال آخرون :
التعالى في الإسناد مسقط لبعض الاجتهاد ، وسقوط الاجتهاد فيما أمكن أسلم » .

وبعد ذلك العرض لواقع الطلاب ولوجهة نظر أهل النظر يفصح الرامهرمزي عن
رأيه في تعالى والتنزل وعلاقة الرحلة بذلك فيقول : « وفي الاقتصار على التنزل في
الإسناد إبطال الرحلة وفضلها » (١) .

وبعد ذلك يجعل الرامهرمزي مبحثاً تحت عنوان « الراحلون الذين يجمعوا بين
الأقطار » (٢) . ويذكرهم في خمس طبقات ثم يذكر تسع روايات ودون تعليق منه تحت
عنوان : « من لا يرى الرحلة والتعالى في الإسناد إذا حصل له الحديث مسموعاً » (٣) .

وأما « الحاكم » في « معرفة علوم الحديث » فلم يرسم منهجاً معيناً ومبوباً ، اللهم
إلا إذا اعتبرنا الكتاب كله يطلب من الطالب أن يكون ذا معرفة بالأنواع التي ذكرها .

فإذا ما وصلنا إلى الجامع رأينا الخطيب قد جعل منهج الطالب في المباحث الآتية :
أ - ذكر ما يجب تقديم حفظه .

ب - الاستعانة بالله .

ج - المبادرة إلى السماع .

د - الاستمرار .

هـ - الرحلة وعلاقتها بالتعالى والتنزل .

و - تخير الشيوخ .

ز - أدب السماع .

ح - أدب السؤال .

ط - كيفية الحفظ .

ي - تدوين الحديث .

ك - تحسين الخط .

ل - كيف تكتب كتاباً ؟

م - المعارضة بالكتاب لتصحيحه .

(٢) المرجع السابق ص ٢٢٩ وما بعدها .

(١) المحدث الفاصل ص ٢١٦ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٣٤ وما بعدها .

ن - انتقاء الحديث وانتخابه .

س - الترغيب فى إعاره كتب السماع .

أ - فهو يبدأ مع الطالب منذ اللحظة الأولى فيرشده إلى ما يجب فعله عند أول الطلب فيقول تحت عنوان « ذكر ما يجب تقديم حفظه على الحديث » .
« ينبغي للطالب أن يبدأ بحفظ كتاب الله عز وجل إذ كان أجل العلوم وأولها بالسبق والتقديم » .

ثم يقول : « فإذا رزقه الله تعالى حفظ كتابه فليحذر أن يشتغل عنه بالحديث أو غيره من العلوم اشتغلاً يؤدي إلى نسيانه » . ويقول : « ثم الذى يتلو القرآن من العلوم أحاديثُ رسول الله ﷺ وسننه ، فيجب على الناس طلبها إذ كانت أسَّ الشريعة وقاعدتها » .

ولا ينسى وهو يرسم للطالب منهجه أن يشجعه على السير بهذا المنهج فيقول :
« وبحسب المرء أن يشتغل فى هذا الزمان بسماع السنن وطلب الحديث » .

وفى تعليق حسن على قول البخارى رحمه الله : أفضل المسلمين رجل أحيأ سنة من سنن الرسول ﷺ قد أميتت ، فاصبروا يا أصحاب السنن رحمكم الله فإنكم أقل الناس » يقول : « قول البخارى إن أصحاب السنن أقل الناس عنى به الحفاظ للحديث ، العالمين بطرقه المميزين لصحيحه من سقيميه ، وقد صدق رحمه الله فى قوله لأنك إذا اعتبرت لم تجد بلداً من بلدان الإسلام يخلو من فقيه أو متفقه يرجع أهل مصره إليه ، ويعولون فى فتاويهم عليه ، وتجد الأمصار الكثيرة خالية من صاحب حديث عارف به ، مجتهد فيه ، وما ذاك إلا لصعوبة علمه ، وعزته ، وقلة من ينجب فيه من سامعيه وكتبته ، وقد كان العلم فى وقت البخارى غصاً طرياً ، والارتسام به محبوباً شهياً ، والدواعى إليه أكبر ، والرغبة فيه أكثر ، وقال هذا القول الذى حكيناه عنه فكيف نقول فى هذا الزمان مع عدم الطالب ، وقلة الراغب ، وكان الشاعر وصف قلة المتخصصين من أهل زماننا فى قوله :

وقد كنا نعدهم قليلاً فقد صاروا أقل من القليل

وكأنه بهذا التعليق يحمس طلاب الحديث ليكونوا من هذا العدد القليل .

ب - الاستعانة بالله :

ثم يقول : « إذا عزم الله تعالى لامرئ على سماع الحديث ، وحضرته نية فى

الاشتغال به فينبغي أن يقدم المسألة لله أن يوفقه فيه ، ويعينه عليه . . . »

ج- المبادرة إلى السماع :

ويقول : « ثم يبادر إلى السماع » .

د- الاستمرار :

ويقول : « يحرص على ذلك من غير توقف ولا تأخير » .

هـ- الرحلة وعلاقتها بالتعالى والتنزل :

ويقول : « ويعمد إلى أسند شيوخ مصره ، وأقدمهم سماعاً فيديم الاختلاف إليه ، ويواصل العكوف عليه ، ومذاهب الناس تختلف فى ذلك فمنهم من يكتفى بسماع الحديث نازلاً مع وجود من يرويه عالياً ، ومنهم من لا يقتنع بذلك ولا يقتصر على النزول وهو يجد العلو . وأهل النظر أيضاً مختلفون فى ذلك فمنهم من يرى أن السماع النازل أفضل ؛ لأنه يجب على الراوى أن يجتهد فى معرفة جرح من يروى عنه وتعديل ، والاجتهاد فى أحوال رواة النازل أكثر فكان الثواب فيه أوفر ، ومنهم من يرى أن سماع العالى أفضل ، لأن المجتهد مخاطر ، وسقوط بعض الإسناد مسقط لبعض الاجتهاد ، وذلك أقرب إلى السلامة فكان أولى » .

والى هنا نجد أن الخطيب قد أفاد من الرامهرمزى فى هذا التقسيم حتى إننا نجد بعض العبارات بنصها غير أن الخطيب فيها أكثر وضوحاً فى تعبيراته ، ولم يسلك مسلك الرامهرمزى فى إيراد روايات تدل على ما يريد فقط ، بل صرح الخطيب برأيه فى هذا الخلاف فقال : « والذى نستحبه طلب العالى » ويعلل هذا الاستحباب بنفس العلة التى ذكرها الرامهرمزى إذ فى الاقتصار على النازل إبطال الرحلة وتركها « ثم قال : « فقد رحل خلق من أهل العلم قديماً وحديثاً إلى الأقطار البعيدة طلباً لعلو الإسناد ، ولعلنا نذكر شيئاً من أخبارهم فى هذا الكتاب بعد . إذا انتهينا إلى الموضوع المقتضى لذكر ذلك إن شاء الله .

وفى هذه العبارة الأخيرة دلالة على دقة تصنيفه وإيراده لكل أمر فى موضعه وبالفعل وجدنا الخطيب قد ذكر ما وعد به فى باب خاص ترجم له (باب الرحلة فى الحديث إلى البلاد النائية للقاء الحفاظ بها ، وتحصيل الأسانيد العالية) .

وعلى الرغم من أن الخطيب قد جعل للرحلة كتاباً مستقلاً^(١) فإنه ذكر باب الرحلة

(١) حققه وعلق د . نور الدين عتر ، وطبع ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

هنا لأنه عنصر أساس من عناصر منهج الطالب في التحصيل ، ولقد فصل فيه الخطيب تفصيلاً لم أجده في الكتب السابقة ولا في الكتب اللاحقة .

فهو يحدد المقصود في الرحلة ويجعله في أمرين فيقول : « المقصود في الرحلة في الحديث أمران ، أحدهما تحصيل علو الإسناد وقدم السماع ، والثاني لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم ، والاستفادة عنهم » .

ويبنى الخطيب على ذلك قاعدته في الارتحال فيقول : « فإذا كان الأمران موجودين في بلد الطالب ، ومعدومين في غيره فلا فائدة في الرحلة ، والاقتصار على ما في البلد أولى » .

وفي اختيار الخطيب هذا رد على من يعيب على المحدثين كثرة رحلتهم بلا جدوى ، فالارتحال عند الخطيب مرتبط بتحصيل الغرض المطلوب والذي ذكره .

ثم يقول الخطيب : « وأما إذا كان الأمران اللذان ذكرناهما موجودين في بلد الطالب وفي غيره إلا أن ما في كل واحد من البلدين يختص به ، مثل أن يكون الطالب عراقياً ، وفي بلده عالي أسانيد العراقيين ، وحفاظ رواياتها ، والعلماء باختلافها ، وليس ذلك في غيره ، وبالشام من علو أسانيد الشاميين ، ومن أهل المعرفة بأحاديثهم ما ليس عند غيرهم فالمستحب للطالب الرحلة لجمع الفائدتين من علو الإسنادين ، وعلم الطائفتين ، لكن بعد تحصيله حديث بلده ، وتمهره في المعرفة به » .

ويقول : « وإذا عزم الطالب على الرحلة فينبغي له ألا يترك في بلده من الرواة أحداً إلا ويكتب عنه ما تيسر من الأحاديث ، وإن قلت : فإنني سمعت بعض أصحابنا يقول : ضيع ورقة ولا تضيعن شيئاً » .

والمباحث التي يذكرها في الجامع تحت عنوان الرحلة ، إن كان قد عالجها في كتاب الرحلة رأيناه يحيل القارئ إلى كتاب الرحلة ولا يكرر ، فتحت مبحث (من رحل في حديث واحد) يقول : « وقد رحل في الحديث الواحد جماعة من السلف ذكرنا أسلافهم ، وأوردنا أخبارهم في كتاب الرحلة في الحديث فغنيانا عن إعادتها في هذا الكتاب » .

ولم ينس الخطيب أن طالب الحديث له علاقات اجتماعية بوالديه فلهما عليه حق الطاعة ، وقد لا يريان ارتحال ولدهما فماذا يفعل ؟ وله علاقة زوجية وتحتاج الرحلة إلى نفقة ، وإلى الرفيق ، فماذا رأى الخطيب في كل ذلك ؟

قال فى مبحث (استئذان الأبوين فى الرحلة) : والطلب المفروض على كل مسلم إنما هو طلب العلم الذى لا يسع جهله فتجوز الرحلة بغير إذن الأبوين إذا لم يكن ببلد الطالب من يعرفه واجبات الأحكام وشرائع الإسلام ، فأما إذا كان قد عرف علم المفترض فيكره له الرحلة إلا بإذن أبويه ، فالمخالفة إذن لا تكون إلا بشرطين :

الأول : أن يكون العلم المطلوب مفترضا .

الثانى : أن لا يكون ميسرا فى بلد الطالب .

ولكن على الرغم من قوله بالمخالفة فى وجود هذين الشرطين فإنه يرى أن يتم ذلك بالرفق والمداراة تطبيقاً لهما فيقول : « وإذا منع الطالب أبواه عن تعلم العلم المفترض فيجب عليه مداراتهما ، والرفق بهما حتى تطيب له أنفسهما ويسهل من أمره ما يشق عليهما » .

ثم يزيد ذلك وضوحاً بذكر مبحث بعنوان (ذكر شىء من وجوب طاعة الأبوين وبرهما ، وترك الرحلة مع كراهتهما ذلك وسخطهما) ثم يذكر مبحثاً فى (من منعه عن الرحلة القيام بحقوق الزوجة ، ثم (من منعه عن الرحلة تعذراً للفقه) .

ويقدم الخطيب للطالب آداباً تراعى إذا قرر الرحلة فيدعوه إلى التماس الرفيق قبل الرحلة فيقول : « ينبغى للطالب أن يتخير لمرافقته من يشاكله فى مذهبه ، ويوافقه على غرضه ومطلبه » .

كما يعلمه آداب الاستخارة فى السفر . بل ويرشده إلى اليوم الذى يختار فيه الخروج ، والساعة التى يسير فيها فيقول : « ويستحب البكور فى يوم المسير » ، كما يعلمه أدب التوديع الإخوان فيقول : « ينبغى للطالب ألا يخرج إلا بعد توديعه إخوانه ووصاته إياهم بالدعاء له . كما يعلمه ماذا يقول عند التوديع إذا استوى على بغيره وانبعث فى مسيره ، وما يجب استعماله فى المرافقة من حسن المعاشرة وجميل الموافقة . فإذا ما وصل الخطيب مع الطالب إلى البلد المقصود رأينا حرص الخطيب الشديد على وقت الطالب حرصاً يثير الدهشة فيقول : « ينبغى للطالب إذا نزل بالبلد الذى إليه رحل أن يقدم لقاء من به من المشايخ ويتعجل السماع منهم » فإذا سألناه عن سبب ذلك كانت الدهشة حيث يقول : « خوف اعتراض الحوادث » فهو يخشى أن يموت شيخ أو أن يقع به أمر قبل أن يتحمل عنه الطالب فى رحلته .

ثم يتابع الخطيب وصاياه للطالب فيقول : « وليسمع من كل شيخ ما ليس عند غيره

وما اشترك المشايخ فيه فليقتصر على سماعه من أحدهم » ثم قال : « وليعلم الطالب أن شهوة السماع لا تنتهى ، والنهمة من الطلب لا تنقضى ، والعلم كالبحار المتعذر كيلها ، والمعادن التى لا ينقطع نبشها » وتلك تقارير خبير مجرب ، يتبعها الخطيب بوصية أستاذ مشفق على وقت وجهه تلاميذه فيقول : « فلا ينبغي له أن يشتغل فى الغربة إلا بما يستحق لأجله الرحلة » .

ولا يترك الخطيب الطالب حتى يشجعه (بعد بلوغ غرضه) على العودة إلى وطنه فيقول تحت مبحث (عود الطالب إلى وطنه واختيار إقامته على ظعنه) :

« إذا بلغ الطالب غرضه ، وحاز فى الرحلة ما قصد له من سماع علو الأسانيد وتحصيل فوائد الشيوخ فينبغى له الرجوع إلى وطنه والاشتغال بالنظر فيما جمعه » . وقال فى تعليق على حديث « السفر قطعة من العذاب » : « صدق رسول الله ﷺ فى وصفه السفر ، وما زال صادقاً مصدوقاً ، فإن المسافر يقاسى من الأهوال ومشقة الحل والترحال ، ومعاناة النصب وشدة التعب ، والسير مع الخوف فى الليل البهيم ما يستحق وصفه بأنه العذاب الأليم ، ووجود ذلك فى حق صاحب الحديث أكثر ، وحظه مما ذكرناه أجزل من حظ غيره وأوفر » ، ثم قال : « فعود الطالب إلى مستقره أحمد ، واشتغاله بالنظر فيما حصله أجدى للنفع عليه وأعود » .

و- تخير الشيوخ :

ويجعل الخطيب ذلك فى (باب القول فى تخير الشيوخ إذا تباينت أوصافهم) ، كما يجعل أساس التخيير كما يأتى :

١ - علو الإسناد .

٢ - الشهرة بطلب الحديث والإتقان له والمعرفة به .

٣ - النسب .

ويجعل هذه الأسس بعد :

١ - استقامة الطريق .

٢ - ثبوت العدالة .

٣ - السلامة من البدعة .

فقال الخطيب : « درجات الرواة لا تتساوى فى العلم فيقدم السماع ممن علا إسناده

على ما ذكرنا ، فإن تكافأت أسانيد جماعة من الشيوخ فى العلو ، وأراد الطالب أن يقتصر على السماع من بعضهم فينبغى أن يتخير المشهور منهم بطلب الحديث ، المشار إليه بالإتقان له ، والمعرفة به ويقول : وإذا تساوا فى الإسناد والمعرفة فمن كان من الأشراف وذوى الأنساب فهو أولى بأن يسمع منه ، ثم يقول : هذا كله بعد استقامة الطريق وثبوت العدالة والسلامة من البدعة فأما من لم يكن على هذه الصفة فيجب العدول عنه واجتناب السماع منه .

ويستمر الخطيب فى رسم طريق الاختيار للطالب بعد أن ذكر له من يسمع منهم فيذكر له بعد ذلك (من يجتنب السماع منه) ويضع لذلك أساساً اتفق أهل العلم عليه وهو : « ثبوت الفسق ، فمن ثبت فسقه لم يجز السماع منه ، وثبوت الفسق يكون بأمور كثيرة يختص بالحديث منها :

١ - وضع متون الأحاديث على رسول الله ﷺ .

٢ - وضع أسانيد المتون .

٣ - ادعاء السماع ممن لم يلقه » (١) .

فيقول الخطيب : « اتفق أهل العلم على أن السماع ممن ثبت فسقه لا يجوز ، وثبت الفسق بأمور كثيرة لا تختص بالحديث ، فأما ما يختص بالحديث منها فمثل أن يضع متون الأحاديث على رسول الله ﷺ ، أو أسانيد المتون ، ويقال : إن الأصل فى التفتيش عن حال الرواة كان لهذا السبب ، ومنها أن يدعى السماع ممن لم يلقه ، ولهذه العلة قيد الناس مواليد الرواة وتاريخ موتهم فوجدت روايات لقوم عن شيوخ قصرت أسنانهم عن إدراكهم » . وقال : « وضبط أصحاب الحديث صفات العلماء وهيئاتهم وأحوالهم أيضاً لهذه العلة ، وقد افتضح غير واحد من الرواة فى مثل ذلك » ، ولذلك جعل الخطيب للطالب مباحث فى : (امتحان الراوى بالسؤال عن وقت سماعه) ، (امتحان الراوى بالسؤال عن صفة من روى عنه) ، و(امتحان الراوى بالسؤال عن الموضوع الذى سمع فيه) ، و(من بان كذبه بحكايته عن شيخه خلاف المحفوظ عنه) .

كما يذكر الخطيب ترك السماع من أهل الأهواء والبدع فيقول : « وإذا كان الراوى من أهل الأهواء والمذاهب التى تخالف الحق لم يسمع منه ، وإن عرف بالطلب والحفظ » . كما يرى (ترك السماع ممن لا يعرف أحكام الرواية ، وإن كان مشهوراً بالصلاح

(١) وهذا يعد نوعاً من التدليس فى اصطلاح المحدثين .

والعبادة) .

وأما الضعفاء ، فيرى الخطيب كراهة السماع منهم ، والضعف يكون بما يأتي :

١ - التساهل فى الرواية .

٢ - أن يكون الراوى معروفاً بالغفلة .

فيقول الخطيب : « إذا كان الراوى صحيح السماع غير أنه متساهل فى الرواية ، ومعروف بالغفلة ، فالسماع منه جائز غير أنه مكروه ، ويضعف حاله بما ذكرنا » .

وتبقى الحالة الأخيرة والتي ينه الخطيب الطالب إليها وهى : إن لم يكن للراوى كتاب بما سمعه فحدث من حفظه فهل يحتج بحديثه دون شرط ؟ يقول الخطيب : « وإذا سلم الراوى من وضع الحديث ، وادعاء السماع ممن لم يلقه ، وجانب الأفعال التى تسقط بها العدالة غير أنه لم يكن له كتاب بما سمعه فحدث من حفظه لم يصح الاحتجاج بحديثه حتى يشهد له أهل العلم بالآثر والعارفون به أنه ممن طلب الحديث ، وعاناه ، وضبطه وحفظه ، ويعتبر إتقانه وضبطه بقلب الأحاديث عليه » .

ولذلك يخصص الخطيب مبحثاً - بعد ذلك - فى (امتحان الراوى بقلب الأحاديث وإدخالها عليه) .

ز - أدب السماع :

فإذا ما تم اختيار الشيوخ بالطريقة التى رسمها الخطيب فكيف يجلس للسماع ؟ وللوقوف على هذا جعل الخطيب فى منهج الطالب باباً ترجم له « بأدب السماع » وجعله مكوناً من العناصر الآتية :

١ - الصمت والإصغاء عند الرواية .

٢ - خفض الصوت عند الحديث مع الشيخ .

٣ - إن احتاج إلى رفع صوت الشيخ كبير المجلس فليكن بلطف .

٤ - عدم التكرار لما فهم .

٥ - يجلس مجلس الصبى من المعلم .

٦ - الإقبال بالوجه على المحدث .

٧ - لا يتكلم مع غيره فى المجلس .

٨ - لا يحكى عن غير الشيخ خلاف روايته .

٩ - عدم الاعتراض بالرأى عند الحديث .

وقال الخطيب فى ذلك :

(أول ما يلزم الطالب عند السماع : أن يصمت ويصغى إلى استماع ما يرويه المحدث) .

وقال : « وإن عرض للطالب أمر احتاج أن يذكره فى مجلس الحديث وجب عليه أن يخفض صوته لئلا يفسد السماع عليه أو على غيره » .

وقال : « وإن لم يبلغه صوت الراوى لبعده عنه سأل أن يرفع صوته سؤالاً لطيفاً لا سمجاً ولا عنيفاً » .

وقال : « وليتق إعادة الاستفهام لما قد فهمه ، وسؤال التكرار لما قد سمعه وعلمه ، لأن ذلك يؤدى إلى إضجار الشيوخ » .

وقال : « وينبغى أن يكون مقعد الطالب من المحدث بمنزلة مقعد الصبى من المعلم » .

وقال : « ويجب أن يقبل على المحدث بوجهه ، ولا يلتفت عنه ، ولا يسأل أحداً فى مجلسه ، ولا يحكى عن غيره خلاف روايته » .

وقال : « وليحذر أن يعترض على حديث رسول الله ﷺ عند سماعه من المحدث برأيه ، فإن ذلك محذور عليه » .

ثم قال : « وكذلك ألا يعترض عليه بعموم القرآن لجواز أن يكون ذلك الحديث مما خص به كتاب الله عز وجل » .

وقال أيضاً : « وإذا روى المحدث خبراً قد تقدمت معرفته فينبغى له ألا يداخله فى روايته ليريه أنه يعرف ذلك الحديث ، فإن من فعل مثل هذا كان منسوباً إلى سوء الأدب » .

ح - أدب السؤال :

ولما كان السؤال مفتاح العلم وجدنا الخطيب قد عنى به وفصل للطالب الكلام فيه تفصيلاً يحسن به الأخذ عن شيوخه ، فيصوغه فى (باب أدب السؤال للمحدث) مذاهب المحدثين وكيف يسألهم فيقول : « مذاهب المحدثين فى الرواية يختلف فمنهم من يتدنى بها احتساباً من غير أن يسأل » .

« ومن المحدثين من لا يروى شيئاً إلا بعد أن يسأل » .

« ومنهم من يمتنع وإن سُئل » ويقول : « وكان بعض السلف يمتنع من التحديث إذا كان السامع ليس من أهل العلم » « وكان غير واحد من المتقدمين يقتصر على رواية الشيء اليسير ولا يتوسع في التحديث » .

فهذه هي طرق المحدثين في العطاء ، وواضح من ذلك أن وظيفة السؤال مع هؤلاء الشيوخ بهذه الطرق هي استخراج ما عندهم من روايات ، فيقول الخطيب شارحاً طريقة السؤال : « فإذا كان المحدث ممن يمتنع بالرواية ، ويتعسر في التحديث فينبغي للطالب أن يلاطفه في المسألة ، ويفرق به ، ويخاطبه بالتودد ، والتفدية ويديم الدعاء له ، فإن ذلك سبيل إلى بلوغ أغراضه منه » .

أما إذا كان وظيفة السؤال هي الاستفسار عن شيء عارض فإن الخطيب يوجه الطالب في تلك الحالة بقوله : « ومن الأدب إذا روى المحدث حديثاً فعرض للطالب في خلاله شيء أراد السؤال عنه ألا يسأل عنه في تلك الحال ، بل يصبر حتى ينهى الراوى حديثه ثم يسأل عما عرض له » (١) .

(١) وهذا الرأي من الخطيب موافق للمنهج النبوي الكريم في التعليم فمن صحيح الإمام البخاري (وفي باب العلم) نقرأ أول حديث في الباب يرويه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « بينما النبي ﷺ في مجلس يحدث القوم جاءه أعرابي فقال : متى الساعة ؟ فمضى رسول الله ﷺ يحدث ، فقال بعض القوم : سمع ما قال فكره ما قال :

وقال بعضهم : بل لم يسمع ، حتى إذا قضى حديثه قال : أين أراه السائل عن الساعة ؟ قال : ها أنا يا رسول الله . قال : فإذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة . قال : كيف إضاعتها ؟ قال : إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة (البخاري مع فتح الباري ج ١ / ١٥٠) . وأول ما نستنتجه من هذا الحديث :

أ - أن النبي ﷺ كان يعقد مجالس للعلم يحدث فيها ويعلم .
ب - كان منهج النبي ﷺ تبليغ المعنى إلى السامعين بأفضل الطرق الموصلة إلى ذلك . اتضح هذا في كونه ﷺ لم يقطع على أصحابه عمل التحصيل أو التلقی المنظم ، بل مضى في حديثه حتى قضا .
ج - يبدو أن السؤال كان يشغل ذهن الأعرابي فبمجرد أن حضر سأل .

د - التردد الذي حدث من جانب القوم في أن الرسول ﷺ سمع ما قال فكره ما قال ، أو أنه لم يسمع ، يدل على أنه ربما كان الحديث الذي يحدث به النبي ﷺ فيه ذكر للساعة ؛ لأنهم ينكرون على الرجل سؤاله ، إذ لو كان السؤال فجائياً لأحدث رد فعل لدى المستمعين . (الذين يتابعون حديثاً بعينه) ولكن لم يحدث ذلك .

هـ - الظن الأول : (وهو أنه سمع ما قال فكره ما قال) يدل على إدراك الصحابة أن السؤال عن الساعة ربما يثير كراهية النبي ﷺ له . إذ علمها عند الله ، وحين سأل جبريل النبي ﷺ عن الساعة قال : « ما المسؤول عنها بأعلم من السائل » وهذا يدل على أن المعلومات السابقة تخالط القلوب وتحتفظ بها العقول (وذلك إذا كان حديث جبريل سابقاً) الظن الثاني : (أنه ﷺ لم يسمع) وفي هذا دلالة على أن الجمع كان كبيراً للدرجة التي يتحدث فيها رجل قادم فلا يسمعه النبي ﷺ .

و - يرجح الظن الأول : (مع عدم الكراهة من النبي ﷺ) أن الرسول عليه الصلاة والسلام قال - بعد =

كما يوصى الخطيب الطالب باختيار الوقت المناسب لاستجابة الشيخ والمكان المناسب للسؤال فيقول : « وليجتنب سؤال المحدث إذا كان قلبه مشغولاً » ، « ولا ينبغي أن يسأله التحديث وهو قائم ، ولا وهو يمشى لأن لكل مقام مقالاً ، وللحديث مواضع مخصوصة دون الطرقات والأماكن الدنية » .

ولكى يكون الطالب دقيقاً ، حريصاً على وقته ووقت شيخه يطلب منه الخطيب تعيين الحديث المسئول عنه ، ويجعل ذلك فى مبحث (كيفية السؤال وتعيين الحديث المسئول عنه) فيقول : « يجب أن يذكر السائل للمحدث طرف الحديث الذى يريد أن يحدثه به ، فإن كان للحديث طرق متسعة نصّ السائل على أحسنها ، وعين ما يستفيد سماعه منها » .

وينبه الخطيب الطالب إلى (كراهة إملال الشيوخ) فيقول : « إذا أجاب المحدث الطالب إلى مسألته ، وحديثه فيجب أن يأخذ منه العفو ولا يضجره » ثم يشير إلى ضرر الإضجار فيقول فى مبحث : (من أضجره أصحاب الحديث فأطلق لسانه بدمهم) : « والإضجار يُغيّر الأفهام ويفسد الأخلاق ، ويحيل الطباع » .

ويحكى من إضراره أيضاً أنه كان جماعة من السلف يحتسبون فى بذل الحديث :

= أن قضى حديثه : « أين أراه السائل عن الساعة ؟ » ويدل ذلك على أن النبى ﷺ سمع السؤال حين سأل السائل ، ولكنه أرجأ الإجابة (ليس عن كرهه) ؛ لأن الإجابة النبوية ليس فيها ما يدل على هذا الكره ، ولكن الإرجاء ، كما هو ظاهر كان لغاية تعليمية ليكون التوصيل على أحسن حالة ، وليتم المعنى مترابطاً دون فصل أو قطع .

ز - يؤكد سؤال النبى ﷺ : « أين أراه السائل » ؟ ما سبق ذكره من كثرة الجمع الذين يتلقون عن النبى ﷺ فهذه طريقة جماعية فى التلقى .

ح - سؤال السائل عن زمن الساعة يجعل من الطبيعى ألا يجيب الرسول ﷺ عن ذلك . لأن القرآن الكريم قد فصل فى الأمر بقول الله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾ (٤٢) فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا (٤٣) إِلَى رَبِّكَ مُنتَهَاهَا ﴿ وقد اتضح ذلك فى إجابة الرسول ﷺ لجبريل ، وكان الجواب متضمناً لعلامة من علاماتها (إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة ، فإضاعة الأمانة هى المندرة بقيام الساعة ، ويسترسل السائل كيف إضاعتها ؟) والسؤال هنا عن الأمانة كيف تضيع ؟ والواقع أنه مادامت الأمانة معروفة لدى السائل فإن إضاعتها لا تحتاج إلى إجابة فإذا فقدت الأمانة - فقد ضاعت - من هنا نجد أن النبى ﷺ وكأنه يشبع حاجة السائل فى غير كره ، ويتم لهم مسألتهم الأولى ، ولا يتابعه فى استطراده الذى ينأى به عن مقصود نفسه فيذكر له علامة أخرى من علامات الساعة بقوله : « فإذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة » . ومن هنا ندرك أن السؤال ضرورى للفهم ، ولا بد للمحدث أن يفسح صدره لأسئلة السائلين ، ويضعها فى موضعها من الموضوع ، ويجيب عليها فى الوقت المناسب وبالإجابة المناسبة ، وجدير بالسائل أن يختار الوقت المناسب للسؤال ، وأن يترك المحدث حتى ينهى حديثه ثم يسأل عما يريد .

«ويتألفون الناس عليه ، ثم جاء عنهم كراهة الرواية عندما رأوا من قلة رغبة الطلبة ، وإبرامهم فى المسألة ، وأطراحهم حكم الأدب » ، ثم يجعل مبحثاً فى (الفرق بالمحدث واحتماله عند الغضب) .

ويجعل آخر مبحث فى هذا الباب (ما ينبغى أن يسأل الراوى عنه من أحاديث) فيقول : « غير واحد من المحدثين يعتمد لنكده رواية نازل حديثه ، وعن الضعفاء من شيوخه » ، ويبين الخطيب هذا القول فى تعليق له على قول « يزيد » عندما قال له رجل : (يا أبا خالد إننا نأتيك من مواضع بعيدة فحدثنا عن غير شريك ، فقال يزيد : سمعت هذا الحديث من شريك منذ ستين سنة) فيقول الخطيب : وإن كان يزيد قد أخبر عن تقدم سماعه هذا الحديث ، فإن شريكاً ليس من قدماء شيوخه ولا أثباتهم ، لأن يزيد يروى عن جماعة من التابعين مثل : إسماعيل بن أبى خالد ، ويحيى بن سعيد الأنصارى ، وسليمان التيمى ، وعاصم الأحوال ، وحמיד الطويل ، ويروى - أيضاً - عن عبد الله بن عون ، وسعيد الجريرى ، وعبد الملك بن أبى سليمان ، ومحمد بن مطرف ، وأبى غسان ، وسفيان الثورى ، وشعبة بن الحجاج ، وكل واحد من هؤلاء أثبت من شريك ، وأقدم موتاً وأعلى إسناداً .

وقال : « فينبغى للطالب أن يسأل الراوى عن عيون أحاديثه التى يثبت أسانيدھا ، وتقدم سماعه لها » .

وقال : « وإذا لم يكن الطالب ممن يعرف الأحاديث التى يسأل عنها استعان بمن حضر المجلس من أهل الحفظ والمعرفة ، وطلب إليه أن يسأل له الشيخ عن ذلك » .

« فإن لم يحضر الشيخ أحد من أهل المعرفة فينبغى للطالب أن يقدم الاستخبار عن ذلك بعض حفاظ الحديث قبل حضوره المجلس ، ويعلق أطراف الأحاديث حتى يسأل الراوى عنها » .

وحتى لا يجد الطالب بأساً فى كتابة الأطراف (لتيسير السؤال) يذكر قول إبراهيم : (لا بأس بكتابة الأطراف) ، ثم يعلق عليه فيقول : « إنما قال هذا لأن جماعة من السلف كانوا يكرهون كتابة العلم فى الصحف ، ويأمرون بحفظه عن العلماء فرخص إبراهيم فى كتابة الأطراف للسؤال عن الأحاديث ، ولم يرخص فى كتابة غير ذلك » .

« وقد روى عن رسول الله ﷺ وعن جماعة من الصحابة والتابعين إباحة كتابة العلم وتدوينه » .

ولا يستطرد بعد ذلك فى أم الكتابة ولكن يحيل إلى ما ذكر فى كتاب له اختص بذلك فيقول : « ولنا فى تقييد العلم بالخط ، وما جاء فيه من الإباحة والحظر ، وبيان وجهيهما كتاب مفرد غنيا بما ضمناه عن إعادته فى هذا الكتاب » .

ويمهد الخطيب فى آخر هذا المبحث للمبحث الذى يليه فيشير إلى استخدام الألواح لحفظ ما يكتب فيها ثم يحى ما كتب ، وأما الكتابة فى الصحف فلتخليد العلم وبقائه ، فيقول : « وكان فى المتقدمين من يكتب الحديث فى الألواح دون الصحف » .

وإنما كانوا يكتبون فى الألواح لكى يحفظوا المكتوب ثم يحوا الكتابة ، فمن أراد رسم المسموع للتأييد ومال فى كتابته إلى البقاء والتخليد فكونه فى الصحف أولى ، وتضمنيه الكرايس أحفظ له وأبقى .

ط - كيفية الحفظ :

فإذا ما بين الخطيب للطالب كيف يسمع ، وكيف يسأل ليحصل ، ويفهم ، بين له بعد ذلك (كيفية الحفظ عن المحدث) ، والحفظ - كما أشار الخطيب من قبل له طريقتان : طريق الذاكرة ، وطريق الكتابة ، وقد فصل الخطيب للطالب منهجه فى الطريقتين :

فالطريق الأول يحتاج كما يرى الخطيب - إلى أخذ الطالب بما يقوى عليه وما يستطيع حفظه ذاتياً ، فإن تعمس ذلك فلا بأس من تقديم من عرف بالحفظ ليحفظ للآخرين . فيقول الخطيب : « ولا يأخذ الطالب نفسه بما لا يطيقه بل يقتصر على اليسير الذى يضبطه ، ويحكم حفظه ويتقنه » . ويقول : « وإذا كان فى حفظ بعض الطلبة إبطاء قدموا من عرفوه بسرعة الحفظ وجودته حتى يحفظ لهم عن الراوى ، ثم يعيد ذلك عليهم حتى يتقنوا حفظه عنه » .

وقال : « إن كتبه بعض الطلبة وذاكر به الباقيين حتى يحفظوه جميعاً لم يكن به بأس » . ثم يذكر الخطيب للطالب ما يساعده على الحفظ واستمراره وذلك بالإعادة والمذاكرة فيقول : « وإن كان الحديث طويلاً بحيث لا يمكن حفظه فى مجلس واحد حفظ نصفه ثم عاد فى مجلس آخر فحفظ بقيته » .

وقال : « ويستحب لمن حفظ عن شيخ حديثاً أن يعرضه عليه ليصححه له ، ويرده عن خطأ أن كان سبق إلى حفظه إياه » .

وقال فى مبحث (مذاكرة الطلبة بالحديث بعد حفظه ليثبت) : « وإذا لم يجد الطالب من يذاكره أدام ذكر الحديث مع نفسه وكرره على قلبه » وقال « وإذا روى

المحدث حديثًا طويلًا فلم يقيم الطالب بحفظه ، وسأل المحدث أن يمليه عليه ، أو يعيره كتابه لينقله منه ، ويحفظه بعد من نسخه فلا بأس بذلك » .

والخطيب لا يكتفى بهذا في (مسألة الحفظ) بل يعقد بابًا آخر في (حفظ الحديث ونفاذ البصيرة فيه ، وإنعام النظر في أصنافه وضروب معانيه) . وجعل هذا الباب عقب (باب الرحلة في الحديث إلى البلاد النائية للقاء الحفاظ بها وتحصيل الأسانيد العالية) وهو ترتيب طيب فبعد الارتحال والتحصيل يأتي دور الحفظ والنظر غير أنني رأيت أن أجمع ما قاله الخطيب في البابين في مكان واحد وبترتيب أراه - أيضًا - في موضعه فبعد السماع والفهم تأتي مرحلة الحفظ فيقول الخطيب - على ترتيبه الذي أشرت إليه : « إذا استقرت بالطالب داره ، وانقضت من السفر والاغتراب أوطاره فليأخذ نفسه بالنظر فيما كتب ، والتدبر لعلم ما طلب » .

ثم يجعل مبحثًا في (الحث على حفظ الحديث ، و (من وصف نفسه بالحفظ) ، وبعد ذلك يعقد الخطيب فصلاً (في أن المعرفة بالحديث ليست تلقينًا ، وإنما هو علم يحدثه الله في القلب) فقال : « أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف ونقد الدنانير والدرهم ، فإنه لا تعرف جودة الدنانير والدرهم بلون ولا مس ولا طراوة ولا دنس ولا نقش ، ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر ، ولا إلى ضيق أو سعة ، وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة فيعرف البهرج والزائف والخالص والمغشوش ، وكذلك تميز الحديث ، فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به » . والعلاقة بين ما ذكره الخطيب في هذا الفصل والباب الذي جعله في حفظ الحديث علاقة قوية فإن الحفظ وطول النظر في الحديث يجعل الطالب أهلاً لهذا العلم الذي يخلقه الله تعالى في القلوب ، ويقول الخطيب : « فمن الأحاديث ما تخفى علته فلا يوقف عليها إلا بعد النظر الشديد ، ومضى الزمان البعيد » .

وقال : « ومنها ما قد كفى رواية مؤنته ، وأبان في أول حاله علته » ثم يذكر الخطيب في مبحث آخر (ذكر الأسباب التي يستعان بها على حفظ الحديث) .

ونجملها فيما يأتي :

- ١ - أن يكون القصد بالحفظ ابتغاء وجه الله تعالى .
- ٢ - أن يكون القصد بالحفظ النصيحة للمسلمين في الإيضاح والتبيين .
- ٣ - اجتناب المحرمات .
- ٤ - اتباع أوامر الحديث .

- ٥ - تطيب الكسب .
- ٦ - إصلاح الغذاء . (مآكل يستحب تناولها ومآكل تجتنب للحفظ) .
- ٧ - الإقلال من الطعام .
- ٨ - الدعاء .
- ٩ - مطالعة الحديث فى الليل .
- ١٠ - قلة الغم .
- ١١ - الجهر بالقراءة قدر ما يسمع .
- ١٢ - تكرير المحفوظ .
- ١٣ - مذاكرة الحديث مع عامة الناس .
- ١٤ - المذاكرة مع الأتباع والأصحاب .
- ١٥ - المذاكرة مع الأقران والأتراب .
- ١٦ - المذاكرة مع الشيوخ وذوى الأسنان .

وهذه العناصر - كما نرى - تبين اهتمام الخطيب بالطالب ومن جميع جوانبه الانفعالية، والعقلية، والاجتماعية، والصحية، وبهذه العناصر يصل الطالب إلى التوازن الداخلى والاعتدال الخارجى والتوازن الانفعالى والاعتدال السلوكى وكل ذلك يؤدى إلى الحالة الملائمة للحفظ . والخطيب فى ذكره لهذه العناصر يكتفى أحياناً بالترجمة ويفصل فى كثير من العناصر فيقول : « ينبغى أن يكون قصد الطالب بالحفظ ابتغاء وجه الله تعالى والنصيحة للمسلمين فى الإيضاح والتبيين » وقال « وليجتنب ارتكاب المحرمات ، وموافقة الأمور المحظورات » وقال : « ويأخذ نفسه باتباع أوامر الحديث ، والعمل به » ، وقال « ويطيب كسبه ، ويصلح غذاءه ، ويقل طعمه » ، ثم يجعل مبحثاً فى (دعاء لحفظ القرآن والحديث ، وأصناف العلوم) ، ثم (المآكل المستحب تناولها والمأمور باجتنابها للحفظ) ، ثم (ما ينبغى للطالب أن يوظفه على نفسه من مطالعة الحديث فى الليل ، وإدامة درسه) فقال : « إنما اختاروا المطالعة بالليل لخلو القلب ، فإن خلوه يسرع إلى الحفظ » وقال (فى تعليق على قول حماد بن زيد عن أعون الأشياء على الحفظ فقال : قلة الغم) : « وليس يكون قلة الغم إلا مع خلو السر وفراغ القلب والليل أقرب الأوقات من ذلك » .

وقال : « وينبغي لمن طالع فى كتابه أن يجهر بقراءته قدر ما يسمعه » . ثم جعل مبحثاً فى (تكرير المحفوظ على القلب) ثم (مذاكرة الحديث مع عامة) الناس ثم (المذاكرة مع الأتباع والأصحاب) ، ثم (المذاكرة مع الأقران والأتراب) ، ثم (المذاكرة مع الشيوخ وذوى الأسنان) .

ى - تدوين الحديث :

والطريق الثانى للحفظ هو التدوين ، ولذلك يعقد الخطيب له باباً بعنوان (تدوين الحديث فى الكتب ، وما يتعلق بذلك من أنواع الأدب) ولم يتناول الخطيب فى هذا الباب حكم كتابة الحديث (حظراً وإباحة) فقد ذكرنا أنه أحال القارئ فى ذلك إلى كتابه « تقييد العلم » ولكنه يتناول فى هذا الباب آلات التدوين ، ويقدم للطالب نصيحته فى استخدامها للتدوين على الصورة الصحية فيقول: « ينبغي أن يكتب الحديث بالسواد، ثم بالحبر خاصة دون المداد (١) ، لأن - السواد أصبغ الألوان والحبر أبقاها على مر الدهور والأزمان ، وهو آلة روى العلم ، وعدة أهل المعرفة والفهم » .

فهو يريد الجمع بين اللون البراق والثبات والتخليد ، ثم يجعل مبحثاً فى (آلات النسخ) ويذكر منها (المحبرة) ، (القلم) ويصف القلم بصفات فيقول :

« ينبغي ألا يكون قلم صاحب الحديث أصمَّ صلباً فإن هذه الصفة تمنع سرعة الجرى ، ولا يكون رخواً فيسرع إليه الحفا ، ويتخذ أملس العود مزال العقود ، وتوسع فتحته ، وتطال جلفته (٢) ، وتحرف قطته (٣) ويذكر من الآلات (السكين) فيقول : « ينبغي ألا يستعمل سكين الأقلام إلا فى بريها ، وتكون رقيقة الشفرة ماضية الحد ، صافية الحديد » .

(١) « المداد يذكر ويؤنث فيقال هو: المداد، وهى المداد، ويقال له نقس بكسر النون، فأما النقس بفتح النون فمصدر نقست الدواة إذا جعلت فيها نقساً، وقد حكى ابن قتيبة فى كتاب «آلات الكتاب» أنه يقال للمداد نقس ونقس بالكسر والفتح: قال: «والكسر أفصح وأعرب، ويقال: مددت الدواة أمدداً مدداً إذا جعلت فيها مدداً» انظر: الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسى ص ٨٤، والحبر من المداد مكسور لا غير، فأما العالم فيقال له حبر وحبر، ولعله سمي بذلك لأنه يحسن الكتاب من قولهم: حبرت الشيء إذا أحسنه ، فإذا قيل مداد حبر فكأنه قيل مداد زينة وجمال . انظر : الاقتضاب ص ٨٤ ، ٨٥ .

(٢) فى الاقتضاب ص ٨٦ يتحدث عن القلم « ... ويقال : لغشائه عليه الغلاف واللحاء والقشر فإذا نزعته عنه قلت : قشرته وقشده وقشيته مشدد ولتحته ولفأته وكشأته ولحوته ولحيته وسحبته وسحوته وجلفته وجلهته ووسفته هذان مشددان .

(٣) إذا قطع طرف القلم بعد البرى وهبى للكتابة قيل : قططته أقطه وقضمته أقضمه قضمًا ، والمقط ما يقط عليه والمقط بفتح الميم الموضع الذى يقط من رأسه . انظر : الاقتضاب ص ٨٦ .

كما يذكر الخبر والكاغد (١) ويقول : « يستحب أن يكون الخبر براقًا جاريًا ، والقرطاس نقيًا صافيًا » .

ك - تحسين الخط :

وبعد أن ذكر للطلاب في هذا الباب آلات التدوين ، يعقد له بابًا آخر في (تحسين الخط وتجويده) فيرى (استحباب الخط الغليظ وكراهة الدقيق منه) فيقول : « لا ينبغي أن يكتب الطالب خطأ دقيقًا إلا في حال العذر مثل أن يكون فقيرًا لا يجد من الكاغد سعة أو يكون مسافرًا فيُدقِّق خطه لخفف حمل كتابه ، وأكثر الراحلين يجتمع في حاله الصفتان اللتان يقوم بهما له العذر في تدقيق الخط » .

فهو يطرح ما ينبغي ولكن لا ينسى الواقع وكأنه في هذا التقرير باحث ميداني دقيق يعرف الواقع عن الممارسة والقرب ، ويطرح ما ينبغي ، ويطرح - أيضًا - ما يتلائم وهذا الواقع .

ويقول : « وكذلك المسافرون يكتبون (نا) بدل (حدثنا) اختصارًا في الكتابة لكثرة تكررها ، وصار ذلك عادة لعامة الطلبة ، وقد كان في السلف من يفعل نحوًا من هذا » .

ثم يذكر (اختيار التحقيق دون المشق والتعليق) (٢) .

ل - كيف يكتب كتابًا :

وبعد ذلك يقدم مبحثًا في (أول ما يُبتدأ به في الكتابة) فيقول : « ينبغي أن يُبتدأ بيسم الله الرحمن الرحيم في كل كتاب من كتب العلم ، فإن كان الكتاب ديوان شعر فقد اختلف فيه » .

وبعد أن يشير إلى هذا الاختلاف بذكر اختياره وما يستحبه فيقول : « ومن ذهب إلى رسم التسمية في أول كتاب الشعر سعيد بن جبير ، وتابعه على ذلك أكثر المتأخرين ، وهو الذي نختاره ونستحبه » .

(١) إن كان الذى يكتب فيه من جلود فهو رق وقرطاس بكسر القاف وقرطاس بضمها ، ويقال للقرطاس من الرق كاغد بالدال غير معجمة ، وقد حكى بالدال معجمة . انظر : الاقتضاب ص ٩٢ ، ٩٣ .

(٢) المشق خط فيه خفة وكان أهل الأنبار يكتبونه ، والعرب تقول : مشقه الرمح إذا طعنه طعنًا خفيفًا متتابعًا . انظر : الاقتضاب ص ٨٤ فيكون المقصود بالمشق - إذن - سرعة الكتابة التى تجعل الخط رديئًا ، والتعليق : هو خلط الحروف التى ينبغى تفريقها وهذا أيضًا يأتى نتيجة السرعة . انظر : ص ١٦٢ من علوم الحديث لابن الصلاح .

ثم بين (كيف يكتب بسم الله الرحمن الرحيم) فقال : « ينبغي أن يجعل بين طول الباء وحروف السين فرق يسير للتمييز بينهما ، ويجمع بين الباء والسين بعد مدة إلى الميم ، ولا يجوز أن يمد ما بين الباء والميم ، ويسقط السين كما يفعل كثير من الكتاب ، فإن غير واحد من السلف قد كره ذلك » .

وقال الخطيب (فى تعليق على قول أبى عبد الله بن بطة الفقيه : ما لا يجوز مده فى اللفظ لا يجوز مده فى الخط) : « اعتبار أبى عبد الله الخط باللفظ غير صحيح ؛ لأن فى المصحف حروفاً ثابتة فى الخط ساقطة فى اللفظ ، فإذا لم يعتبر الحروف فى الإسقاط والإثبات فالإعراب أولى ألا يعتبر ، على أنا قد شاهدنا التسمية مرسومة بخط جماعة من أهل العلم المتقدمين والمتأخرين على خلاف الذى ذهب إليه أبو عبد الله بن بطة . وجاء فى ذلك أيضاً خبر عن النبى ﷺ موافق لما عليه جمهور الناس » . وقال : « وأما اسم الله تعالى فقد جرت العادة بالجمع بين حروفه فى الخط ، وأما « الرحمن الرحيم » فأكثر الناس يجمعون بين حروفهما - أيضاً - ، وفيهم من يفرق بينهما ، وكل ذلك مباح أيّه استحسنت الكاتب فعله ، وما روى من الكراهة والاستحباب إليه فإنما هو على وجه الاستحسان لا غير » .

ثم بعد التسمية يأتى مبحث (رسم تسمية الراوى فى المنقول عنه وتسمية من حضر سماعه منه) فقال : « يكتب الطالب بعد التسمية اسم الشيخ الذى سمع الكتاب منه وكنيته ، ونسبه » ويكتب الخطيب للطالب صورة ما يكتب فيقول : « وصورة ما ينبغي أن يكتبه حدثنا أبو فلان بن فلان بن فلان الفلانى قال : نا فلان ويسوق ما سمعه من الشيخ على لفظه » وقال الخطيب (فى تعليق على قول أبى عبد الله بن بطة : وفى الكتاب من يكتب « عبد الله » فيكتب « عبد » فى آخر السطر ويكتب « الله بن فلان » فى أول السطر الآخر ، أو « عبد » فى سطر و « الرحمن » فى سطر ، ويكتب بعده « ابن » ، وهذا كله غلط قبيح فيجب على الكاتب أن يتوقاه ويتأمله ويتحفظ منه قال أبو بكر : وهذا الذى ذكره أبو عبد الله صحيح فيجب اجتنابه ومما أكرهه أيضاً أن يكتب « قال رسول » فى آخر السطر ويكتب فى أول السطر الذى يليه « الله ﷺ » فينبغى التحفظ من ذلك » .

وقال : وإذا كتب الطالب الكتاب المسموع فينبغى أن يكتب فوقه سطر التسمية أسماء من سمع معه ، وتاريخ وقت السماع ، وإن أحب كتب ذلك فى حاشية أول ورقة من الكتاب ، فكُلّا قد فعله شيوخنا ، وإن كان سماعه الكتاب فى مجالس عدة

كتب عند انتهاء السماع فى كل مجلس علامة البلاغ . ويكتب فى الذى يليه التسميع والتاريخ ، وكما يكتب فى أول الكتاب ، فعلى هذا شاهدت أصول جماعة من شيوخنا مرسومة ، ورأيت كتاباً بخط أبى عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل مما سمعه منه ابنه عبد الله ، وفى حاشية ورقة منه « بلغ عبد الله » .

ويستمر الخطيب فى توجيه الطالب إلى آداب الكتابة فيرشده إلى (تقييد الأسماء بالشكل والإعجام حذراً من بوارد التصحيف والإيهام) فقال : « فى رواة العلم جماعة تشبه أسمائهم وأنسابهم فى الخط وتختلف فى اللفظ مثل بِشْرٍ وَبُسْرٍ ، وَبُرَيْدٍ ، وَبَرِيدٍ ، وَبَرِيدٍ ، وَيَزِيدٍ ، وَعِيَّاشٍ ، وَعَبَّاسٍ ، وَحَيَّانٍ وَحَبَّانٍ وَحَبَّانٍ وَحَنَانٍ ، وَعُيَيْدَةٍ وَعَبِيدَةٍ ، وغيره ذلك مما قد ذكرناه فى كتاب التلحين ، فلا يؤمن على من لم يتمهر فى صنعة الحديث بتصحيف هذه الأسماء وتحريفها إلا أن تنقط وتشكل فيؤمن دخول الوهم فيها ، ويسلم من ذلك حاملها وراويها » .

ثم يبين (رسم الصلاة على النبى ﷺ فى الكتاب) . فيقول : « ينبغى إذا كتب اسم النبى أن يكتب معه الصلاة عليه » . وهذا اختيار الخطيب ولكنه يقول بعد ذلك : « رأيت بخط أبى عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل فى عدة أحاديث اسم النبى ولم يكتب الصلاة عليه ، وبلغنى أنه كان يصلى على النبى ﷺ نطقاً لا خطاً ، وقد خالفه غيره من الأئمة المتقدمين فى ذلك » .

ثم يرى أن يجعل الطالب له الدارة فى آخر كل حديث فيقول : « ينبغى أن يجعل بين كل حديثين دارة تفصل بينهما ، وتميز أحدهما من الآخر » .

وقال : « رأيت فى كتاب أبى عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بخطه بين كل حديثين دارة ، وبعض الدارات قد نقط فى كل واحدة منها نقطة ، وبعضها لا نقطة فيه ، وكذلك رأيت فى كتاب إبراهيم الحريى ومحمد بن جرير الطبرى بخطيهما فاستحب أن تكون الدارات غفلاً ، فإذا عُرِضَ يكمل حديث نقط من الدارة التى تليه نقطة . أو خط فى وسطها خطأ ، وقد كان بعض أهل العلم لا يعتد من سماعه إلا بما كان كذلك أو فى معناه » .

م - المعارضة بالكتاب لتصحيحه :

وبعد تلك الإرشادات الطيبة التى صحب فيها الخطيب الطالب حتى أتم معه كتابة العلم فى كتاب يعقد له باباً فى (وجوب المعارضة بالكتاب لتصحيحه وإزالة الشك والارتياب) فيقول : « يجب على من كتب نسخة من أصل بعض الشيوخ أن يعارض

نسخته بالأصل فإن ذلك شرط فى صحة الرواية من الكتاب المسموع .» ويقول:
«ويجعل للعرض قلمًا مُعدًّا» .

« وإذا وجد اسمًا عاطلاً من التقييد نقطه ، وإن رأى حرفًا مشكلاً شكله وضبطه »
« وإذا كرر فى الخط كلمة ليس من شأنها التكرار فكتبها مرتين ضرب على أحدهما ،
وقد اختلف فى المستحق منها لأن يضرب عليه ، الأولى أم الثانية ؟ » و « يجب أن
يزيل التحريف ويغير الخطأ والتصحيح » ويقول : « وينبغي كلما عارض بورقة أن
ينشرها لئلا ينطمس المصلح ، ويكون ما ينشر به نُحاته السَّاج أو غيره من الخشب ،
ويتقى استعمال التراب » ويقول : « والمستحب فى التغيير الضرب دون الحك » .

ويقول : « وإن سقطت كلمة من إسناد حديث أو متنه كتبها بين السطرين أمام
الموضع الذى سقط منه ، وإن كان هناك واسعاً ، وإلا كتبها فى الحاشية بحذاء السطر
الذى سقطت منه » ويجعل الخطيب فى آخر هذا الباب مبحث (الاستدلال بالضرب
والتخريج على صحة الكتاب) .

ن - انتقاء الحديث وانتخابه :

وينصح الخطيب الطالب فى باب جعله فى (القول فى انتقاء الحديث وانتخابه لمن
عجز عن كتبه على الوجه واستيعابه) فيقول : « إذا كان المحدث مكثراً ، وفى الرواية
متيسراً فينبغى للطالب أن ينتقى حديثه ، وينتخبه فيكتب عنه ما لا يجده عند غيره ،
ويتجنب المعاد من رواياته . وهذا حكم الواردين من الغرباء الذين لا يمكنهم الإقامة
والثواء . وأما من لم يتميز للطالب معاد حديثه من غيره ، وما يشارك فى روايته مما
يتفرد به فالأولى أن يكتب حديثه على الاستيعاب دون الانتقاء والانتخاب » .

ويقول : « من لم تعل فى المعرفة درجته ، ولا كملت لانتخاب الحديث آلته
فينبغى أن يستعين ببعض الحفاظ وقته على انتقاء ما لا غرض فى سماعه وكتبه » .

كما يرى الخطيب (رسم الحفاظ العلامة على ما ينتخبه) ويضرب لذلك أمثلة
فيقول : « كان أبو الحسن على بن أحمد النعمى يعلم على ما ينتخبه فى أصول
(الشيوخ) صاداً ممدودة ، وكان أبو محمد الخلال يعلم (طا) ممدودة أيضاً ، وكانت
علامة أبى الفضل محمد بن طلحة النعالى حائين إحداهما إلى جنب الأخرى ، وكانت
علامة أبى الفضل على بن الحسين بن الفكللى الهمذانى نزيل نيسابور صورة همزتين ،
وكلهم كان يعلم فى الحاشية اليمنى من الورقة بحبر ، ورأيت علامة أبى الحسن
الدارقطنى فى أصل لبعض الشيوخ فى الحاشية اليسرى خطاً عريضاً بالحمرة ، وكذلك

كان هبة الله بن الحسن الطبري يعلم بالحمرة إلا أنها كانت خطأ صغيراً على أول إسناد الحديث » .

ثم يبين (ما ينبغي أن يصرف عن الاشتغال به في الانتقاء) فيقول : « ينبغي للمنتخب أن يقصد تخير الأسانيد العالية والطرق الواضحة والأحاديث الصحيحة ، والروايات المستقيمة ، ولا يذهب وقته في الترهات من تتبع الأباطيل والموضوعات ، وتطلب الغرائب والمنكرات » . « والغرائب التي كره العلماء الاشتغال بها وقطع الأوقات في طلبها إنما هي ما حكم أهل المعرفة ببطوله لكون رواته ممن يضع الحديث أو يدعى السماع ، فأما ما استغرب لتفرد رواية به وهو من أهل الصدق والأمانة فذلك يلزم كتبه ، ويجب سماعه وحفظه » ، ويقول : « ويترك المنتخب أيضاً الاشتغال بأخبار الأوائل مثل كتاب المبتدأ ونحوه ، فإن الشغل بذلك غير نافع ، وهو عن التوفر على ما هو أولى قاطع » ، « ونظير ما ذكرناه آنفاً أحاديث الملاحم ، وما يكون من الحوادث ، فإن أكثرها موضوع ، وجلها مصنوع كالكتاب المنسوب إلى دانيال ، والخطب المروية عن علي بن أبي طالب » .

س - الترغيب في إعادة كتب السماع :

وبعد أن ينتهي الخطيب من توجيهاته للطالب حتى يصير كتابه كاملاً معارضاً يربه في الإعادة حتى يعم النفع فيعقد للطالب باب في (الترغيب في إعادة كتب السماع ، وذم من سلك في ذلك طريق البخل والامتناع) ويقول فيه : « إذا كان لرجل كتاب مسموع من بعض الشيوخ الأحياء فطلب منه ليُسمع من ذلك الشيخ فيستحب ألا يمتنع من إعارته لما في ذلك من البر واكتساب المثوبة والأجر ، وهكذا إذا كان في كتابه سماع لبعض الطلبة من شيخ قد مات فابتغى الطالب نسخه أو استحب له إعارته إياه ، وكُرِه أن يمنعه منه » .

وفي نفس الوقت يرى كراهة حبس الكتب المستعارة من أصحابها . . . ، ويذكر ما جاء في الأمر بتعجيل ردّها إلى أربابها . ويقول : « ولأجل حبس الكتب امتنع غير واحد من إعارتها ، واستحسن آخرون أخذَ الرهون عليها من الأصدقاء ، وقالوا الأشعار في ذلك » ، ثم يختم هذا الباب (بشكر المستعير للمعير) .

وهكذا نرى أن منهج الطلب كما رسمه الخطيب منهج متكامل في كلياته وتفصيله واستطاع الخطيب أن يفصل ما لم يفصله غيره سواء من تقدمه كما مرّ أو من جاء بعده ، كما سيجيء ودعم كل رأى رآه بدليله ، وتبسط مع الطالب وأعطاه مفاتيح التحصيل

والفهم والكتابة ونستطيع - بحق - أن نقول : إن الخطيب بهذا يعد رائدا مؤصلاً لما يسمّى الآن بعلم النفس التعليمي الذي يتهتم بعناصر التعليم والتي استوعب الخطيب معظمها .

وأما الإلماع للقاضي عياض فلم يكتمل فيه ما يمكن أن نسميه بمنهج للطالب في تلقيه ، اللهم إلا إذا نظرنا إلى (باب أنواع الأخذ وأصول الرواية) حيث يتكلم عن الضروب الثمانية ، ولكنه يتكلم عنها من جهة كونها قوانين للرواية لا من جهة كونها آداباً .

ولا يبقى إلا بعض الأبواب التي عالج فيها القاضي عياض ما يتعلق بالكتابة مثل (باب في التقييد بالكتاب والمقابلة . والشكل والنقط والضبط) ، (باب التخريج والإلحاق للنص) ، (باب في التصحيح والتبييض والتغيب) ، (باب في الضرب والحك والشق والمحو) .

وأما ابن الصلاح « في علوم الحديث » فإنه يذكر منهجاً ، ولكنه في منهجه يلخص ما قاله الخطيب في جامعته ونجد من ملامح هذا المنهج ما يأتي :

- ١ - السماع .
- ٢ - الفهم .
- ٣ - الحفظ .
- ٤ - العمل .
- ٥ - التحذير عن الكتمان .
- ٦ - التحذير من الحياء والكبر .
- ٧ - التحذير من الإثقال على الشيوخ .
- ٨ - الانتخاب .
- ٩ - كيف يكتب ويضبط ما يكتب .
- ١٠ - التأليف .

ونستطيع أن نتعرف على هذه الملامح بإيجاز في النوع الثامن والعشرين تحت عنوان : « معرفة آداب طالب الحديث » (١) .

(١) علوم الحديث ص ٢٢١ - ٢٢٨ .

أخلاق الراوى فى نفسه :

ويبدأ « الرامهرمزى » القول فى أخلاق الراوى فى نفسه بحيث يجعله فى « القول فى المحدث والحد الذى إذا بلغه حدث » فيقول : « الذى يصح عندى من طريق الأثر والنظر فى الحد الذى إذا بلغه الناقل حسن به أن يحدث - هو أن يستوفى الخمسين ، لأنها انتهاء الكهولة ، وفيها مجتمع الأشد . وليس يستنكر أن يحدث عند استيفاء الأربعين ، لأنها حد الاستواء ، ومنتهى الكمال ، نبيّ الرسول ﷺ وهو ابن أربعين ، وفى الأربعين تتناهى عزيمة الإنسان وقوته ، ويتوفر عقله ، ويجود رأيه » (١) .

وأما بقية ما ينبغى أن يكون فى الراوى من أخلاق فى نفسه فيكتفى الرامهرمزى - فى ذلك - بإيراد الروايات التى تحمل أقوال العلماء دون أن يعلق عليها وذلك فى مبحث (القول فىمن يستحق الأخذ عنه) (٢) .

ومن هذه الأقوال فى الروايات التى أوردها الرامهرمزى نستطيع أن نقول إن الأخلاق التى ينبغى أن تكون فى الراوى كما يراها الرامهرمزى هى :

- ١ - ثقة فى دينه .
- ٢ - محسن فى صلاته .
- ٣ - مجتنب الكبائر .
- ٤ - متجرد من الهوى .
- ٥ - تارك للبدع .
- ٦ - كامل العقل .
- ٧ - الصدق .
- ٨ - غير مدلس .
- ٩ - معروف بالطلب .
- ١٠ - عالم بالسنة .
- ١١ - يعرف ما يحدث به .
- ١٢ - مبتعد عن الغلط .
- ١٣ - حافظ إذا حدث من حفظه .

(٢) المحدث الفاصل ص ٤٠٣ - ٤١٠ .

(١) المحدث الفاصل ص ٣٥٣ ، ٣٥٤ .

١٤ - حافظ لكتابه إن حدث من كتابه .

١٥ - صحة كتبه .

وأما الحاكم فى « معرفة علوم الحديث » فلم أجد له قولاً مفصلاً فى أخلاق الراوى فى نفسه .

وأما « الأجرى » فقد ذكر فى ذلك كلاماً طيباً مجمله أن على العالم التزام تقوى الله وحسن الخلق ظاهراً وباطناً (١) .

ونجد عند الخطيب تفصيل هذه الأخلاق على النحو التالى :

١ - النية .

٢ - الحسبة .

٣ - إنكار الذات .

٤ - الأدب مع من هو أسن أو أعلم منه .

٥ - عدم طلب الرياسة قبل وقتها .

٦ - التحديث فى السن الملائمة .

٧ - صيانة نفسه عن أخذ الأعواض على الحديث .

٨ - التنزه عن قبول أموال السلاطين .

٩ - التورع من استقضاء الحاجة من سامع الحديث .

١٠ - إعزازه نفسه .

١١ - إصلاح المحدث نفسه وأخذه لرواية الحديث زيتته ومظاهر ذلك :

أ - السواك .

ب - قص الأظفير .

ج - الأخذ من الشارب .

د - تسكين شعث الرأس .

هـ - غسل الثوب إذا اتسخ .

(١) انظر : أخلاق العلماء ، دار الكتاب العربى من ص ٣٥ - ٣٩ ، ومن ص ٤٨ ، ٤٩ .

- و - غسل اليدين بعد الطعام .
- ز - اجتناب ما يكره ريحه من الأطعمة .
- ح - تغيير شبيه بالخضاب .
- ط - استحباب لبس الثياب البيض .
- ى - يكره له أن يلبس الثوب الخلق وهو يقدر على الجديد .
- ك - يجب أن يكون قميصه مشمرًا .
- ل - استحباب لبس القلنسوة ويعتم من فوقها بالعمامة .
- م - إباحة لبس الخاتم .
- ن - تسريح اللحية .
- س - البخور والمس من لطيب .
- ع - لباس النعلين .
- ١٢ - اقتصاده فى مشيه .
- ١٣ - ابتدأؤه بالسلام لمن لقيه من المسلمين .
- ١٤ - السلام على أهل مجلسه بعد الانتهاء إليهم .
- ١٥ - منع من كان جالساً من القيام له .
- ١٦ - استحباب جلوسه متربعا مع نزع نعليه .
- ١٨ - استعمال لطيف الخطاب وتحفظه فى منطقه .
- ١٩ - تجنب المزاح مع أهل المجلس .
- ٢٠ - الإنكار على من ترك بحضرته الوقار واستحباب ذلك بالرفق .
- ٢١ - يكره له أن يروى فى حالتى المشى والقيام .
- ٢٢ - يكره له أن يروى وهو مضطجع .
- ٢٣ - يكره التحديث على غير طهارة .
- ٢٤ - إقباله على طلابه بوجهه .
- ٢٥ - خشوعه فى حال الرواية .

٢٦ - استحباب خفض صوته .

٢٧ - استحباب الجلوس على المنبر إذا كثر عدد الحاضرين .

٢٨ - كراهة سرد الحديث .

٢٩ - تكريره الحديث عند الحاجة .

وواضح أن الخطيب قد أكثر من ذكر الأخلاق المناسبة للراوى ، وذلك لأن الراوى هو قدوة طلابه ، وسينظرون إليه فى كل أحوله لمحاكاته فينبغى أن يعنى بما يليق به من أخلاق وقد رأينا كيف بدأ الخطيب كلامه بالنية : « فقال ينبغى لمن عزم على التحديث أن يقدم النية » غير أننى عدت النية من الوصايا المشتركة وقد عولجت فى آداب الطالب فى نفسه - كما مر بنا - ويقول الخطيب - بعد ذلك - فى باب عقده بعنوان (ذكر أخلاق الراوى وآدابه ، وما ينبغى له استعماله مع أتباعه وأصحابه) « ويتنبغى فيه الحسبة » .

ويقول الخطيب فى إنكار الذات ، وأن يكون الغاية نفع الطلبة سواء كان ذلك من الراوى أو من غيره : « وإن كان فى بلده أو بغيره من هو أعلى إسناداً منه دلّ عليه ، وأرشد الطلبة إليه » .

ثم يضرب نماذج فى مبحث (من كره الرواية ببلد فيه من المحدثين من هو أسن منه) ، (من كره التحديث بحضرة من هو أسن أو أعلم منه) . ثم يذكر (ما قيل فى طلب الرياسة قبل وقتها ، وذم المثابر عليها وهو غير مستحقها) ، ثم يتناول (مبلغ السن الذى يستحسن التحديث معه) فيقول : « لا ينبغى أن يتصدى صاحب الحديث للرواية إلا بعد دخوله فى السن ، وأما فى الحداثة فذلك غير مستحسن » : قال (بعد أن ذكر رأى الرامهرمزي فى سن التحديث وهى خمسون ، ولا بأس عليه عند الأربعين) : « فإن احتيج إليه فى رواية الحديث قبل أن تعلق سنه فيجب عليه أن يحدث ولا يمتنع ؛ لأن نشر العلم عند الحاجة إليه لازم ، والممتنع من ذلك عاصي آثم » ، وقال : « وقد حدثت أنا ولى عشرون سنة حين قدمت من البصرة ، كتب عنى شيخنا أبو القاسم الأزهرى أشياء أدخلها فى تصانيفه ، وسألنى فقرأتها عليه ، وذلك فى سنة اثنتى عشرة وأربعمائة » وفى باب آخر ترجم له بعنوان (ذكر ما ينبغى للمحدث أن يصون نفسه عنه من أخذ الأعواض على الحديث) ذكر (من نزه نفسه من المحدثين عن قبول أموال السلاطين) ، و (من تورع أن يستقضى سامع الحديث منه حاجة وإعزاز المحدث نفسه وترفعه عن مضيه إلى منزل من يريد السماع منه) ولكنه يعلق على هذا المبحث الأخير فى تحليل موقف لأبى عبيد حين امتنع من الذهاب إلى طاهر بن عبد الله ، وكان يذهب

إلى على بن المدينى وعباس العنبرى فيقول : « إنما امتنع أبو عبيد من المضى إلى منزل طاهر توقيراً للعلم ومضى إلى منزل ابن المدينى وعباس تواضعاً وتديناً ، ولا وكف عليه فى ذلك إذ كانا من أهل الفضل والمنزلة العالية فى العلم ، وقد فعل سفيان الثورى مع إبراهيم بن أدهم مثل هذا » .

وفى باب (إصلاح المحدث نفسه ، وأخذه لرواية الحديث وزينته) يقول : « ينبغي للمحدث أن يكون فى حال روايته على أكمل هيئة ، وأفضل زينته ، ويتعاهد نفسه قبل ذلك بإصلاح أموره التى تجمله عند الحاضرين ، والموافقين والخالفين ، وليبتدئ بالسواك » ثم قال : « وليقص أظافيره إذا طالت ، ويأخذ من شاربته » ، « ولا يجوز أن يترك أظفاره وشاربه أكثر من أربعين يوماً » ، « ويسكن شعث رأسه » ، « وإذا اتسخ ثوبه غسله » ، « وإذا أكل طعاماً زهما أنقى يديه من غمره » ، « ويجتنب من الأطعمة ما يكره ريحه » .

ثم قال فى مبحث (تغيير شبيهه بالخضاب مخالفة لطريقة أهل الكتاب) : « لم يزل صبغ اللحية من زى الصالحين ، وزينة الفضلاء المتدينين ، والمستحب أن يكون بالحناء والكتم ، وقال : « وإن صفر الشيب بالزعفران والورس كان ذلك حسناً » ثم يذكر (كراهة الخضاب بالسواد) ، وبعد ذلك يفصل (لباس المحدث المستحب له) فيقول : « يستحب له لباس الثياب البيض ، ويكره له أن يلبس الثوب الخلقى ، وهو » يقدر على الجديد « ، « وكما يكره له لبس أدون الثياب ، فكذلك يكره له لبس أرفعها خوفاً من الاشتهار بها ، وأن تسموا إليه الأبصار فيها » ، ثم يبين (صفة قميصه) فيقول : « يجب أن يكون قميصه مشمراً فإنه أبقى للثوب وأنقى للكبر » ، وفى (لبسه القلنسوة والعمامة) يقول : « يستحب له أن يلبس القلنسوة ، ويعتّم من فوقها بالعمامة » ويقول : « ويستحب أن يكون أحد طرفى العمام مسدولاً » .

ويذكر (لباسه الطيلسان) و (لباس المحدث الخاتم) فيقول : « وروى عن أنس - أيضاً - أن النبى ﷺ تختم فى يمينه ، وكل ذلك مباح فأيهما فعل لم يكن بأس » ، ويذكر (تسريحه لحيته) ، و (بخوره ، ومسّه من الطيب) ويتحدث عن (نظره فى المرأة) ، و (لباسه النعلين) فيقول : « ويستحب أن يكون لكل واحدة من نعليه قبالة فإن نعل النبى ﷺ كانت كذلك » وقال : « وتكون جيدة الحذو صفراء اللون » ، « و » ويبتدئ فى لبس نعليه باليمنى منهما فإن السنة ذلك « » ولا يلبس نعله وهو قائم فإنه منهى عن ذلك « » وإذا انقطعت إحدى نعليه وهو يمشى ، فينبغى أن يجلس حتى يصلحها ، ولا يمشى فى الأخرى على انفرادها » .

ثم يتحدث عن اقتصاده فى مشيه فيقول : « وينبغي أن يمنع أصحابه من المشى وراءه ، فإن ذلك فتنة للمتبع » ، ويقول : ويأمر من صحبه أن يمشی إلى جنبه ، ثم يأتى مبحث فى (ابتداء السلام لمن لقيه من المسلمين) ، ثم يقول : « ولا يجوز إذا لقيه ذمى أن يبدأه بالسلام » . ويقول : « فإن سلم الذمى عليه لزمه الرد » ويقول : « فإذا رد السلام على الذمى لم يزد على أن يقول وعليكم ، لأن ذلك هو السنة » ، ثم يقول « ويعم بالسلام كافة المسلمين حتى الصبيان غير البالغين » ويجعل الخطيب بعد ذلك - مبحثاً فى (دخوله على أهله مجلسه) فيقول : « إذا دخل على أهل المجلس فلا يسلم عليهم حتى ينتهى إليهم » ، ويقول : « ويمنع من كان جالساً من القيام له فإن السكون إلى ذلك من آفات النفس » ، وقال : « ويستحب له أن يصلى ركعتين قبل جلوسه » ، كما يرى (استحباب جلوسه متربّعاً مع كونه متخشّعاً) ويكره أن يجعل يده وراء ظهره ويتكى عليها ، ويقول : وينبغي له أن ينزع نعليه ، فإن ذلك أروح لقدميه كما ينبه إلى (استعمال لطيف الخطاب وتحفظه فى منطقه) ، وإلى (تجنبه المزاح مع أهل المجلس) فيقول : « يجب أن يتقى المزاح فى مجلسه فإنه يسقط الحشمة ، ويُقلُّ الهيبة » وقال : « وإنه يجوز له الإنكار على من ترك بحضرته الوقار » ويرى (استحباب النكير بالرفق دون الإغلاظ والخرق) .

ثم يبين للراوى (الأحوال التى يكره التحديث فيها) فيقول : « يكره التحديث فى حالتى المشى والقيام حتى يجلس الراوى والسامع معاً ، ويستوطننا فيكون ذلك أحضر للقلب وأجمع للفهم » ، وقال : « وهكذا يكره للمحدث أن يروى وهو مضطجع » ، ثم يذكر (من كره التحديث على غيره طهارة) ، و (من كان إذا أراد التحديث على غير طهر تيمم) يعلق الخطيب على كراهة التحديث فى الأحوال التى ذكرناها من المشى والقيام والاضطجاع وعلى غير طهارة ، إنما هى على سبيل التوقير للحديث والتعظيم والتنزيه له ، ولو حدث محدث فى هذه الأحوال لم يكن مأثوماً ، ولا فعل أمراً محظوراً ، وأجل الكتب كتاب الله وقراءته فى هذه الأحوال جائزة ، فقراءة الحديث فيها بالجواز أولى .

ثم يذكر مبحث (تعديل المحدث مجلسه مع أصحابه وإقباله على جماعته بوجهه) و (خشوعه فى حال الرواية) ، و (استحباب خفض صوته) ولكنه يقول : « يجب أن لا يجاوز صوت المحدث مجلسه ولا يقصر عن الحاضرين » . ويقول : « فإن حضر المجلس سىء السمع وجب على المحدث أن يرفع صوته بالحديث حتى يسمعه » ، كما يرى استحباب (جلوسه على المنبر ونحوه) إذا كثر الحاضرون فيقول : « إذا كثر عدد

من يحضر للسمع ، وكانوا بحيث لا يبلغهم صوت الراوى ، ولا يروونه استحبه له أن يجلس على منبر أو غيره حتى يبدو للجماعة وجهه، ويبلغهم صوته . ويقول : «وكان بعضهم يكره السماع ممن لا يرى وجهه » .

وبعد ذلك يذكر مبحثاً فى (كراهة سرد الحديث واستحباب التمهّل فيه) ، و (ما يقال فى خلال المجلس من الذكر) فيقول : « إذا أمسك عن الرواية فى خلال المجلس للاستراحة ذكر الله تعالى فى تلك الحال ، وقد كان جماعة من أكابر السلف يفعلون ذلك » وأخيراً يعقد مبحثاً فى (كراهة تكرير الحديث وإعادته) يقول فيه : إذا كان تعويل السامع على النقل من كتاب المحدث ما سمعه فلا وجه لإعادته وتكريره ، وأما إن كان يعوله على حفظه عن الراوى فالأولى بالمحدث تكرير ما يرويه حتى يتقن السامع حفظه ، ويقع له معرفته وفهمه ثم يقول : « قد ذكرنا ذلك إثر باب كيفية الحفظ عن المحدث وسقنا فيه ما لا حاجة بنا إلى إعادته » . وهذا يدل على دقته فى تبويبه بذكر كل مادة فى موضعها مع الإحالة إليها إذا احتاج الأمر إلى تكرار ذكرها .

هذا ما فصله الخطيب فى أخلاق الراوى ، وأما « الإلماع » فليس فيه ذكر لأخلاق الراوى ، فإذا ما بلغنا « علوم الحديث » لابن الصلاح رأينا عنده تلخيصاً لما قاله الخطيب البغدادي وإن لم يشر ابن الصلاح إلى ذلك فى النوع السابع والعشرين (معرفة آداب المحدث) نرى أكثر العناصر التى ذكرها الخطيب فعند ابن الصلاح .

١ - تصحيح النية ، فيقول : « فمن أراد التصدى لإسماع الحديث ، أو لإفادة شىء من علومه فيلقد تصحيح النية وإخلاصها » (١) .

٢ - الحسبة: حيث يقول: «... وليطهر قلبه من الأغراض الدنيوية وأذناسها » (٢) .

٣ - البعد عن طلب الرياسة : حيث يقول : « وليحذر بلية حب الرياسة ، ورعوناتها » (٣) .

٤ - السن الملائمة : فيذكر ابن الصلاح أنه « قد اختلف فى السن الذى إذا بلغه استحبه له التصدى لإسماع الحديث والانتصاب لروايته » ثم يختار ما قاله الخطيب فى ذلك مع عدم الإشارة إلى أنه رأى الخطيب فيقول : « والذى نقوله إنه متى احتيج إلى ما عنده استحبه له التصدى لروايته ونشره فى أى سن كان » (٤) .

٥ - مع من هو أولى منه : فيقول : « لا ينبغي للمحدث أن يحدث بحضرة من هو

(١ ، ٣) علوم الحديث ص ٢١٧ .

(٤ ، ٤) علوم الحديث ص ٢١٣ .

أولى منه بذلك « (١) ويقول : وزاد بعضهم فكره الرواية ببلد فيه من المحدثين من هو أولى منه بسنه ، أو لغير ذلك (٢) .

٦ - إنكار الذات : فيقول : « وينبغي إذا التمس منه ما يعلمه عند غيره في بلده ، أو غيره بإسناد أعلى من إسناده ، أو أرجح من وجه آخر أن يعلم الطالب به ، ويرشده إليه ، فإن الدين النصيحة » (٣) .

٧ - الحرص على نشر الحديث : يقول : « وليكن حريصاً على نشره مبتغياً جزيل أجره » (٤) .

وعندما يتحدث عن آداب الراوى فى نفسه من الطهارة والمظهر يتخذ من الإمام مالك - فى ذلك - مثلاً فيقول : « وليقتد بمالك رضي الله عنه » (٥) وذلك فيما ما يأتى .
أ - الوضوء .

ب - الجلوس على صدر فراشه .

ج - تسريح اللحية .

د - الجلوس بوقار وهيبة .

هـ - كراهة التحديث فى الطريق .

و - كراهة التحديث وهو قائم أو مستعجل (٦) .

ز - الاغتسال .

ح - التبخر والتطيب .

ط - الإنكار على من يرفع صوته فى مجلسه (٧) .

ثم يرى ابن الصلاح بعد ذلك أن من آداب الراوى :

٨ - الإقبال على القوم جميعاً عند تحديثهم .

٩ - عدم سرد الحديث .

١٠ - الذكر عند بدء المجلس وعند ختامه (٨) .

هذا ما أجمله ابن الصلاح من آداب الراوى فى هذا النوع من أنواع علوم الحديث

(٥) علوم الحديث ص ٢١٧ .

(٨) المرجع السابق ص ٢١٨ .

(١ - ٤) علوم الحديث ص ٢١٦ .

(٦ ، ٧) علوم الحديث ص ٢١٧ .

غير أنه أشار إلى أن - هناك - آداباً أخرى قد ورد ذكرها عند الحديث في أنواع علوم الحديث السابقة فيقول (في أول كلامه عن النوع السابع والعشرين) : « وقد مضى طرف منها اقتضته الأنواع التي قبله » .

ومن هذا نتبين كيف أثر الخطيب بجامعه فيمن أتى بعده وتكلم عن آداب الراوى .

أخلاق الراوى مع طلابه

وقد جعل الرامهرمزى للحديث عن أخلاق الراوى مع طلابه مبحثين صغيرين ، أحدهما فى « إسماع الأصم » ، والآخر فى « منع السماع » (١) .

ويرى الرامهرمزى فى ذلك مراعاة الراوى لأحوال الطلاب فمن كان منهم ذا عذر أعانه ، كما يرى عدم منع السماع .

وأما الحاكم فى « معرفة علوم الحديث » ، فلم أجد له فى أخلاق الراوى مع طلابه شيئاً مفصلاً . وأما « الآجرى » فى أخلاق العلماء فقد قال فى ذلك : « فأما أخلاقه مع مجالسيه فصبورا على من كان ذهنه بطيئاً من الفهم حتى يفهم عنه ، صبور على جفاء من جهل عليه حتى يرده بحلم ، يؤدب جلساءه بأحسن ما يكون من الأدب ، لا يدعهم يخوضون فيما لا يعنيههم ويأمرهم بالإنصات مع الاستماع إلى ما ينطق به من العلم فإن تخطئ أحدهم إلى خلق يحسن بأهل العلم لم يجنبه ، ولكن يقول لا يحسن بأهل العلم والأدب كذا وكذا ، وينبغى لأهل العلم أن يتجافوا كذا وكذا ، فيكون الفاعل لخلق لا يحسن قد علم أنه المراد بهذا فيبادر برفقه به ، إن سأله منهم سائل عما لا يعنيه رده عنه ، وأمره أن يسأل عما يعنيه ، فإذا علم أنهم فقراء إلى علم قد أغفلوه عنه أبداه إليهم وأعلمهم شدة فقرهم إليه ، لا يعنف السائل بالتوبيخ القبيح فيخجله ؛ ولا يزجره فيضع من قدره ، ولكن يبسطه فى المسألة ليجبره فيها ، قد علم بغيته عما يعنيه ، ويحثه على طلب علم الواجبات من علم أداء فرائضه واجتناب محارمه ، يقبل على من يعلم أنه محتاج إلى علم ما يسأل عنه ، ويترك من يعلم أنه يريد الجدل والمراء ، يقرب عليهم ما يخافون بعده الحكمة والموعظة الحسنة ، ويسكت عن الجاهل حلما ، وينشر الحكمة نصحا . فهذه أخلاقه لأهل مجلسه ، وما شاكل هذه الأخلاق » (٢) .

فإذا ما بلغنا « الجامع » وجدنا فيه التفصيل الدقيق كعادة الخطيب إلا أنه فى هذا الباب الذى ترجم له بباب (توقير المحدث طلبة العلم ، وأخذ نفسه بحسن الاحتمال لهم والحلم) قد ترك الروايات وحدها لتفصل ذلك دون أن يعقب عليها ، فذكر فى

(١) المحدث الفاضل ص ٥٨٨ ، ٥٨٩ .

(٢) أخلاق العلماء ص ٣٦ ، ٣٧ .

ذلك المباحث الآتية .

١ - إكرامه المشايخ وأهل المعرفة .

٢ - تعظيم المحدث الأشراف ذوى الأنساب .

٣ - تعظيمه من كان رأساً فى طائفته وكبيراً عند أهل نحلته .

٤ - استقباله لهم بالترحيب .

٥ - تواضعه لهم .

٧ - تحسين خلقه معهم .

٨ - الرفق بمن جفا طبعه منهم .

هذا ولم يفصل القاضى عياض فى « الإلماع » فى ذلك شيئاً ، وكذلك « ابن الصلاح » لم يفصل فى ذلك .

منهج الراوى فى الأداء :

واكتفى الرامهرمزي فى هذا المبحث بإيراد الروايات فقط تحت العناوين الآتية :

أ - باب من كان يتهيب الرواية ويتوقاها ويكثر التشكك (١) .

ب - باب من كره كثرة الرواية (٢) ولكنه يورد من الروايات ما يوضح سبب الكره عندما يأتى فى رواية منها قول مالك بن أنس لابنى أخته :

« فأقللاً منه وتفقهها » ، وقول مخلد بن الحسين : « نحن إلى قليل من الأدب أحوج منا إلى كثير من الحديث » (٣) فالإكثار ليس مكروهاً على الإطلاق بل يكره إذا شغل المكثر من التفقه فيما يروى .

ج - باب من كره أن يروى أحسن ما عنده (٤) . والمراد بالحسن هنا (الغريب) ، وقد صرح بذلك فى روايات بهذا الباب ، منها رواية زهير بن معاوية وهو يقول لعيسى بن يونس : « ينبغى للرجل أن يتوقى رواية غريب الحديث ، فإننى أعرف رجلاً كان يصلى فى اليوم مائتى ركعة ، ما أفسده عند الناس إلا روايته غرائب الحديث » (٥) ، رواية بشر

(٢) المحدث الفاضل ص ٥٥٣ .

(٤) المحدث الفاضل ص ٥٦١ .

(١) المحدث الفاضل ص ٥٤٩ .

(٣) المحدث الفاضل ص ٥٥٩ .

(٥) المحدث الفاضل ص ٥٦٢ .

ابن الوليد قال : « سمعت أبا يوسف يقول : « من تتبع غريب الحديث كذب » (١) .
 د - باب من استثقل إعادة الحديث (٢) والاستثقال يأتي من إحساس الراوى بغفلة الطالب الذى يريد الإعادة ، أما إذا كان المقصود منها البيان والشرح فلا ثقل فى ذلك .
 وجعل الرامهرمزي تحت هذا الباب مباحث صغيرة منها :

١ - من اختص بالحديث (٣) ، أى اختص به بعضاً من الطلبة دون بعض .

٢ - وضعه فى غير أهله (٤) .

٣ - المنافسة فيه (٥) .

٤ - من كره أن يحدث حتى ينوى (٦) ، والذى يفهم من الروايتين بهذا المبحث أن النية هنا يمكن أن نسميها نية خاصة لكل حديث ، وليست النية العامة التى ذكرتها فى آداب الطالب فى نفسه ، فكأنه يريد أن يقول : أحدث لكل حديث نية ، فسفيان يقول : « قلت لحبيب بن أبى ثابت : حدثنا ، فقال : حتى تحضر النية (٧) ، وعندما قيل لطاوس : نسألك فلا تحدثنا ، ونسكت عنك فتبدأنا .

قال : تسألونى ، فلا تحضرنى فيه نية ، أفتأمرونى أن أملئ على كاتبى شيئاً بلا نية » (٨) .

٥ - من كره أن يحدث على غير قرار (٩) .

٦ - من كره أن يحدث حتى يتطهر (١٠) .

٧ - ما يتكلم به المحدث عند فراغه من الحديث (١١) .

٨ - إسماع الأصم (١٢) .

٩ - منع السماع (١٣) .

١٠ - من قال : « مثله » ، و« نحوه » ، ومن كرههما (١٤) .

١١ - من قال : « حدث ما نشط السامع » (١٥) .

(٢) السابق : ص ٥٦٦ .

(٤) السابق : ص ٥٧١ .

(٦) السابق : ص ٥٨٤ .

(٨) السابق : ص ٥٨٤ .

(١٠) السابق : ص ٥٨٥ .

(١٢) السابق : ص ٥٨٩ .

(١٤) السابق : ص ٥٩٠ .

(١) المحدث الفاصل ص ٥٦٢ .

(٣) السابق : ص ٥٦٨ .

(٥) السابق : ص ٥٧٧ .

(٧) السابق : ص ٥٨٤ .

(٩) السابق : ص ٥٨٤ .

(١١) السابق : ص ٥٨٨ .

(١٣) السابق : ص ٥٩٠ .

(١٥) السابق : ص ٥٩٢ .

- ١٢ - من قال : حدثنى حتى أحدثك .
- ١٣ - الإبانة عن ضعف المحدث .
- ١٤ - فى الذى يسمع ولا يرى وجه المحدث .
- ١٥ - فى سقوط بعض السماع .
- ١٦ - فى الجماعة يسأل أحدهم ، وهم يسمعون ويروى فى هذا المبحث ما يفيد جواز ذلك ، ولكنه بعد ذلك يجعل مبحثاً فى :
- ١٧ - من شدد فى ذلك . ثم تأتى بعد ذلك مباحث فى :
- ١٨ - الإملاء .
- ١٩ - الاستملاء .
- ٢٠ - عقد المجالس فى المساجد .
- ٢١ - السرد .
- ٢٢ - الانتخاب .
- ٢٣ - التلقين .
- ٢٤ - نقل السماع من الكتب .
- ٢٥ - نقل السماع من الحفظ .
- ٢٦ - الدائرة بين الحديثين (١) .

وأما المباحث الآتية فقد علق عليها الرامهرمزي وهى مباحث إرشادية عند الكتابة ، تصلح للراوى والطالب منها :

٢٧ - الحك والضرب : فيقول الرامهرمزي : « قال أصحابنا : الحك تهمة ، وأجود الضرب ألا يطمس المضروب عليه ، بل يخط من فوقه خطأ جيداً بينا ، يدل على إبطاله ، ويقرأ من تحته ما خط عليه » (٢) .

٢٨ - التخريج على الحواشى : فيقول : أجوده أن يخرج من موضعه حتى يلحق به طرف الحرف المبتدأ به من الكلمة الساقطة فى الحاشية ويكتب فى الطرف الثانى حرف

(١ ، ٢) المحدث الفاصل ص ٦٠٦ .

واحد مما يتصل به فى الدفتر ، ليدل أن الكلام قد انتظم » (١) .

ثم بعد ذلك ذكر قول بعض أصحابه فى :

٢٩ - الحرف المكرر (٢) وفى :

٣٠ - النقط والشكل (٣) .

ويرى الرامهرمزي بعد ذلك أن العمر إذا تنهى بالمحدث فأعجب إلى الرامهرمزي أن يمسك فى الثمانين فإنه حد الهرم ، والتسييح والاستغفار ، وتلاوة القرآن أولى بأبناء الثمانين ، فإن كان عقله ثابتاً ، ورأيه مجتمعاً ، يعرف حديثه ويقوم به ، وتحرى أن يحدث احتساباً ، رجوت له خيراً (٤) .

هذا ما قال به الرامهرمزي فى منهج الراوى فى الأداء ، وليس للحاكم فى « معرفة علوم الحديث » فى ذلك شىء ، وكذلك الأجرى ليس له فى ذلك شىء ، وأما الجامع فقد استوعب فيه الخطيب ما قاله الرامهرمزي وزاد مادة علمية قيمة ، وأحسن فى تصنيفه وتقسيمه بصورة تجعلنا نقول - بحق - إنه فريد فى ذلك الموضوع لقد عقد للمنهج هذا ستة أبواب ، وتعرف فى كل باب منها على ما قاله الخطيب فيه ، لنرى صدق ما ادعيته من تفرد فى هذا الموضوع وقد رتبت الأبواب - هنا - بطريقة تختلف عن وضع هذه الأبواب فى كتاب الجامع فالباب الأول فى ذلك :

(باب تحرى المحدث الصدق فى مقاله، وإيثاره ذلك على اختلاف أموره وأحواله).

ويجعل الخطيب تحت ذلك مباحث منها :

١ - « حذره إذا روى الحديث وتوقيه خوفاً من وقوع الزلل والوهم فيه » .

٢ - (اختيار الرواية من أصل الكتاب ، لأنه أبعد من الخطأ وأقرب للصواب) ، وقال الخطيب فى ذلك : « الاحتياط للمحدث والأولى به أن يروى فى كتابه ليسلم من الوهم والغلط ، ويكون جديراً بالبعد من الزلل » .

٣ - (جواز رواية المحدث من حفظه ، والقول فى تأدية معنى الحديث دون لفظه) ويقول فى ذلك : « الرواية عن الحفظ جائزة لمن كان متقناً لها متحفظاً فيها » ، وقال :

(١) المحدث الفاصل ص ٦٠٦ ، ٦٠٧ .

(٢) المحدث الفاصل ص ٦٠٧ .

(٣) المحدث الفاصل ص ٦٠٨ .

(٤) المحدث الفاصل ص ٣٥٤ .

(٥) انظر : الإلماع ص ١٧٣ ، ١٨٩ ، ١٩٤ ، ١٩٩ .

« وينبغي مع هذه الحال ألا يغفل الراوى عن مطالعة كتبه وتعاهدها والنظر فيها » ويقول: « ويجب أن ينظر من كتبه فيما علق بحفظه ، فتعاهد المحفوظ أولى ، والمراعاة له أعم نفعاً ويقول : « ويحدث بما لا يداخله فيه الشك ، وما شك فى حفظه لزمه أن يمسك عنه ويقول : « وينبغي للطالب ألا يكره المحدث على الرواية من حفظه إذا لم يحضره النشاط لذلك » . ثم يفصل الخطيب الحفظ فيقول : « والحفظ للحديث على ضربين أحدهما حفظ ألفاظه ، وعدد حروفه ، والآخر حفظ معانيه دون اعتبار لفظه والمستحب للراوى أن يورد الأحاديث بألفاظها التى سمعها فإن ذلك أسلم له ، مع الاتفاق على جوازه وصحته » ، ويقول : « وكان الحسن ممن يذهب إلى جواز الرواية على المعنى دون اللفظ ورأيه - مع هذا - استحباب الأداء كما سمع ، فأما من شدد فى الحروف ، ورأى أن تغيير اللفظ غير جائز فجماعة من أعيان السلف ، وكبار المتقدمين ، ويقول : « ويروى عن بعض من كان يذهب إلى وجوب اتباع اللفظ أنه كان لا يحدث إلا لمن يكتب عنه ، ويكره أن يحفظ عنه حديثه خوفاً من الوهم عليه ، والغلط حال روايته » ، ويقول : « وكان غيره يأمر بالكتابة عنه فى الصحف دون الألواح احتياطاً وتوثقاً » .

٤ - (القول فى رد الحديث إلى الصواب إذا كان قد خالف موجب الإعراب) ويقول فى ذلك : « بعض من أوجب رواية الحديث على لفظه كان يروى الحديث ملحوناً ، إذا كان قد سمعه كذلك ، ولا يغيره ، ويحكى ذلك عن التابعين » .

ويقول : (فى تعليق على قول أبى مسهر : كان الأوزاعى يلحن) : كان الأوزاعى يسبقه إلى اللحن ، لا أنه كان يراه مذهباً ، لأن المحفوظ عنه إجازة إصلاح اللحن فى الحديث « ومن كان يلحن اتباعاً لما سمع فى الرواية يزيد بن إبراهيم التستري » ثم يبين الخطيب رأيه فى ذلك فيقول : « والذى نذهب إليه رواية الحديث على الصواب ، وترك اللحن فيه ، وإن كان قد سمع ملحوناً ؛ لأن من اللحن ما يحيل الأحكام ويصير الحرام حلالاً ، والحلال حراماً فلا يلزم اتباع السماع فيما هذه سبيله ، والذى ذهبنا إليه قول المخلصين والعلماء من المحدثين » ، ثم يبنى على ذلك فيقول : فينبغى للمحدث أن يتقى اللحن فى روايته للعلة التى ذكرناها ، ولن يقدر على ذلك إلا بعد درسه النحو ومطالعة علم العربية ، ثم يجعل مبحثاً فى :

٥ - الترغيب فى علم النحو والعربية لأداء الحديث بالعبارة السوية .

٦ - (من عاب اللحن وشدد فيه) ويقول فى ذلك : « اللحن فى القرآن - أيضاً -

غير مأمون على من لم يكن حافظاً له ، ولا عالماً بالعربية ، وقد حفظ ذلك على غير واحد من الرواة » .

٧ - (ذكر من كان يذهب إلى جواز رواية الحديث على المعنى ، وبعض المحفوظ عنه فى ذلك) فيقول :

« وروى إجازة التحديث على المعنى عن عبد الله بن مسعود ، وأبى الدرداء ، وأنس بن مالك ، وعائشة أم المؤمنين ، وعمرو بن دينار ، وعامر الشعبي ، وإبراهيم النخعي ، وابن أبى نجيح ، وعمرو بن مرة وجعفر بن محمد بن على ، وسفيان بن عيينة ، ويحيى بن سعيد القطان » ويقول : « وقد ذكرنا الروايات من جميعهم بذلك فى كتاب الكفاية ، فغنيها عن إيرادها فى هذا الكتاب » . « وأما مالك بن أنس فكان يرى أن لفظ حديث رسول الله ﷺ لا يجوز تغييره ، ويجوز تغيير غيره إذا أصيب المعنى » ثم يوضح الخطيب رأيه فى ذلك فيقول : « ورواية حديث رسول الله ﷺ وحديث غيره ، على المعنى جائزة عندنا إذا كان الراوى عالماً بمعنى الكلام وموضوعه ، بصيراً بلغات العرب ووجوه خطابها عارفاً بالفقه ، واختلاف الأحكام ، مميزاً لما يحيل المعنى ولا يحيله ، وكان المعنى - أيضاً - ظاهراً معلوماً ، ويلزم إيراد اللفظ بعينه ، وسياقه على وجهه ، وقد كان فى الصحابة رضوان الله عليهم من يتبع روايته الحديث عن النبى ﷺ بأن يقول : أو نحوه أو شكله » .

أو كما قال رسول الله ﷺ ، والصحابة أرباب اللسان ، وأعلم الخلق بمعانى الكلام ، ولم يكونوا يقولون ذلك إلا تخوفاً من الزلل لمعرفتهم بما فى الرواية على المعنى من الخطر . والله أعلم .

٨ - (ذكر تسمية الصحابة الذين روى عنهم ما ذكرناه آنفاً) .

٩ - (الكتابة عن المحدث فى المذاكرة) ، وهذا العنوان ، وإن كان يبدو خارجاً عن الموضوع ، ويليق بمنهج الطالب ، وليس بمنهج الراوى إلا أن ما تضمنه المبحث يجعل وجوده - هنا - راجحاً ، فالخطيب يقول فى هذا المبحث : « إذا أورد المحدث فى المذاكرة شيئاً أراد السامع له أن يدونه عنه فينبغى له إعلام المحدث ذلك ليتحرى فى تأدية لفظه وحصر معناه » كما قال (فى تعليق على قول عبد الرحمن بن مهدي لأبى موسى محمد بن المثني : لو كنت وحدك لحديثك به فكيف أصنع بهؤلاء ؟) ، كان أبو موسى من الملازمين لعبد الرحمن ، فقلوه : « لو كنت وحدك لحديثك به أراد أنه إذا بان له أن الحديث على غير ما حدثه به أمكنه استدراكه لإصلاح غلطه ، ولا يمكنه ذلك مع الغرباء

الذين حضروا عنده ، والله أعلم » ويقول : « وكان عبد الرحمن بن مهدي يحرص على أصحابه أن يكتبوا عنه في المذاكرة شيئاً » ثم يذكر لنا الخطيب رأيه في المسألة فيقول : « واستحب لمن حفظ عن بعض شيوخه في المذاكرة شيئاً ، وأراد روايته عنه أن يقول : حدثنا في المذاكرة ، فقد كان غير واحد من متقدمي العلماء يفعل ذلك » .

الباب الثاني : (باب ذكر الحكم فيمن روى من حفظه حديثاً فخولف فيه) .

ويرى الخطيب رأياً لطيفاً ومعقولاً في ذلك فيقول : « يلزم الراوى إذا خالفه فيما رواه راوٍ غيره أن يرجع إلى أصل كتابه فيطالعه ويستثبت منه » وقال (فى تعليق على رواية) : « وكان إخراج حجاج أصل كتابه حجة له على يحيى بن سعيد وعبد الرحمن ابن مهدي ، وزالت العهدة عنه خطأ نكراه عليه ، وكذلك يلزم كل من روى ممن حفظه ما خولف فيه وأنكر عليه أن يفعل إذا كان قادراً على الأصل ، أو يمسك عن الرواية إذا تعذر ذلك عليه » ، ويقول : « وهكذا لو لم يحدث من حفظه لكنه روى من فرع له شيئاً خولف فيه فإنه يلزمه الرجوع إلى الأصل لجواز دخول الخطأ على الناقل فى حال النقل » .

أليس فى هذا الكلام تأصيل لقواعد التحقيق العلمى الدقيق ؟ فإذا لم يلتزم الراوى بما أصله له الخطيب فى ذلك وأصرَّ على مخالفته بعد أن تبين الخطأ بهذا المنهج ، فإنه يَأْثَمُ ولا يحتج به . يقول الخطيب (وهو يتدرج مع الراوى فى هذا المنهج التحقيقى) : « فيجب على المحدث الرجوع عما رواه إذا تبين أنه أخطأ فيه ، فإذا لم يفعل كان آثماً ، وعلى الطالب الإمساك عن الاحتجاج به » .

ولا ينسى الخطيب أن يحيط بهذا الموضوع إحاطة تامة فيوصى الطالب فى مثل هذه الحالة - فيقول : « وينبغى للطالب إذا دوّن عن المحدث ما رواه له من حفظه أن يبين ذلك حال تأديته لتبرأ عهده من وهم إن كان حصل فيه ، فإن الوهم يسرع كثيراً إلى الرواية عن الحفظ » ويقرأ الخطيب من هذا الباب مباحث تتصل به فيذكر :

١ - (من خالفه آخر أحفظ منه فرجع إلى قوله) ويقول فى ذلك : « إذا روى المحدث من حفظه ما ليس له به كتاب فخالفه فيه من هو أثبت ، أو أحفظ منه لزمه الرجوع إلى قوله » ولكن الخطيب لا يتغافل عن واقع الرواية والاعتداد بالحفظ والثقة بالنفس عند بعضهم ، ومع ذلك يرى الخطيب أن ترك المراء فيما خولف فيه أحب إليه ، فيقول : « وكان سفيان الثوري إذا حفظ شيئاً لم يلتفت إلى خلاف من خالفه فيه ثقة منه بنفسه ، واعتماداً على إتقانه وضبطه » ، ويقول : « استحب للراوى أن يدع المراء

فيما خولف فيه ، وإن كان محققا ، فقد كان شهابه بن سوار يروى عن شعبة حديثاً عرف به ، واشتهر عند الناس أنه يتفرد بروايته ، فرواه أبو داود الطيالسي عن شعبة فأثكره أصحاب الحديث عليه فأمرهم أن يتركوه ، ومحل أبي داود من العلم معروف ، وهو بالحفظ والصدق موصوف إلا أنه رأى ترك ذلك الحديث أبعد من الطئنة ، وأنفى للتهمة فتركه » .

٢ - (مراجعة المحدث وتوقيفه عندما يتخالج في النفس من روايته) فيقول : « لا يجوز للطالب أن ينكر على المحدث شيئاً رواه إذا لم يعرفه ، أو وقع في نفسه شيء من سماعه إياه ، لكن ينبغي له أن يوقفه عليه ويستثبته فيه ، فما أخبره به قبله منه لكونه أميناً في نفسه عدلاً في حديثه » وكأنه بذلك يستخرج منه تقريراً بصحة ما رواه بعد الاستثبات منه .

٣ - (استحباب التحديث والتكفير لمن حلف ألا يحدث) ويقول في ذلك : « إذا حلف بالله تعالى ألا يحدث ثم حدث فقد حنث ويلزمه كفارة يمين والذي ذهب إليه عكرمة من أن التحديث يجزئه في التكفير خطأ ، والفقهاء مجمعون على خلافه » .

٤ - (قول المحدث : حدثنا ، وأخبرنا) ، وقال (في تعليق على قول الشافعي : إذا قرأ عليك المحدث فقل : حدثنا ، وإذا قرأت عليه فقل أخبرنا) : وهذا الذي قاله الشافعي مذهب جماعة من أهل العلم ، وروى من المتقدمين عن عبد الملك بن جريج المكي ، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ، وكان حماد بن سلمة ، وهشيم بن بشر ، وعبد الله بن المبارك ، وعبد الرزاق بن همام ، ويزيد بن هارون ، ويحيى بن يحيى النيسابوري ، وإسحاق بن راهويه ، وعمرو بن عون ، وأبو مسعود أحمد بن الفرات ، ومحمد بن أيوب ، ويحيى بن الضريس يقولون في غالب حديثهم الذي يروونه « أخبرنا » ولا يكادون يقولون « حدثنا » ، وكان غيرهم يقول : « ينبغي أن يبدأ السماع كيف كان خبراً سمع من لفظ المحدث قيل فيه « حدثنا » وما قرئ عليه قال الراوى فيه ، قرأت إن كان سمعه بقراءته ، ويقول فيما سمعه بقراءة غيره : قرئ وأنا أسمع ، وقال أكثر أهل العلم إذا كان الحديث في الأصل مسموعاً فللراوية أن يقول ما شاء من « حدثنا » و « أخبرنا » ، ولم يروا في ذلك فرقاً ولما كان هذا الكلام من قوانين الرواية ، قال الخطيب في نهاية هذا المبحث : « وقد ذكرنا هذا الباب في كتاب الكفاية على الاستقصاء ، وأوردنا هناك ما فيه غنية لمن وقف عليه » .

الباب الثالث : و يترجم الخطيب لهذا الباب بقوله : (القراءة على المحدث وأدبها

وما يختار من الأمور المتعلقة لها) . وهى ترجمة توهم بأن هذا الباب يصلح للحديث عن منهج الطالب فى القراءة ولكن مباحث هذا الباب وإن كانت مشتركة بين الراوى والطالب إلا أنها فى أكثرها موجهة إلى الراوى فيقول الخطيب : « إذا قرأ المحدث بنفسه كان أفضل وثوابه فى ذلك أكمل ، وإن عجز عن القراءة فأمر بها غيره ؛ لأن القراءة عليه بمنزلة قراءته بنفسه » . وقال : « والروايات عن جميع من حفظ عنه مثل هذا القول ، أو فى معناه تطول ، فمن أحب الوقوف عليها بكمال فلينظر فى كتابنا المسمى بالكفاية فإنه يجدها فيه مستقصاة إن شاء الله » .

وأما ما يناسب هنا من توجيهات يذكرها الخطيب فيقول : « واستحب لمن حضر سماع ما يقرأ أن يكون له به نسخة ويصطحبها معه » ، ويقول : « وينبغى أن يتخير للقراءة أفصح الحاضرين لساناً ، وأوضحهم بياناً ، وأحسنهم عبارة ، وأجودهم أداء » ، ويقول : « وينبغى أن يكون القارئ ممن قد أنس بالحديث واشتغل به بعض الشغل إن لم يكن الكل » وذلك حتى لا يقع فى الخطأ والتصحيف . ولذلك يجعل مبحثاً بعد ذلك فى : (بعض أخبار أهل الوهم والتحريف ، والمحفوظ عنهم من الخطأ والتصحيف) ، (من أخبار المصحفين فى القرآن) ثم يعود إلى تفصيل أدب القراءة فيقول : « يستحب للقارئ أن يقرأ من أصل المحدث ، وألا يمسه إلا على طهارة » « ويتبدئ القارئ بذكر الله ، ويختم بالصلاة على رسول الله ﷺ ، ويدعو القارئ للمحدث عند فراغه من القراءة عليه ، وكنت أسمع أصحابنا يقولون فى آخر القراءة ورضى الله عن الشيخ وعن والديه ، وعن جميع المسلمين » ، « وإن كان المحدث هو الذى قرأ على أصحابه دعا لنفسه وللحاضرين بالرحمة ، ويجوز أن يبدأ بنفسه فى الدعاء » .

ثم يجعل الخطيب بعد ذلك مبحثاً فى (وجوب استعمال الحق فى تقديم أولى السبق) فيقول : « إذا اختلفت أغراض الطلبة فى السماع ، وأراد بعضهم القراءة لما لا يستفيده غيره فعلى المحدث أن يقدم السابق منهم إلى المجلس » ، « ويجب على الطالب ألا يقرأ حتى يأذن له المحدث » ثم يجعل مبحثاً فى (من رأى وجوب التسوية بين الأصحاب وكره إثارة بعضهم على بعض) فقال : « ويباح للمحدث أن يؤثر حفاظ الطلبة وأهل المعرفة والفهم منهم وإن كان الأفضل أن يعدل بينهم ، ولا يؤثر بعضهم على بعض » وبعد ذلك : يجعل مبحثاً فى (جواز الأثرة بالرواية لأهل المعرفة والدراية) ويقول فى ذلك : « وكتب معى أبو بكر البرقانى إلى أبى أحمد بن عبد الله الأصبهاني

الحافظ كتاباً يقول فى فصل منه ، وقد نفذ إلى ما عندك عمداً متعمداً أخونا أبو بكر أحمد بن على بن ثابت أیده الله وسلمه ليقبس علومك ، ويستفيد من حديثك ، وهو بحمد الله ممن له فى هذا الشأن سابقة حسنة ، وقدم ثابت ، وفهم به حسن ، وقد رحل فيه وفى طلبه ، وحصل له منه ما لم يحصل لكثير من أمثاله الطالبين له ، وسيظهر لك منه عند الاجتماع من ذلك ، مع التورع والتحفظ وصحة التحصيل ما يحسن لديك موقعه وتجميل عندك منزلته ، وأنا أرجو إذا صحت لديك منه هذه الصفة أن يلين له جانبك ، وأن تتوفر عليه ، وتحتمل منه ما عساه يورده من تثقيل فى الاستكثار ، أو زيادة فى الاضطراب فقدا حمل السلف من الخلف ما ربما ثقل ، وتوفروا على المستحق منهم بالتخصيص والتقديم والتفضيل مالم ينله الكل منهم » ثم يجعل فى نهاية هذا الباب (من كان يخصص بالحديث الشاب ويؤثرهم على المشايخ وذوى الأسنان) ، وبعد أن يبين فى هذا الباب أدب القراءة يبين فى الباب الآتى أدب الإملاء فيجعل ترجمة الباب (إملاء الحديث وعقد المجلس له ، فيقول : « يستحب عقد المجالس لإملاء الحديث ، لأن ذلك أعلى مراتب الراوين ، ومن أحسن مذاهب المحدثين مع ما فيه من جمال الدين ، والاقتداء بسنن السلف الصالحين » ثم يجعل مبحثاً آخر فى (من كان يعقد المجلس فى يوم الخميس) ، وفى (من لم يتفرغ للحديث نهائياً فيحدث ليلاً) وفى تعيين المحدث للطلبة يوم المجلس (فيقول : « ينبغى للمحدث أن يعين لأصحابه يوم المجلس ، لئلا ينقطعوا عن أشغالهم ، وليستعدوا لإتيانه ، ويعد بعضهم بعضاً به » ويقول : « وإذا عين لهم اليوم ووعدهم بالإملاء فيه فلا ينبغى له إخلاف وعده ، إلا أن يقتطعه عن ذلك أمر يقوم عذره به » .

وبعد أن بحث زمن المجلس جعل مبحثاً فى مكانه ترجم له بقوله : (عقد المجالس فى المساجد) فقال : « استحب للمحدث أن يجعل تحديثه فى المسجد ، وألا يخلى يوم الجمعة من الإملاء فى مسجد الجامع » .

ثم يتحدث بعد ذلك فى هيئة المجلس فى مبحث (جلوس المحدث تجاه القبلة) وفى (التحليق قبل صلاة الجمعة) و (سعة الحلقة) .

ويستمر الخطيب فى الحديث عن الإملاء ، ولكنه يجعل هذا الاستمرار فى باب جديد يترجم له بقوله (باب اتخاذ المستملى) وأرى أن الخطيب قد أحسن فى جعل المباحث الآتية فى باب بهذه الترجمة لأن أكثر الحديث فيها من المستملى ، فيقول : « ينبغى للمحدث أن يتخذ من يبلغ عنه الإملاء إلى من بعد فى الحلقة » ونجد هنا الاهتمام

الواضح من الخطيب فى مسألة التلقى الجماعى ، وحق الجالسى فى بلوغ صوت المحدث جميعاً ، ونظراً لأن المجالس كانت تتسع إلى الدرجة التى لا يبلغ صوت المحدث فيها إلى آخر الحلقة عالج الخطيب مسألة الاستملاء ، وفصل القول فى الآداب التى ينبغى للمستملى أن يتحلى بها ومنها :

١ - (إشراف المستملى على الناس) ويقول الخطيب فى هذا المبحث : « يستحب للمستملى وهو جالس على موضع مرتفع أو على كرسى ، فإن لم يجد استملى قائماً ويقول : « يجب أن يكون المستملى متيقظاً محصلاً ولا يكون بليداً مغفلاً » .

٢ - (اتباع المستملى لفظ المحدث) ويقول فى ذلك : « يستحب له ألا يخالف لفظ الراوى فى التبليغ عنه » ، بل يلزمه ذلك وخاصة إذا كان الراوى من أهل الدراية والمعرفة بأحكام الراوية .

٣ - (ما يتبدئ به المستملى من القول) ويقول فى ذلك : « ينبغى أن يقرأ فى المجلس سورة من القرآن قبل الأخذ فى الإملاء » ، ثم يستنصت المستملى الناس إن سمع منهم لفظاً . « فإذا أنصت الناس قال : بسم الله الرحمن الرحيم ، والحمد لله رب العالمين ، وإنما استحبيت له ذلك لما روى عن النبى ﷺ أنه قال : « كل أمر دى بال لم يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم أقطع ، وروى لم يبدأ فيه بالحمد لله أقطع ، فإذا جمع بين اللفظين استعمل الخبرين ، وحاز الفضيلتين » ، « ثم يذكر النبى ﷺ ، ويصلى عليه فإن اتباع ذكر الله بذكره واجب ، والصلاة عليه فى تلك الحال أمر لازم » .

٤ - (قوله للمحدث : من ذكرت) ويقول : « إذا صلى المستملى على النبى ﷺ أقبل على المحدث فقال له : من حدثك أو من ذكرت رحمك الله ؟ » .

٥ - (جواب المحدث بنسبته إليه وتلفظه بما يرويه) : ويقول الخطيب : « إذا فعل المستملى ما ذكرته : قال الراوى « نا » فلان ، ثم نسب شيخه الذى سماه حتى يبلغ به منتهاه » ويقول : « والجمع بين اسم الشيخ وكنيته أبلغ فى إعظامه ، وأحسن فى تكريمه » ويقول : وإذا قرأ فملاً لا تضجره . ثم يبدأ الخطيب بعد ذلك فى مباحث الراوى منها .

٦ - (الاختصار على الاسم أو النسب ، والاكتفاء بذكر الكنية أو اللقب) ويقول فى ذلك : « جماعة من المحدثين يقتصر فى الراوية عنهم على ذكر أسمائهم دون أنسابهم إذ كان أمرهم لا يشكل ، ومنزلتهم من العلم لا تجهل فمنهم أيوب بن أبى تيمة السخيتانى . . » ، وقال : « وربما لم تنسب المحدث إذا كان اسمه مفرداً من أهل

طبقتة لحصول الأمان من دخول الوهم فى تسميته ، وذلك مثل قتادة بن دعامة السدوسى . . . » وقال : « وهكذا من كان مشهوراً بنسبته إلى أبيه أو قبيلته فقد اكتفى فى كثير من الروايات عنه بذكر ما اشتهر به ، وإن لم يسم هو فيه ، وذلك نحو الرواية عن ابن عون وابن جريج وابن لهيعة ، وابن عيينة . . » وكنحو الرواية عن الشعبى والنخعى ، والزهرى ، والتميمى ، والثورى والأوزاعى . . . » .

(أصحاب الألقاب) ويقول فى ذلك : قد علت ألقاب جماعة من أهل العلم على أسمائهم فاقصر الناس على ذكر ألقابهم فى الرواية عنهم فمنهم غندر واسمه محمد بن جعفر ، أنا القاضى أبو بكر الحيرى ، وهو محمد بن سليمان بن حبيب المصيصى .

(أصحاب الكنى) وقال فى ذلك : « وفى المحدثين جماعة اكتفى الرواة عنهم بذكر كنانهم دون أسمائهم وأنسابهم لغلبتها عليهم ، واشتعارهم بها ، والأمن من دخول اللبس فيهما ، فمنهم أبو الزناد « وهو عبد الله بن ذكوان . . » .
- (التلطف لسؤال المحدث عن اسمه ونسبه) .

- (نسبة المحدث إلى أمه) ويقول : إذا كان الراوى معروفاً باسم أمه وهو الغالب عليه جاز نسبته إليه ، وذلك مثل « ابن بحنة » وهو عبد الله بن مالك .

- (تعريف المحدث بالنقص فى الصفات كالعمى والعور ونحوها من الآفات) .
ويقول فى ذلك : « لم يختلف العلماء فى أنه يجوز ذكر الشيخ وتعريفه بصفته التى ليست نقصاً فى خلقته كالطول والزرقة والشقرة والحمرة والصفرة ، وقد جاءت الرواية عن حميد الطويل ، وإسحاق بن يوسف الأزرق . . . » ويقول : « وإذا كان الشيخ معروفاً بالعلم والفضل ، وموثوقاً بالجلالة والنبيل حسن ذكر ذلك فى حال الرواية عنه ، وإن لم يكن مشهوراً زكاه الراوى إن كان عدلاً عنده فيقول : « نا فلان وكان ثقة » .

- (من روى عن شيخ فأثنى عليه ومدحه وعظمه) .

- (استحباب الرواية عن جماعة وألا يقتصر على شيخ واحد) ويقول فى ذلك :
« يستحب للراوى ألا يقتصر فى إملائه على الرواية عن شيخ واحد من شيوخه بل يروى عن جماعتهم ، ويقدم من علا إسنادهم منهم » ويقول :

« ويكون إملأؤه عن كل شيخ حديثاً واحداً ، فإنه أعمُّ للفائدة وأكثر للمنفعة ، ويتعمد ما علا سنده ، وقصر متنه » ويقول : « وإن لم يكن الراوى من أهل المعرفة بالحديث وعلمه واختلاف وجوهه وطرقه وغير ذلك من أنواع علومه ، فينبغى له أن

يستعين ببعض حفاظ وقته في تخريج الأحاديث التي يريد إملأها قبل يوم مجلسه ، فقد كان جماعة من شيوخنا يفعلون ذلك» ويقول : «فإن أحب الراوى خرج أحاديث المجلس لنفسه ، ونقلها من أصوله إلى فرعه بخطه ، ثم عرضها على من يثق بمعرفته وفهمه ؛ ليصلح خللا إن وجده فيها ، ويتلافى من الأخطاء ما أمكن تلافيها » ويقول : « وينبغي للراوى أن يعتمد فى إملائه الرواية عن ثقات شيوخه ، ولا يروى عن كذاب ولا متظاهر ببدعة ، ولا معروف بالفسق بل يكون روايته عن حسن طريقته ، وظهرت عدالته » .

- (تجنب الرواية عن الضعفاء والمخالفين من أهل البدع والأهواء) ويقول فى ذلك : « أما من ثبت فسقه وظهر كذبه فلا تصح الرواية عنه ، وأما من كان معروفاً بالصدق فى حديثه والأمانة فى نفسه ، وله رأى يذهب إليه فالرواية عن غيره من أهل المذاهب القويمة والاعتقادات السليمة أولى ، وإن روى عنه جاز ذلك وحكم من صح اعتقاده وثبت صدقه إلا أنه يهتم فى حديثه هذا الحكم أيضاً » ، ويقول : « وينبغي للمحدث أن يتشدد فى أحاديث الأحكام ، التى يفصل بها بين الحلال والحرام فلا يرويها إلا عن أهل المعرفة والحفظ ؛ وذوى الإتقان والضبط ، وأما الأحاديث التى تتعلق بفضائل الأعمال وما فى معناها فيحتمل روايتها عن عامة الشيوخ » وهذا رأى من الخطيب يفسر لنا بعض ما يرد فى هذا الكتاب من الأحاديث الضعيفة .

- (الاقتداء بذوى السنن المستقيم فى ذكر تاريخ السماع القديم) ويقول فى ذلك : « للسماع المتقدم مزية على ما تأخر عنه ؛ لأن المتأخر يكون بعرض الخطر ، وعدم أمان الغرر لكبر سن الراوى ، وتغير أحواله وتناقص آلاته ، واختلال حفظه وبعد ذكره ، ولو سلم الراوى عند كبر السن وتناهى العمر من دخول الوهم عليه فى روايته لكان لمن تقدم سماعه منه الفضيلة على من سمع منه فى تلك الحال ، ويقول : « فإذا لم يشارك الراوى غيره فى التحديث عن شيخه لتفرده به كان ذكره تاريخ سماعه أحسن ولإظهار ما خصه الله به من تلك الفضيلة أبين » ، ثم يجعل الخطيب بعد ذلك - مباحث فى :

- (من روى حديثاً ذكر أنه سمعه أولاً نازلاً وآخر عالياً) .

- (من روى حديثاً ذكر أنه سأل شيخه عنه حتى حدثه به) .

- (من روى حديثاً يتفرد بروايته فذكر أنه لا يوجد إلا من عنده) .

- (من روى حديثاً اشترط فى روايته البراءة من عهدته) .

- (تحريم رواية الأخبار الكاذبة ، ووجوب إسقاط الأحاديث الباطلة) وقال فى ذلك : « يجب على المحدث ألا يروى شيئاً من الأخبار المصنوعة ، والأحاديث الباطلة

الموضوعة، فمن فعل ذلك بآء بالإثم الميين، ودخل فى جملة الكذابين كما أخبر الرسول ﷺ : « وقال : ومن روى حديثاً موضوعاً على سبيل البيان الحال واضعه والاستشهاد على عظيم ما جاء به ، والتعجب منه والتنفير عنه ساغ له ذلك ، وكان بمثابة إظهار جرح الشاهد فى الحاجة إلى كشفه والإبانة عنه » ثم أتبع ذلك مبحثاً فى :

- (استحباب رواية المشاهير والصدوف عن الغرائب والمناكير) ولقد ذكر الخطيب فى هذا المبحث توضيحاً لما جاء عند الرامهرمزي من تسميته للغريب (بالأحسن) فيقول (فى تعليق على قول إبراهيم: كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن حديثه، أو أحسن ما عنده): أملئ إبراهيم بالأحسن الغريب، ثم تأتى المباحث الآتية: - (اختيار جياذ الأحاديث وعيونها التى لا يدخل عليها التعليل فى أسانيدھا ولا متونها) .

- (الصلاة على النبی ﷺ كلما ذكره ، والترحم على الصحابة ﺭﺯﯨﻪﻟﻠﻪﻩﻤﻮﻭ) . - (ذكر ما يستحب فى الإملاء روايته لكافة الناس وما يكره من ذلك خوف دخول الشبهة فيه والإلباس) .

- (كراهة رواية أحاديث بنى إسرائيل المأثورة عن أهل الكتاب) . - (إملاء فضائل الصحابة ومناقبهم والنشر لمحاسن أعمالهم وسوابقهم) . - (كلام المحدث على الحديث ووصفه إياه بالصحة والثبوت وغير ذلك من الصفات والنعوت) .

- (كراهة إملاء السامع وإضجاره ، بطول إملاء المحدث وإكثاره) . - (ختم المجلس بالحكايات ومستحسن النوادر والإنشاءات) . - (ما سن فى المجلس عند انقضائه من الاستغفار والحمد لله على آلائه) . - (المعارضة بالمجلس المكتوب وإتقانه، وإصلاح ما أفسد منه زيغُ القلم وطغيانه) . وأما الباب الأخير فى تفصيل منهج الراوى عند الخطيب فهو الباب الأخير من كتاب الجامع، والذى ترجم له الخطيب بقوله : (قطع التحديث عند كبر السن مخافة اختلاف الحفظ ونقصان الذهن) .

ومن هذا العرض للمباحث التى عالجها الخطيب نرى سعة أفق هذا الرجل ، وجمعه فى هذا الكتاب لمادة علمية سايرت الراوى فى عملية الأداء ، كيف يؤدى ،

وماذا يؤدي ، واستطاع الخطيب أن يجد لكل توجيه قدّمه ما يدعمه من آثار بصورة لم أجدها فيمن قبله ، وأما من بعده فقد ذكر القاضي عياض في ذلك خمسة أبواب ولكنها في تفصيلاتها أقرب إلى قوانين الرواية منها إلى آدابها (١) .

وأما علوم الحديث - في هذا المنهج - فقد لخص ابن الصلاح فيه ما قاله الخطيب، ولكن مع هذا التلخيص لم يستوعب كل ما قاله الخطيب في موضوع الآداب؛ لأن الكتاب ليس متخصصاً في ذلك كما هو الحال في الجامع .

الكتب وما يتعلق بها :

والآن نتناول بحث الكتب ، وتعريف الطالب بها ، وكيف يجمع الأبواب ويصنف ؟

فأما الرامهرمزي فيجعل مبحثاً في « التبويب في التصنيف » (٢) ، كما يجعل مبحثاً عنوانه « المصنفون من رواة الفقه في الأمصار » (٣) .

وأما الحاكم في معرفة علوم الحديث فيجعل لذلك النوع الخمسين من علوم الحديث (٤) .

وأما الجامع فقد فصل الخطيب فيه هذا الأمر على ثلاثة عناصر :

الأول : كيف يبدأ الطالب مع الكتب ؟

الثاني : أنواع الكتب .

الثالث : كيف يصنف الشيخ ؟

وقد جعل الخطيب للعنصر الأول باباً ترجم له بقوله : (القول في كتب الحديث على وجهه وعمومه، وذكر الحاجة إلى ذلك في الجمع لأصناف علومه)، فيقول : « من أول ما ينبغي أن يستعمله الطالب شدة الحرص على السماع والمسارة إليه والملازمة للشيوخ » ويقول : « وينبغي له ألا تفارقه محبرته وصحفه . . . » ويقول : « وابتدئ بسماع الأهمات من كتب أهل الأثر . . » وهكذا يستمر مع الطالب في إسداء نصائحه في هذا الجانب .

(١) انظر : علوم الحديث ص ٢١٨ ، ٢١٩ .

(٢) المحدث الفاضل ص ٦٠٩ .

(٣) المرجع السابق ص ٦١١ وما بعدها .

(٤) انظر : معرفة علوم الحديث ص ٣٠٩ - ٣١٤ .

وأما العنصر الثانى فيقول الخطيب فيه (فى تعليق على قول أحمد بن حنبل : ثلاثة كتب ليس لها أصول : المغازى والملاحم والتفسير) : وهذا الكلام محمود على وجهه ، وهو أن المراد به كتب مخصوصة فى هذه المعانى الثلاثة غير معتمد عليها ، ولا موثوق بصحتها لسوء أحوال مصنفاتها ، وعدم عدالة ناقلها ، ... » ، ويضرب نماذج لهذه الكتب فيقول : « وأما الكتب المصنفة فى تفسير القرآن فمن أشهرها كتابا الكلبي ومقاتل ابن سليمان ... وأما المغازى فمن المشهرين بتصنيفها وصرف العناية إليها محمد ابن إسحاق المطلبى ، ومحمد بن عمر الواقدي » .

وأما العنصر الثالث فيجعل له الخطيب باب ترجم له بقوله : (باب البيان والتعريف لفضل الجمع والتصنيف) ، ويجعل مبحثا فى (وصف الطريقتين اللتين عليهما تصنيف الحديث) ويعنى بالطريقتين طريقة تصنيف السنن وتخريجها على الأحكام والطريقة الثانية تخريجها على المسند .

ثم يذكر المباحث الآتية :

(الأثر فى ثبوت الأبواب) ، (مخارج السنن ، ومعرفة الشيوخ الذين يروى عليهم الأحاديث الحكمية والمسائل الفقهية) ، و (الأحاديث التى تدور أبواب الفقه عليها) ثم يفصل القول فى مبحث (تخريج السنن على المسند) فيقول : «... ينبغى لمن أراد تخريج مسانيد الصحابة أن يعرف المتون المرفوعة عن الموقوفة فإن فيها ما يشكل على ما لم يكن عارفا بصناعة الحديث ، ومثال ذلك ما أنا الحسن بن أبى بكر أنا عثمان بن أحمد الدقاق ، نا حنبل بن إسحاق ، نا أبو نعيم صرار بن صرد ، نا المطلب بن زياد ، عن عمر ابن سويد ، عن أنس بن مالك قال : كان باب رسول الله ﷺ إذا استفتح قرع بالأصابع ، فهذا يتوهمه من ليس من أهل الصناعة مسندا لذكر رسول الله ﷺ فيه ، وليس بمسند ، وإنما هو موقوف على صحابى حكى فيه عن غير النبى ﷺ فعلا ، ومما يشكل أيضا الحديث الذى أنه محمد بن الحسين القطان ، أنا دعلج بن أحمد ، أنا محمد بن على بن زيد الصايغ ، أنا سعيد بن منصور حدثهم قال : نا أبو عوانة ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر قال : قالت اليهود : إنما يكون الولد أحول إذا أتى الرجل امرأته من خلفها ، فأنزل الله تعالى : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٣] ، قال : « من بين يديها ومن خلفها ، ولا يأتيها إلا فى المأتى . فهذا يتوهم موقوفا ، لأنه لا ذكر فيه للنبي ﷺ ، وليس بموقوف ، وإنما هو مسند ، لأن الصحابى الذى شاهد الوحي إذا أخبر عن آية أنها نزلت فى كذا وكذا ، كان ذلك مسندا » .

وأوافق الخطيب على الحكم فى الحديث الثانى بأنه مسند ، ولكن لا أوافقه فى حكمه على الحديث الأول بأنه موقوف ، بل هو مسند ، على الرغم من تخويله لمن يقول لذلك لأنه ليس من أهل الصناعة ، ومخالفتى للخطيب فى ذلك تعتمد على أن قرع باب رسول الله ﷺ بالأصابع ، أو كما ورد فى رواية أخرى « بالأظافر » يقتضى سماع الرسول ﷺ لهذا (القرع بالأصابع) فدخل الحديث بذاك فى دائرة المسند ، وقد وجدت لدى ابن الصلاح ما يؤيد قولى هذا حينما رد على الحاكم مثل هذا الحكم ، وأشار إلى أن الخطيب قال فى ذلك مثل قول الحاكم فيقول : « قلت : بل هو مرفوع - كما سبق ذكره - وهو بأن يكون مرفوعاً أخرى ، لكونه أخرى باطلاعه ﷺ ، عليه والحاكم معترف بكون ذلك من قبيل المرفوع » (١) ثم يجعل الخطيب - بعد ذلك مبحثاً فى (ترتيب مسانيد الصحابة) .

وبعد أن يذكر الخطيب عناوين مجموعة من الكتب يقول مثل هذه الكتب الجليلة كان يجب أن يكثروا النسخ منها ، ويتنافس فيها أهل العلم ، ويكتبوها لأنفسهم . . . ولا أحسب المانع من ذلك إلا قلة معرفة أهل تلك البلاد لمحل العلم وفضله ، وزهدهم فيه ، ورغبتهم عنه وعدم بصيرتهم ، والله أعلم .

وبهذا يكون الخطيب قد وفى الموضوع حقه ، وظهر تفرد فى هذا المبحث .

نتائج الفصل :

بعد هذا العرض ، وتلك المقارنة بين الجامع وما قبله وما بعده ، فيما يتصل بالآداب والأخلاق للطلاب والراوى نستطيع أن نثبت النتائج الآتية :

- ١ - أساس الأخلاق والآداب عند الجميع هو ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه والسلف الصالح .
- ٢ - الباعث على التأليف فى موضوع الآداب باعث تعليمى يقدم فيه النصح لطلاب الحديث وشيوخه .
- ٣ - أدرك أصحاب هذه الكتب طبيعة النفس البشرية ، وقدموا ما يقوى فيها رغبة الإقبال على العلم النافع ، وذلك ببيان أهمية ما أقبلوا عليه ، وشرف ما ينتسبون إليه .
- ٤ - أدلتهم فى الأخلاق والآداب هى الأحاديث المرفوعة ، ثم الموقوفة ، ثم المقطوعة ، وما أثر عن سلف هذه الأمة .

(١) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٤ .

- ٥ - ما قبل الجامع يشتمل على أبواب فى ذلك ، وله السبق .
- ٦ - أبواب الآداب فيما قبل الجامع ، وفيما بعده متداخلة مع غيرها من أنواع علوم الحديث وقوانينه .
- ٧ - قد أعطى الخطيب لكل عنصر من عناصر عملية التعلم حقه من التفصيل فى المباحث الكثيرة الفرعية فى الأبواب التى جعلها لذلك ، وأما الكتب السابقة واللاحقة فبعض هذه العناصر لم تجد طريقها فيها ، وإذا وجدت فلم تلق كل العناصر ما يكفيها من البحث ، أو على الأقل لم يكتب فيها مثلما كتب الخطيب فى الجامع .
- ٨ - للجامع فضل الاستيعاب للموضوع مع حسن التصنيف والتبويب وما جاء بعد الجامع له فضل الاختصار .
- ٩ - الكتاب الفريد الذى تخصص فى موضوع بعينه من أنواع علم الحديث وهو أخلاق الراوى وآداب السامع هو « الجامع » .
- ١٠ - تخصيص الكتاب لموضوع واحد أتاح لمؤلفه سعة فى المادة .
- ١١ - أحسن الخطيب فى فهم جزئيات هذه المادة التى جمعها ، واستفاد من كل جزئية فى التدليل على ما يذهب إليه .
- ١٢ - أجاد الخطيب فى التبويب مما جعل الكتاب وحدة عضوية ، وإن كنت قد قدمت وأخرت فى أبوابه عند المقارنة وفق الموضوعات التى جعلتها أساسا للمقارنة .
- ١٣ - لا يذكر الخطيب رأيا إلا بدليله ، ولو شرح كلمة شرحها بالرواية ، ويشاركه فى ذلك مَنْ قبله ، وَمَنْ بعده .
- ١٤ - تعليق الخطيب على ما يورده من روايات ، وإبرازه لما يراه ، وإعلان موقفه منها ، أكثر من السابقين واللاحقين .
- ١٥ - يعد « الجامع » أول كتاب يعالج مسألة التعليم والتعلم بصورة متكاملة ومستقلة .
- ١٦ - أعدُّ « الجامع » أول كتاب إسلامى فيما يسمى - الآن - بعلم النفس التعليمى .
- ١٧ - تألق الخطيب فى عباراته ، وهو يستعمل السجع - بلا تكلف - فى كثير من تعبيراته مما يزيد الأسلوب جمالا .
- ١٨ - أحسن فى الربط بين الروايات فى الموضوع الواحد بعبارات قوية ، وصياغة محكمة ، وأسلوب عذب .

١٩ - يُشعر الخطيبُ القارئ في أكثر من موضع بأهمية فكرة التخصص ، حين يحيله في مواضيع تتصل بما يقول بطريق غير مباشر إلى الكتب الأخرى التي ألفها لذلك .

٢٠ - الاهتمام بالأخلاق والآداب عند الخطيب تتناول الجوانب النفسية والانفعالية والاجتماعية ، والهيئة الخارجية ، وعند غيره لم تتم كل هذه الجوانب في معالجة الموضوع .

٢١ - معالجة الخطيب للقضايا معالجة يطرح فيها ما ينبغي أن يكون ، ولكن لا ينسى الواقع ، فهو باحث ميداني دقيق يعرف الواقع من الممارسة والقرب ، ويطرح ما ينبغي ، ويطرح أيضا ما يتلاءم وهذا الواقع .

٢٢ - يؤصل الخطيب قواعد التحقيق العلمي الدقيق في كلامه في باب (ذكر الحكم فيمن روى من حفظه حديثاً فخولف فيه) .

وصف مخطوطات الجامع التي اعتمدتُ عليها فى التحقيق وبيان الرموز التي استخدمتها

لقد اعتمدت فى تحقيقى لكتاب الجامع على ثلاث نسخ :

النسخة الأولى :

وهى محفوظة بمكتبة البلدية بالإسكندرية تحت رقم (٣٧١١ ج) مصطلح الحديث ، وكانت هذه النسخة عند الشيخ محمد راغب الطباخ الحلبي فبيعت إلى هذه المكتبة بالإسكندرية .

ويرجع خطها إلى سنة ٥٠٠ هـ ، وقد صورت منها نسخة بالتصوير الشمسى ، وأودعت بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥٠٥ مصطلح الحديث ، وقد استخدمت هذه النسخة وجعلتها أصلاً فى التحقيق ورمزت لها برمز (م) نظراً لأنها مصورة .

وتقع فى ١٩٦ لوحة ، وكل لوحة ذات شطرين ، ومساحة اللوحة ٥ ، ٢٥ × ٣٧ سم ، وقد صورت هذه النسخة فى ميكروفيلم تحت رقم ٨١٩٧ .

وهذه النسخة فى عشرة أجزاء على كل جزء منها سماع نذكره مرتباً بترتيب الأجزاء .

سماع الجزء الأول :

سمعَ الجزءَ جميعه على الشيخ الجليل أبى القاسم المبارك بن محمد بن الحسن المعروف بابن البزورتي - أبقاه الله - بحق إجازته عن أبى بكر الخطيب - رحمه الله - الشيخُ الإمام العالم أبو الحسن سعد الخير بن محمد بن سهل الأنصارى، وبناته فاطمة ، وزينب ، وحضرت ليلى ورابعة وفتاة نافع بن عبد الله بقراءة حامد بن أبى الفتح بن أبى بكر المدينى الأصبهانى وذلك فى شهر ربيع الأول من سنة تسع وعشرين وخمسمائة .

سماع الجزء الثانى :

سمع الجزءَ جميعه على الشيخ أبى القاسم المبارك بن محمد بن الحسن البزورتي - أبقاه الله - بحق إجازته عن الخطيب رحمه الله الشيخ الإمام أبو الحسن سعد الخير بن محمد بن سهل الأنصارى الأندلسى ، وبناته فاطمة وزينب ، وحضرت ليلى ورابعة وفتاة نافع بقراءة حامد بن أبى الفتح بن أبى بكر المدينى الأصبهانى وصح ذلك فى شهر

ربيع الآخر من سنة تسع وعشرين وخمسمائة .

وسمع من موضع اسمه (وهذه ترجمة شهيرة ببابه) إلى آخر الجزء الشيخ الإمام أبو محمد عبد الله بن عيسى بن أبي حبيب الأنصارى الأندلسى ، وصح .

سماع الجزء الثالث :

سمع الجزء جميعه على الشيخ أبى القاسم المبارك بن محمد بن الحسن المعروف بالزورتنى - أبقاه الله - بحق إجازته عن الخطيب رحمه الله الشيخ الإمام أبو الحسن سعد الخير بن محمد بن سهل الأنصارى وبناته فاطمة وزينب ، وحضرت ليلى ورابعة وفتاة نافع ، والشيخ الإمام أبو محمد عبد الله بن عيسى بن أبي حبيب الأنصارى الأندلسى بقراءة حامد بن أبي الفتح بن أبي بكر المدينى الأصبهاني ، وصح ذلك فى شهر ربيع الأول من سنة تسع وعشرين وخمسمائة .

سماع الجزء الرابع :

سمع الجزء جميعه على الشيخ أبى القاسم المبارك بن محمد بن الحسن المعروف بالزورتنى - رحمه الله - بحق إجازته عن الخطيب - رحمه الله - الشيخ الإمام أبو الحسن سعد الخير بن محمد بن سهل الأنصارى الأندلسى وبناته فاطمة وزينب وحضرت ليلى ورابعة وفتاة نافع بقراءة حامد بن أبي الفتح بن أبي بكر المدينى الأصبهاني وصح ذلك فى شهر ربيع الأول من سنة تسع وعشرين وخمسمائة .

نافع سمع ذلك كله وليس بحضور له .

كتبه سعد الخير

سماع الجزء الخامس :

سمع الجزء جميعه على الشيخ أبى القاسم المبارك بن محمد بن الحسن المعروف بالزورتنى - أبقاه الله - بحق إجازته عن الخطيب - رحمه الله - الشيخ الإمام أبو الحسن سعد الخير بن محمد بن سهل الأنصارى وبناته فاطمة وزينب ، وحضرت ليلى ورابعة وفتاة نافع بقراءة حامد بن أبي الفتح بن أبي بكر المدينى الأصبهاني . وصح ذلك فى شهر ربيع الآخر من سنة تسع وعشرين وخمسمائة .

سماع الجزء السادس :

سمع الجزء جميعه على الشيخ أبى القاسم المبارك بن محمد بن الحسن المعروف

بالزورتي - أبقاه الله - بحق إجازته عن الخطيب - رحمه الله - الشيخ الإمام أبو الحسن سعد الخير بن محمد بن سهل الأنصارى الأندلسي وبناته فاطمة وزينب وحضرت ليلى ورابعة وفتاة نافع بقراءة حامد بن أبي الفتح بن أبي بكر المديني الأصبهاني وصح ذلك في شهر ربيع الآخر من سنة تسع وعشرين وخمسمائة .

سماع الجزء السابع :

سمع الجزء جميعه على الشيخ أبي القاسم المبارك بن محمد بن محمد بن الحسن المعروف بالزورتي - أبقاه الله - بحق إجازته عن الخطيب - رحمة الله عليه - الشيخ الإمام أبو الحسن سعد الخير بن محمد بن سهل الأنصارى الأندلسي وبناته فاطمة وزينب وحضرت ليلى ورابعة وفتاة نافع بقراءة حامد بن أبي الفتح بن أبي بكر المديني الأصبهاني .

وسمع من ترجمة « أنفع ما يملئ من الأحاديث » إلى آخر الجزء الشيخ الإمام أبو محمد عبد الله بن عيسى بن حبيب الأندلسي الأنصارى ، وصح ذلك في شهر ربيع الآخر من سنة تسع وعشرين وخمسمائة .

سماع الجزء الثامن :

سمع الجزء جميعه على الشيخ أبي القاسم المبارك بن محمد بن الحسن المعروف بالزورتي - أبقاه الله - بحق إجازته عن مصنفه - رحمه الله - الشيخ الإمام أبو الحسن سعد الخير بن محمد بن سهل الأنصارى وبناته فاطمة وزينب ، وحضرت ليلى ورابعة وفتاة نافع ، بقراءة حامد بن أبي الفتح بن أبي بكر المديني الأصبهاني ، وذلك في شهر ربيع الآخر من سنة تسع وعشرين وخمسمائة .

سماع الجزء التاسع :

سمع الجزء جميعه على الشيخ أبي القاسم المبارك بن محمد بن الحسن المعروف بالزورتي - أبقاه الله - بحق إجازته عن مصنفه - رحمه الله - الشيخ الإمام أبو الحسن سعد الخير بن محمد بن سهل الأنصارى وبناته فاطمة وزينب ، وحضرت ليلى ورابعة وفتاة نافع ، بقراءة حامد بن أبي الفتح بن أبي بكر المديني الأصبهاني ، وذلك في شهر ربيع الآخر من سنة تسع وعشرين وخمسمائة .

سماع الجزء العاشر :

سمع الجزء جميعه على الشيخ أبي القاسم المبارك بن محمد بن الحسن المعروف

بالبزورتي - أبقاه الله - بحق إجازته عن مصنفه - رحمه الله - الشيخ الإمام أبو الحسن سعد الخير بن محمد بن سهل الأنصارى وبناته فاطمة وزينب ، وحضرت ليلى ورابعة وفتاة نافع ، بقراءة حامد بن أبي الفتح بن أبي بكر المديني الأصبهاني ، وصح ذلك في جمادى الأول من سنة تسع وعشرين وخمسمائة .

النسخة الثانية :

وهي مكتوبة بخط اليد عن النسخة السابقة سنة ١٩٣٥ م ، كما كتب على صفحة العنوان من الجزء الثاني « نَسَخَهُ وَالْجُزْءَ الَّذِي قَبْلَهُ مُحَمَّدٌ بْنُ شَاكِرٍ ، وَعَارِضُ بِهِمَا نَسَخَتَهُ الْمُنْقُولَةُ مِنْهُمَا فَصَحَّتْ ، وَذَلِكَ بِمِصْرَ فِي شَهْرِ سِتَّةٍ » وكتبت هذه النسخة في ٣٢٠ ورقة ، وكتبت الورقة من الوجهين ، ومسطرتها ٢١ سطرا ، والمساحة ٥ و ٢٥ × ٥ ، ١٧ سم . وهي مخطوطة بدار الكتب المصرية - أيضاً - تحت رقم ٤٩٥ مصطلح الحديث . وقد جعلت هذه النسخة فرعاً ورمزت لها برمز (ك) ، لأنها كتبت باليد عن النسخة السابقة .

النسخة الثالثة :

وهي مصورة بدار الكتب الظاهرية بدمشق وقد صورت عنها الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ووقفت على هذه النسخة بمكتبة الجامعة الإسلامية ، وهي تشتمل على جزء واحد من كتاب الجامع (وسنحقق عنوان هذا الجزء بعد قليل) وحملت صفحة العنوان في هذه النسخة ما يلي :

« الجزء الرابع من كتاب الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع » تصنيف الشيخ الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي رحمته الله .

سماع لإبراهيم بن طاهر بن بركات بن إبراهيم الخشوعي وولده أبي طاهر بركات . سمع من هذا الجزء ما عليه علامة (ع) على الشيخ أبي الفضل طاهر بن بركات الخشوعي رحمته الله ، ولده أبو إسحاق إبراهيم بقراءة كاتب السماع عبد الله بن أحمد بن علي بن صابر السلمي في ذى القعدة من سنة ثمانين وأربعمائة . كما كتب على نفس الصفحة : سمع جميعه وعارض كتابه علي بن عقيل بن علي .

وكتب : فرغ منه بعلامة (ع) عبد الله بن أحمد بن علي بن صابر السلمي . كما كتب أيضاً : ملكه بالشراء إسماعيل بن إبراهيم بن سالم . . وفي آخر هذا الجزء

سماعات بخطوط متغايرة بالغة الإبهام والرداءة . . .

وعدد أوراق هذا الجزء سبع عشرة ورقة ، وعدد الأسطر ٢٤ ومساحة الورقة :
١٧ × ٢٤ سم . وهذه النسخة معها كتب أخرى وتكون مجموع رقم ٦٨ بمكتبة الجامعة
الإسلامية ، والرقم العام ٧٧٨ وانظر كذلك رقم العام : ٥٥٤م ٤٦ بنفس المكتبة .
وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز (ظ) .

ولكن بعد مقابلة هذه النسخة بالنسختين السابقتين تبين لى ما يلى :

١ - الجزء الرابع فى الظاهرية ليس هو الجزء الرابع فى (م) ، (ك) .
٢ - بداية الجزء الرابع فى الظاهرية (ظ) : « مذاكرة الطلبة بالحديث بعد حفظه
ليثبت » وهذا من الجزء الثالث من (م ، ك) ويتهى الجزء الرابع من (ظ) مع نهاية
الجزء الثالث من (م) ، (ك) كما توجد الإشارة فى كل النسخ أن الذى يلى هذا هو
« من صحف فى متون الأحاديث » غير أنه سيكون فى (م ، ك) الجزء الرابع وسيكون
فى (ظ) الخامس .

٣ - فى (م ، ك) يعتمد التقسيم على التقارب فى حجم الأجزاء وليس على
اكتمال كل جزء فى مادته العلمية ، ولو اختلف حجم الأبواب بدليل أن المبحث الأخير
من الجزء الثانى فى (م ، ك) وهو « كراهة إملاى الشيوخ » يكتمل فى أول الجزء
الثالث .

ويبقى التساؤل : إذا كان هذا فى (ظ) هو الجزء الرابع حقاً فينبغى أن يكون قبله
ثلاثة أجزاء ، ولو قسم ما قبله ، والذى ورد فى (م ، ك) على ثلاثة أجزاء لاختل
التوازن الكمى لأجزاء الكتاب ، ولا نستطيع أن ندعى أن جزءاً فقد من الكتاب ، لعدم
قيام الدليل على ذلك ، بل الذى يترجح لدى الآن هو صفحة العنوان فى (ظ)
أضيفت إلى أوراق الجزء الثالث . والذى يجعل ذلك مجرد ترجيح دون القطع باليقين
هو : أن (ظ) يبدأ فيها الجزء بالبسملة والحمد ثم ذكر « مذاكرة الطلبة بالحديث »
غيرهم ذلك أن هذه هى بداية الجزء ، وذلك ليس فى (م ، ك) حيث يبدأ الجزء
بمجموعة أبحاث قبل مذاكرة الطلبة بالحديث بعد حفظه ليثبت «

وإن كانت البسملة والحمد بخط يختلف قليلاً عن خط الكاتب ، الأمر الآخر هو
أن الصفحة الأخيرة من الجزء (قبل السماعات) كتب فيها : « آخر الجزء الرابع من
كتاب الجامع ، ويتلوه فى الجزء الخامس » من صحف فى متون الأحاديث .

غير أن التدقيق في صورة هذا الخط يثير الشبهة - أيضاً - في نسبته إلى الكاتب لوجود بعض المغايرة في رسم الحروف . والسماعات بعد ذلك في نفس الصفحة ، والصفحات التي تليها، كل سماع بخط يختلف عن الآخر، مما يجعلني أرجح أن هذا هو الجزء الثالث ، وقد حذف من مباحثه في أوله ما هو موجود في الجزء الثالث من (م ، ك) .

ملاحظات على النسخ

النسخة الأولى خطها يقرأ بصعوبة وفيها بعض آثار الرطوبة ، وانطماس مجموعة من الكلمات والعبارات .

والنسخة الثانية خطها حسن ، وأما الثالثة فلا تقرأ إلا بصعوبة بالغة .

كما لوحظ في الخط أن النساخ لا يهزمون في الأسماء ، كما لا يهزمون في الأفعال ، فمثلاً يكتبون : (السايب) بدلاً من (السائب) ، (ومادبته) بدلاً من (مآدبته) ، (الخلايق) بدلاً من (الخلائق) ، (وطرائق) بدلاً من (طرائق) ، (اسرايل) بدلاً من (إسرائيل) (رايحه) بدلاً من (رائحة) ، (الغوغا) بدلاً من (الغوغاء) ، (غايب) بدلاً من (غائب) ، و (بمشية) بدلاً من (مشيئة) ، وفي الأفعال يكتبون : (جاه) . بدلاً من (جاء) ، (سيل) بدلاً من (سئل) ، (يسيل) بدلاً من (يسأل) ، (ايت) بدلاً من (ائت) .

وكما أهملوا الهمزة في الكتابة أهملوا كذلك الألف في كلمات كثيرة فكتبوا : (ملك) بدلاً من (مالك) ، و (القسم) بدلاً من (القاسم) ، و (سفين) بدلاً من (سفيان) ، و (عبد السلم) بدلاً من (عبد السلام) ، ومن المعروف في مخطوطات الحديث أن السلف كانوا يختصرون بعض الكلمات ويرمزون لها برموز مثال ذلك :

ثنا * حدثنا ، ثنى * حدثني ، نا * حدثنا ، أو أخبرنا ، دثنا * حدثنا ، أنا * أنبأنا ، أو أخبرنا ، أرنا * أخبرنا في خط بعض المغاربة ، أخ نا * أخبرنا في خط بعض المغاربة ، أبنا * أخبرنا ، قثنا * قال حدثنا . إلى غير ذلك من الاختصارات .

ووجدت أن ناسخ (م) يستخدم « نا » ويريد بها حدثنا ، ودليل ذلك أنه استعملها في موضع لا أرى فيه الاختصار وذلك في العبارة الآتية :

« فإذا نفدت مسائلنا نا بعد حتى نمل » وهو يريد : « فإذا نفدت مسائلنا حدثنا بعد حتى نمل » .

وسأبقى على هذا الاختصار بعد أن بينت المراد به ، وسأضيف إلى الكتاب كلمة «المقدمة» فى أوله ، وكلمة «مبحث» أمام العناوين التى جعلها الخطيب تحت أبواب فى الكتاب وعلى ذلك سيبدأ الجزء الأول من كتاب الجامع بباب النية فى طلب الحديث - بعد المقدمة .

كما حددت بداية كل صفحة من النسخ الثلاث بهامش الكتاب .

كتاب

الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع

تصنيف

الشيخ أبى بكر أحمد بن على بن ثابت

الخطيب الحافظ البغدادى

(٤٦٣ هـ)

obeikandi.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ذي القدرة (١) والجلال ، والنعم السابغة والإفضال ، الذى منَّ علينا بمعرفته ، وهدانا إلى الإقرار بربوبيته ، وجعلنا من أمة خاتم النبيين ، السامى بفضلته على سائر العالمين ، الطاهر الأعراق ، الشريف الأخلاق ، الذى قال (٢) الله الكريم مخاطبا له فى الذكر الحكيم: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ (٤) [القلم] صلى الله عليه ، وأزلف (٣) منزلته لديه، و(على) (٤) إخوانه وأقربيه (٥) ، وصحابته الأخيار وتابعيه ، وسلم عليه وعليهم أجمعين دائما أبدا إلى يوم (٦) الدين .

أما بعد :

فقد ذكرت فى كتاب «شرف أصحاب الحديث» (٧) ما يحدو (٨) ذا... على تتبع آثار رسول الله ﷺ ، والاجتهاد فى طلبها، والحرص على سماعها ، و(الاهتمام) (٩)

(١) انطمست الواو من (م) .

(٢) فى (م) انطمست اللام من الفعل (قال) ، وكذلك الألف واللام من لفظ الجلالة .

(٣) أزلف : قرب - انظر : مختار الصحاح مادة زلف ص ٢٧٣ ، والقاموس المحيط ج ٣ / ١٥٣ .

(٤) أثر الرطوبة واضح فيها فى (م) .

(٥) هكذا فى (م) وأقربيه .

(٦) انطمست الميم من أثر الرطوبة فى كلمة (يوم) بالنسخة (م) .

(٧) انظر : كتاب شرف أصحاب الحديث للمؤلف بتحقيق الدكتور محمد سعيد خطيب أوغلى ، وقال الخطيب البغدادي فى خاتمته : « قد ذكرنا فى كتابنا هذا من فضل الحديث وأهله المخصوصين بحفظه ونقله ، ما فيه كفاية عما سواه ، وغنية لمن سمعه ووعاه ، وأنا أذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى فى كتاب مفرد : « أخلاق الراوى وآداب الواعى » وما يجب عليهما ويستحب منهما له ويكره لهما ، إذ لا غناء لأحد من أصحاب الحديث عن معرفة ذلك » (ص ١٤٠ من شرف أصحاب الحديث) .

(٨) رسم الكلمة فى (م) ، (ك) (يحدوا) وبعدها (ذا ا) وطمست الرطوبة ما بعد (ذا) وبقيت آثار تدل على الحرف (على) فى النسخة (م) ومفهوم عبارة المؤلف أنه ذكر فى كتاب شرف أصحاب الحديث ما يحث على تتبع آثار رسول الله ﷺ ، والاجتهاد فى طلبها، والحرص على سماعها، لأنه يقول فى كتابه شرف أصحاب الحديث : « وأنا أذكر فى كتابى هذا إن شاء الله تعالى ما روى عن رسول الله ﷺ فى الحث على التبليغ عنه ، وفضل النقل لما سمع منه ، ثم ما روى عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من العلماء الخالفين فى شرف أصحاب الحديث وفضلهم، وعلو مرتبتهم ونبيلهم ومحاسنهم المذكورة، ومعالمهم الماثورة » انظر : شرف أصحاب الحديث ص ١٢ .

(٩) بياض فى (ك) وبقي فى (م) من آثار الكلمة (وعام) ويبدو أنها (والاهتمام) ، فيكون المعنى والاهتمام =

بجمعها ، والانتساب إليها .

ولكل علم طريقة ينبغي لأهله أن يسلكوها ، و (وآلات) (١) يجب عليهم أن يأخذوا بها ، ويستعملوها .

وقد رأيت خلقا من أهل هذا الزمان ينتسبون إلى الحديث ، ويعدون أنفسهم من أهله المتخصصين بسماعه ونقله ، وهم أبعد الناس مما يدعون ، وأقلهم معرفة بما إليه ينتسبون . يرى الواحد منهم - إذا كتب عددا قليلا من الأجزاء (٢) ، واشتغل بالسماع برهة (٣) يسيرة من الدهر - أنه صاحب حديث على الإطلاق ، ولما يجهد نفسه ويتعبها في طلابه ، ولا لحقته مشقة الحفظ لصنوفه (٤) وأبوابه .

= بجمعها ، والانتساب إليها .

(١) في (م) وآلات ، وفي (ك) والآن ، وضرب عليها بقلم أخضر مغاير لقلم الناسخ ، وكتب فوقها (وآلات) ، فالصواب : وآلات يجب عليهم أن يأخذوا بها ويستعملوها ؛ لأن الناسخ أخطأ في قوله : ويستعملونها .

(٢) الأجزاء جمع جزء ، والجزء : « ما جمع الأحاديث المروية عن رجل واحد ، أو جمع ما يتعلق بمطلب من المطالب » كجزء أبي بكر ، وجزء في قيام الليل للمروزي ، وجزء في صلاة الوتر للمروزي أيضا ، وجزء في صلاة الضحى للسيوطي . وهذا نوع من أنواع كتب الحديث الكثيرة مثل : الجوامع ، والجامع : هو ما تذكر فيه جميع أقسام الحديث الثمانية (العقائد ، والأحكام ، الرقاق ، أدب الأكل والشرب ، التفسير والتاريخ والسير ، الشمائل ، الفتن ، المناقب والمثالب) ، « ومنها المسانيد » والمسند : هو ما تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة ، على حروف التهجي أو السوابق الإسلامية ، أو على القبائل والأنساب ، ومنها : المستخرجات : والمستخرج هو أن يأتي المصنف إلى كتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه ، فكتابه يسمى مستخرجا ، ومنها المستدرک : وهو « ما استدرک فيه ما فات المؤلف في كتابه ، على شرطه » ، ومنها : المعجم : والمعجم : ما تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الشيوخ أو القبائل على حروف التهجي ، ومنها كتب العلل : وهي ما تجمع فيها الأحاديث المعلولة مع بيان عللها ، ومنها كتب الأطراف : وهي ما تذكر فيها أطراف الأحاديث التي تدل على بقيتها مع ذكر أسانيدها في الكتب أو في كتاب خاص - انظر المبكر الجامع لكتابي المختصر والمختصر ص ٧٩ - ٨١ .

(٣) برهة من الدهر : بضم الباء وفتحها أى مدة طويلة من الزمان ، واستخدمها الخطيب - هنا - للدلالة على المدة الزمنية وقيد بها بقوله يسيرة ويعني أنها فترة زمنية قصيرة - انظر : مختار الصحاح مادة بره ص ٥٠ ، وانظر : القاموس المحيط ٤ / ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٤) أنواع علوم الحديث وصنوفه وأبوابه كثيرة لا تعد ، قال الحازمي في كتاب العجالة : علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مائة ، كل نوع منها علم مستقل ، لو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته وقد ذكر ابن الصلاح منها ، وتبعه المصنف خمسة وستين ، وقال : وليس ذلك بأخر الممكن في ذلك فإنه قابل للتنوع إلى ما لا يحصى ، إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث وصفاتهم ، ولا أحوال متون الحديث وصفاتها ، وما من حالة منها ولا صفة إلا وهي بصدد أن تفرد بالذكر وأهلها فإذا هي نوع على حياله - انظر : ص ٩ ، ١٠ من شرح - السيوطي المسمى بتدريب الراوى وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠ .

كما نا أبو حازم (١) عمر بن أحمد بن إبراهيم العبدوى الحافظ / إملأً بنيسابور ، أنا أبو محمد (٢) عبد الله بن محمد بن زياد ، أنا محمد (٣) بن إسحاق الثقفى ، نا محمد بن سهل بن عسكر ، قال : « حضرتُ المأمون بالمصيصة (٤) فقام إليه رجل بيده مَحْبَرَةً ، فقال : يا أمير المؤمنين ! صاحب حديث منقطع به ، قال : فوقف المأمون ، فقال له : إيش تحفظ فى باب كذا وكذا ؟ قال : فسكت الرجل ، فقال المأمون : نا ابن عُلَيَّة (٥) ، عن فلان ، عن فلان ، عن فلان ، وحدثنا الأعور (٦) ، عن ابن جريج (٧)

(١) محدث نيسابور ، سمع ابن نجيذ ، والإسماعيلى ، والغطريفى . قال الخطيب : كان ثقة صادقاً حافظاً عارفاً ، لم أر أحداً أطلق عليه اسم الحفظ غير رجلين : أبو نعيم وأبو حازم ، آخر من روى عنه أبو عبد الله الثقفى . مات يوم عيد الفطر سنة سبع عشرة وأربعمائة - انظر : طبقات الحفاظ للسيوطى ص ٤١٧ ، ٤١٨ ، وتاريخ بغداد ١١ / ٢٧٢ .

(٢) الحافظ المجود الفقيه الشافعى ، سمع يونس الصدفى ، والربيع وأبا زرعة ، ومنه أبو على والدارقطنى ، قال الحاكم : كان إمام عصره ، من الشافعية بالعراق ، ومن أحفظ الناس للفقهيات واختلاف الصحابة ، وقال الدارقطنى : ما رأيت أحفظ منه ، كان يعرف زيادات الألفاظ فى المتن ، ولما جلس للتحديث قيل له : حدث ، قال : بل سلوا أنتم ، فسل عن أحاديث فأجاب فيها وأملأها . ولد سنة ثمان وثلاثين ومائتين ومات ربيع الآخر سنة أربع وعشرين وثلاثمائة - انظر : طبقات الحفاظ للسيوطى ص ٣٤١ ، ٣٤٢ ، والبداية والنهاية ١١ / ١٦٨ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٣ / ٣١٠ .

(٣) محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الثقفى مولا هم النيسابورى أبو العباس حافظ للحديث ، ثقة ، كان شيخ خراسان ، له المسند (أربعة عشر جزءاً) والتاريخ ، توفي سنة ٣١٣ هـ - انظر : الأعلام للزركلى ص ٢٥٣ ج ٦) .

(٤) مصبصة بالتخفيف بلد بالشام ، وفى مختار الصحاح « ولا تقل مصبصة بالتشديد غير أن الأزهري وغيره من اللغويين قد ضبطه بالتشديد ، وقال ياقوت : وهو الأصح - انظر : مادة مصص فى مختار الصحاح ص ٦٢٦) .

(٥) إسماعيل بن إبراهيم بن عليّة - وهى أمه - روى عن حبيب بن الشهيد ، وأيوب السختياني ، وحמיד الطويل ، وداد بن أبى هلدّة وشعبة ، والثورى . وعنه الحسن بن عرفة ، وأحمد بن حنبل ، وابن راهويه وابن المدينى وبندار ومسدّد ، ويعقوب الدورقى وغيرهم . وقال شعبة : ابن عليّة سيد المحدثين ، وريحانة الفقهاء . مات ببغداد سنة ثلاث وتسعين ومائة وولد سنة عشر ومائة ، طبقات الحفاظ ص ١٣٣ ، ١٣٤ ، وتاريخ بغداد ٦ / ٢٢٩ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ٣٢٢ ، وخلاصة تذهيب الكمال ص ٣٧ ، والنجوم الزاهرة ٢ / ١٤٤ .

(٦) حجاج بن محمد الأعور المصيصى أبو محمد ، ترمذى نزل بغداد ، ثم تحول إلى المصيصة ، روى عن إسرائيل بن يونس وحرّيز بن عثمان الرحبي ، وحمزة بن حبيب الزيات ، وشعبة ، وابن جريج ، وعنه أحمد بن حنبل وحجاج بن يوسف الشاعر ، والحسن بن محمد الصباح ، وأبو خيثمة وشريح بن يونس وآخرون . قال ابن معين : قال لى المولى الرازى : رأيت أصحاب ابن جريج بالبصرة ما رأيت فيهم أثبت من حجاج . قال يحيى : فكنت أتعجب منه فلما تبين ذلك فإذا هو كما قال . مات فى ربيع الأول سنة ست ومائتين - طبقات الحفاظ ص ١٤٧ ، ١٤٨ ، وتاريخ بغداد ٨ / ٢٣٦ ، وشذرات الذهب ٢ / ١٥ والنجوم الزاهرة ٢ / ١٨١ .

(٧) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموى مولا ه أبو الوليد وأبو خالد المكى . أحد الأعلام ، روى عن=

كذا . . . ، حتى عَدَّ فيه كذا حديثاً . ثم قال : إيش تحفظ في باب كذا ؟ قال : فسكت ، فسرد فيه كذا حديثاً ، ثم قال : أحدهم يطلب الحديث ثلاثة أيام ، يقول : أنا صاحب حديث !! أعطوه ثلاثة دراهم .

نا أبو طالب يحيى بن على بن الطيب الدسكري ، لفظاً بِحُلُونٍ ، أنا بكر محمد^(١) ابن إبراهيم بن على بن المقرئ بأصبهان ، نا غسان بن رضوان بن شعيب أبو الحسن (البزاز ببغداد) (٢) ، نا أحمد بن العباس النسائي قال : « سألت / أحمد بن حنبل عن الرجل يكون معه مائة ألف حديث ؛ يقال : إنه صاحب حديث ؟ قال : لا . قلت له : عنده (٣) مائتا ألف حديث ، يقال : إنه صاحب حديث ؟ قال : لا . قلت له : ثلاثمائة ألف حديث ؟ فقال بيده كذا ، يروح يُمَنَّةً وَيَسْرَةً ، وَأَوْماً غَسَّانُ بيده كذا وكذا، يُقَلِّبُهَا » .

حدثني محمد بن أحمد بن على الدقاق ، نا أحمد بن إسحاق النَّهَّائِنْدِي بالبصرة، نا الحسن بن عبد الرحمن بن خَلَّاب^(٤) ، نا الحسن بن عثمان التُّسْتَرِي ، نا أبو زُرْعَةَ^(٥)

= أبيه ومجاهد وعطاء وطاوس والزهرى وخلق . وعنه ابنه عبد العزيز ومحمد ويحيى الأنصارى أحد شيوخه ، والأوزاعى وهو من أقرانه ويحيى القطان والحمدان والسفيانان وخلق . قال أحمد : أول من صنف الكتب ابن جريج وابن أبى عروبة . وإذا قال ابن جريج : « قال » ، فاحذروه وإذا قال : سمعت ، أو سألت ، جاء بشيء ليس فى النفس منه شيء . مات سنة خمسين ومائة - طبقات الحفاظ ص ٧٤ - وتاريخ بغداد ١٠ / ٤٠٠ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ١٦٩ ، وخلاصة تذهيب الكمال ص ٢٠٧ ، وشذرات الذهب ١ / ٢٢٦ ، ووفيات الأعيان ١ / ٢٨٦ .

(١) العطار الحافظ الإمام أبو بكر محمد بن إبراهيم بن على الأصبهاني مستملى أبى نعيم، حافظ عظيم الشأن، أملئ من حفظه مات فى سنة ست وستين وأربعمائة - طبقات الحفاظ ص ٤٣٨ ، وتذكرة الحفاظ ٣ / ١٥٩ .

(٢) هكذا فى (م) ، (ك) (البر صعداد) .

(٣) ما بين القوسين استدرك فى (م) بالهامش ، وأما فى (ك) فقد ذكر النص كاملاً فى صلب الصفحة . ما عدا « له » .

(٤) الإمام الحافظ أبو محمد الراهرمزى الفارسى القاضى صاحب كتاب « المحدث الفاضل بين الراوى والواعى » وكتاب « الأمثال » - انظر : أمثال الحديث لأستاذنا الدكتور عبد المجيد محمود ص ٨٩ ، ٩٠ ، وابن خلاد هو أول من صنف فى علم أصول الحديث ، وعاش إلى قريب الستين وثلاثمائة : (انظر : طبقات الحفاظ ص ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، والمحدث الفاضل بين الراوى والواعى تحقيق د . محمد عجاج الخطيب ص ١٦ ، ٢٦ ، وتذكرة الحفاظ ٣ / ٩٠٥ .

(٥) أبو زرعة الرازى عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشى المخزومى أحد الأئمة الأعلام وحفاظ الإسلام . روى عن أبى نعيم وقيصة وخلاد بن يحيى ، ومسلم بن إبراهيم . . . قال أحمد : ما جاوز الجسر أفقه من إسحاق بن راهويه ولا أحفظ من أبى زرعة . وقال إسحاق بن راهويه : كل حديث لا يعرفه أبو زرعة الرازى ليس له أصل . مات بالرى آخر يوم من ذى الحجة سنة أربع وستين ومائتين - طبقات الحفاظ ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، تذكرة الحفاظ ٢ / ٥٥٧ ، وخلاصة تذهيب الكمال ص ٢١٣ . =

الرازي ، قال : سمعت أبا بكر بن أبي شيبة ^(١) يقول : « من لم يكتب عشرين ألف حديث إملأه لم يُعدَّ صاحب حديث » .

وهم - مع قلة كتبهم له ، وعدم معرفتهم به - أعظم الناس كبرا ، وأشد الخلق تيهًا وعجبا ، لا يراعون لشيخ حرمة ، ولا يوجبون لطالب ذمة ، يخرقون بالراوين ، ويعتقون على المتعلمين ، خلاف ما يقتضيه العلم الذي سمعوه ، وضد الواجب مما يلزمهم أن يفعلوه .

وقد وصف أمثالهم بعض السلف فيما أخبرني القاضي أبو عبد الله الحسين بن علي ابن محمد الصيمري ^(٢) ، نا علي بن الحسن الرازي ، نا محمد بن الحسين الزعفراني ، نا أحمد بن زهير ^(٣) ، أنا محمد بن سلام الجمحي ، قال : قال عمرو بن الحارث : « ما رأيت علماً أشرف ، ولا أهلاً أسخف من أصحاب الحديث » .

وحدثني أبو القاسم الأزهرى ، أنا عبيد الله بن عثمان بن يحيى ، أنا علي بن الحسين الأصبهاني ، نا محمد ^(٤) بن خلف - وكيع - ، حدثني محمد بن إسماعيل بن

=
وثم من يكنى أبا زرعة (منهم أبو زرعة الكشي الحافظ الإمام محمد بن يوسف بن محمد بن الجنيدي الجريجاني . مات بمكة سنة تسعين وثلاثمائة ، وأبو زرعة اليمنى الحافظ الإستراباذي محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن بندار الحافظ وبقي إلى حدود التسعين وثلاث مائة ، وأبو زرعة الرازي الصغير أحمد بن الحسين ابن الحكم ولد سنة إحدى عشرة وثلاثمائة ومات سنة خمس وسبعين وثلاثمائة - انظر : طبقات الحفاظ ص ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، والذي يفصل بين صاحبنا وهؤلاء هو التاريخ فأبو زرعة الرازي في إسنادنا هذا سمع أبا بكر ابن أبي شيبة والذي توفي في المحرم سنة خمس وثلاثين ومائتين أى مات قبل أن يولد هؤلاء .

(١) هو عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العيسى الحافظ ٢٣٥ هـ . طبقات الحفاظ ص ١٨٩ ، البداية والنهاية ١٠ / ٣١٥ ، وتاريخ بغداد ١٠ / ٦٦ ، وتذكرة الحفاظ ٢ / ٤٣٢ ، وخلاصة تذهيب الكمال ص ١٧٩ ، وشذرات الذهب ٢ / ٨٥ ، والنجوم الزاهرة ٢ / ٢٨٢ .

(٢) الحسين بن علي بن جعفر الصيمري قاض فقيه ، كان شيخ الحنفية في زمانه ، ومن أهل صيمر (من بلاد خوزستان) ولى قضاء المدائن ومات في بغداد سنة ٤٣٦ هـ وله « أخبار أبي حنيفة وأصحابه » وهو كتاب ضخمة - الأعلام للزركلي ١ / ٢٥٤ .

(٣) أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب الحافظ الحجة أبو بكر ابن الحافظ النسائي ثم البغدادي ، قال الخطيب : ثقة عالم متقن حافظ بصير بأيام الناس ، راوية للأدب أخذ علم الحديث عن أحمد بن حنبل وابن معين ، والنسب عن مصعب ، وأيام الناس عن علي بن محمد المدائني والأدب عن محمد بن سلام الجمحي ، ولا أعرف أغزر من فوائده تاريخه . بلغ أربعاً وتسعين سنة ، ومات في جمادى الأولى سنة تسع وسبعين ومائتين - طبقات الحفاظ ص ٢٦٧ ، وتاريخ بغداد ٤ / ١٦٢ ، وتذكرة الحفاظ ٢ / ٥٩٦ .

(٤) محمد بن خلف بن حيان بن صدقة الضبي ، وأبو بكر الملقب بوكيع : ولى القضاء بالاهواز ، وتوفي ببغداد سنة ٣٠٦ هـ وله مصنفات منها « أخبار القضاة وتواريخهم » ، و « الطريق » ويقال له « النواحي » في أخبار البلدان ومسالك الطرق و « الشريف » على غلط « المعارف » لابن قتيبة ، و « عدد آي القرآن والاختلاف فيه » - انظر الأعلام للزركلي ٦ / ٣٤٧ ، ٣٤٨ .

يعقوب قال : حدثني محمد بن سَلَامَ (١) ، قال : سمعت حماد (٢) بن سلمة يقول : « لا ترى صناعة أشرف ، ولا قوما أسخف من الحديث وأصحابه » .

والواجب أن يكون طلبة الحديث أكمل الناس أدبا ، وأشد الخلق تواضعا ، وأعظمهم نزاهة وتديُّنا ، وأقلهم طيشا وغضبا ، لدوام قَرَعِ أسماعهم بالأخبار المشتملة على محاسن أخلاق رسول الله ﷺ وآدابه ، وسيرة السلف / الأخبار من أهل بيته وأصحابه ، وطرائق المحدثين ، ومآثر الماضين ، فيأخذوا بأجلها وأحسنها ، ويصدِّفوا عن أرذلها وأدونها .

أخبرنا أبو نعيم (٣) أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الحافظ بأصبهان ، نا أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان ، قال : سمعت أحمد بن علي بن الجارود (٤) يقول : سمعت محمد بن عيسى الزجاج يقول : سمعت أبا عاصم (٥) يقول : « من طلب هذا الحديث فقد طلب أعلى أمور الدنيا ، فيجب أن يكون خير الناس » .

أخبرني أبو بكر أحمد بن محمد بن عبد الواحد المروزي ، نا محمد (٦) بن عبد الله الضبي بنيسابور ، أنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ ، نا محمد بن سعيد الرازي ،

(١) محمد بن سلام بن الفرج البيكندی البخاري أبو عبد الله السلمي مولاهم الحافظ الكبير قال عبيد الله بن شريح : كان من كبار المحدثين وله حديث كثير ، ورحله وله مصنفات في كل باب من العلم مات سنة خمس وعشرين ومائتين - طبقات الحافظ ص ١٨٢ ، وتذكرة الحافظ ٢/ ٤٢٢ ، وخلاصة تذهيب الكمال ص ٢٩٠ .

(٢) حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سليمة قال ابن المبارك : دخلت البصرة فما رأيت أحدا أشبه بمسالك الأول من حماد بن سلمة مات سنة سبع وستين ومائة - طبقات الحافظ ص ٨٧ ، ٨٨ ، تذكرة الحافظ ١ / ٢٠٢ ، وحلية الأولياء ٦ / ٢٤٩ ، وخلاصة تذهيب الكمال ص ٧٨ ، وشذرات الذهب ١ / ٢٦٢ .

(٣) الحافظ الكبير أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران المهراني الأصبهاني سبط الزاهد محمد بن يوسف البناء ، ولد سنة ست وثلاثين وثلاثمائة .

قال الخطيب : لم أر أحدا أطلق عليه اسم الحفظ غير أبي نعيم وأبي حازم ، صنف « الحلية » والمستخرج على البخاري و « المستخرج على مسلم » . . . وغيرها مات في محرم سنة ثلاثين وأربعمائة - طبقات الحافظ ص ٤٢٣ ، والبدية والنهاية ١٢/ ٤٥ ، وشذرات الذهب ٣/ ٢٤٥ ، ووفيات الأعيان ١ / ٢٦ .

(٤) من حفاظ الحديث ، من أهل أصبهان ، قال أبو نعيم : علامة بالحديث ، متقن صحيح الكتابة توفي سنة ٢٩٩ هـ - الأعلام ١ / ١٦٤ .

(٥) أبو عاصم الضحاك بن مخلد بن الضحاك الشيباني البصري الحافظ كان فقيها حافظا متقنا مات سنة اثنتي عشرة ومائتين - طبقات الحافظ ١٥٦ ، وتذكرة الحافظ ١/ ٣٦٦ ، وخلاصة تذهيب الكمال ص ١٤٩ .

(٦) يعرف بابن البيع ، صاحب المستدرک والتاريخ وعلوم الحديث والمدخل وغيره مات سنة خمس وأربعمائة طبقات الحافظ ص ٤١٠ ، ٤١١ ، والبدية والنهاية ١١ / ٣٥٥ ، تاريخ بغداد ٥ / ٤٧٣ .

نا محمد بن عبد الله المزني بعين زربة ، نا معن ^(١) بن عيسى ، نا مالك ^(٢) بن أنس ، عن ابن شهاب / قال : « إن هذا العلم أدب الله الذي أدب به نبيه ﷺ ، وأدب النبي ﷺ » ^(٤) أمته ^(٥) ، (وأمانة الله) إلى رسوله ليؤديه على ما أدى إليه ، فمن سمع علما فليجعله أمامه حجة فيما بينه وبين الله عز وجل .

أخبرني أبو محمد عبد الله بن يحيى بن عبد الجبار السكري ، أنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي ، نا جعفر ^(٦) بن محمد بن الأزهر ، نا المفضل بن غسان الغلابي ، حدثني أبي أو ابن مسعر ، عن سفيان بن عيينة أنه كان يقول : « إن رسول الله ﷺ هو الميزان الأكبر ، / فعليه تعرض الأشياء ؛ على خلقه وسيرته وهديه ، فما وافقها فهو الحق ، وما خالفها فهو الباطل » .

وأنا أذكر في كتابي هذا بمشيئة الله ما بنقله الحديث وحمله حاجة إلى معرفته واستعماله من الأخذ بالخلائق الزكية ، والسلوك للطرائق الرضية ، في السماع والحمل ، والأداء والنقل ، وسنن الحديث ورسومه ، وتسمية أنواعه وعلومه ، على ما ضبطه حفاظ أئلافنا عن الأئمة من شيوخنا وأسلافنا ؛ ليتبعوا في ذلك دليلهم ، ويسلكوا - بتوفيق الله - سبيلهم ، ونسأل الله المعونة على ما يرضى ، والعصمة من اتباع الباطل والهوى .

أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي ، أنا أبو الفضل محمد بن عبد الله بن خميرويه الهروي ، أنا الحسين بن إدريس ، نا ابن عمار ، نا المعافى ، عن مالك بن أنس قال : قال ابن سيرين : « كانوا يتعلمون الهدى كما يتعلمون العلم . قال : وبعث ابن سيرين رجلا فنظر كيف هدى القاسم وحاله » .

(١) قال أبو حاتم : أثبت أصحاب مالك وأوثقهم معن بن عيسى مات بالمدينة ثمان وتسعين ومائة - طبقات الحفاظ ص ١٣٩ ، ١٤٠ ، وخلاصة تذهيب الكمال ص ٣٢٩ ، وشذرات الذهب ١ / ٣٥٥ .

(٢) مات بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة - طبقات الحفاظ ص ٩٠ .

(٣) مات سنة أربع وعشرين ومائة - طبقات الحفاظ ص ٤٣ .

(٤) ليس في (م) (وسلم) .

(٥) هكذا في (م) ، (ك) . والمعنى لا يستقيم على هذا ، وأرى أنه قد حذف من (م) الجار والمجرور (به) ويكون السياق بعد إضافة المحذوف : وأدب النبي ﷺ (به) أمته ، كما حذف الواو العاطفة قبل كلمة (أمانة) والتي ضبطت بعلامة الرفع (الضمة) على أنها (معطوف على خبر إن) ويكون البناء التام للعبارة : إن هذا العلم أدب الله الذي أدب به نبيه ﷺ ، وأدب النبي ﷺ به أمته ، وأمانة الله إلى رسوله ليؤديه على ما أدى إليه ، وقد أضفت واو العطف إلى (أمانة) .

(٦) في (م) « جعفر بن محمد بن الأزهر » ، أما في (ك) : « جعفر بن الأزهر » قاسم والد جعفر صرح به في (م) دون (ك) .

أخبرني عبد الله بن يحيى السكري ، أنا محمد بن عبد الله الشافعي ، نا جعفر بن محمد بن الأزهر ، نا ابن الغلابي (١) ، نا أبي ، نا إبراهيم بن حبيب بن الشهيد قال : قال لي أبي « يا بني ! ائت الفقهاء والعلماء ، وتعلم منهم ، وخذ من أدبهم وأخلاقهم وهديهم ، فإن ذاك أحب إليّ من كثير من الحديث » .

أنا الحسن بن أبي بكر ، نا أبو جعفر أحمد بن يعقوب الأصبهاني إملاءً ، نا عبد الله بن صالح البخاري ، نا إبراهيم بن سعيد ، نا أبو توبة ، / عن ابن المبارك قال : قال لي مخلد بن الحسين : « نحن إلى كثير من الأدب أحوج منا إلى كثير من الحديث » .

أنا محمد بن أحمد بن يعقوب ، نا محمد بن نعيم الضبي قال : سمعت أبا زكريا العنبري يقول : « علم بلا أدب كنار بلا حطب ، وأدب بلا علم ، كروح بلا جسم ، وإنما شَبَّهْتُ العلمَ بالنار ، لما روينا عن سفيان بن عيينة أنه قال : ما وجدتُ للعلم شَبْهاً إلا النار ، نقتبس منها ، ولا نتنقص عنها » (٢) .

(١) في (م) الغلابي ، وفي (ك) الغلابي .

(٢) في قول ابن عيينة : ولا نتنقص عنها . هكذا في النسختين ، والظاهر أنها (منها) وليس (عنها) .